جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

ظاهرة الاغراق وتأثيرها على انتاج القطاع الزراعي في العراق

رسالة مقدمة
إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادّية

تقدمت بها الطالبة
هدى مهدي علي البياتي

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
محمد ناجي محمد الزبيدي

1439هـ 2018

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا
أَنْفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا

صدق الله العلي العظيم

النساء / 29

الاهداء

إلى

أمي وأبي حفظهما الله . . . . . .مدرسة حياتي

رفيق دربي وشريك عمري . . . . . زوجي الغالي

أخواني وأخواتي . . . . . رمز الوفاء والمحبة

زهرة الحياة وقرة عيني . . . . . ابنتي الغالية زهراء

كل من شارك في عملي وتعلمي

أهدي ثمرة بحثي هذا

هدى البيّاتي

شكر وتقدير

أحمد الله وأشكره على عظيم فضله ومنه عليَّ إذ وهبني القدرة والعزم وفتح لي من علمه ما مكنني من البدء بكتابة هذه الدراسة حتى الانتهاء من انجازها , والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين نبينا محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين .

بعد انجاز هذه الدراسة يقتضي واجب الوفاء والعرفان بالجميل أن أقدم عظيم شكري وامتناني لأستاذي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور محمد ناجي محمد الزبيدي لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة , واشكره على ما قدم لي من ثمين وقته , وسعة صدره , ودعمه المتواصل , وآرائه القيمة طيلة مدة كتابة الرسالة , فجزاه الله خير الجزاء .

ويطيب لي أن أقدم شكري وامتناني إلى عمادة كلية الادارة والاقتصاد , وبالخصوص أساتذة قسم الاقتصاد جميعا لما قدموا من نصح وإرشاد ومعلومات خلال سنوات الدراسة والكتابة ,وأخص منهم الدكتور سلام كاظم شاني والدكتورمحمد حسين الجبوري والدكتور خضيرعباس الوائلي , كما اقدم شكري الى المقوم العلمي والمقوم اللغوي الدكتور شكور حنون الطالقاني, واتقدم بالشكر إلى زملائي طلبة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد غصون كاظم وحيدر عيدان وعلي عايد , ومن واجب العرفان ايضا أن أتقدم بالشكر والامتنان للسيد رئيس لجنة المناقشة المحترم الدكتور حميد عبيد الزبيدي والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الدكتور اساتذة كاظم جبارة والدكتور عبدالخالق بي عبد المهدي , ؛ لما تحملوه من عناء المراجعة والتقويم على الرغم من شاغلهم فجزاهم الله عني خير الجزاء .

كما أقدم خالص شكري وتقديري إلى الدكتور أحمد حسين مدير تحرير مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ودكتور سرمار عثمان خدر من جامعة صلاح الدين في اربيل, على ما قدموه من معلومات , ويشرفني أن أقدم عظيم شكري و امتناني إلى الاستاذ جعفر كمر مدير الاتصالات والمعلومات في هيئة الكمارك في بغداد, ويطيب لي ان اشكر أيضا جميع موظفي وزارة التخطيط وموظفي وزارة الزراعة وموظفي الهيئة العامة للكمارك ومكتبة العتبة العباسية والحسينية , وإلى موظفين وموظفات المكتبة المركزية ومكتبة الدراسات العليا في جامعة كربلاء.

ومن واعي البر والوفاء أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى والدتي ووالدي الغالين أمد الله عمرهما بالصحة والعافية وزوجي الغالي علي الساعدي وابنتي زهراء وإخواتي واخواني لما أبدوه من دعم وتشجيع متواصل , ولتحمل عناء هذا الجهد فلهما مني كل الشكر والعرفان .

وأخيرا، أقدم شكري وامتناني إلى كل من قدم لي يد المساعدة ولو بكلمة تشجيع واعتذر لمن لم يرد اسمه سهوا ، فجزاهم الله الجزاء الأوفى .

الباحث

المستخلص

تفاقمت ظاهرة الإغراق السلعي في العراق بعد عام 2003، نظرا لارتفاع نسبة الواردات بشكل كبير وتزايدها من سنة إلى أخرى، لأنواع مختلفة من السلع الرئيسية، وخاصة المواد الغذائية الزراعية، وغياب السياسة التجارية التي تسيطر على عمليات الاستيراد ، وان الدول المجاورة تسعى جاهدة لمتابعة سياسة التصدير على نطاق واسع للتنافس في السوق المحلية العراقية، وهدفها هو إضعاف الاقتصاد من خلال خفض أسعار السلع وتصديرها إلى المنطقة، والاستعاضة تدريجيا عن المواد المحلية المماثلة وإزالتها تماما من السوق المحلية في وقت لاحق، ومن ثم رفع السعر بعد تسويات الأمور لصالح السلع المصدرة إلى المنطقة،مما يسبب العديد من الآثار السلبية على الأنشطة الاقتصادية الشاملة التي تتأثر على نطاق واسع من هذه الظاهرة، إن وجود هذا الظاهرة بهذه الطريقة تجعل السوق سوقا استهلاكية تابعة للدول المجاورة،مما يهدد الأمن القومي، ولا سيما الأمن الغذائي ,وتأتي أهمية الدراسة من خلال تناول وضوع تأثير اغراق إنتاج الخضراوات والمحاصيل الرئيسة ، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى إظهار ور هذا الظاهرة التي كان لها تأثير سلبي على الإنتاج المحلي.وتؤكد شكلة الدراسة أن إنتاج الخضراوات الرئيسة بعد عام 2003 يعاني من نافسة شديدة غير تكافئة، حيث إن لها آثار سلبية أكبر من الفوائد التي تعود على المستهلكين.وتهدف الدراسة إلى إظهار طبيعة ممارسة إغراق السلع الأساسية من الدول المجاورة (تركيا وإيران) على وجه الخصوص،من أجل عرفة الأسباب والآثار الاقتصادية (السلبية والإيجابية) الناتجة عن هذه الممارسة,واستند البحث في الدراسة على فرضية فادها أن للاغراق تاثيرعكسي في الإنتاج المحلي .

تم استخدم طريقة التحليل الوصفي والكمي.انتهى البحث بالعديد من الاستنتاجات والتوصيات وأهمها وجود نسبة من الإغراق في بعض المحاصيل الرئيسة حيث بلغ الهامش بالنسبة لمحصول الرز 36% وللقمح 25 % وكذلك تدني ساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي بسبب سياسة الاستيراد العشوائية وعدم حماية المنتج.و تدني ستويات الأمن الغذائي وزيادة اعتماد البلد على الخارج في سد احتياجاته من السلع الغذائية الاستراتيجية الرئيسة, وأهم التوصيات، ضرورة إنشاء المجموعات المتخصصة في جال كافحة الإغراق السلعي بهدف إبراز دى خطورة هذه الظاهرة على ستقبل إقتصاد العراق و زيادة نسبة الضرائب الكمركية على الخضروات المستوردة بشكل يجعل أسعارها تقارب أسعار الخضروات المحلية و إنشاء البرادات والمخازن لتخزين فائض الإنتاج المحلي، عندما يزداد في فصول

الـذروة , اسـتمرار عـم الدولـة للفلاحـين والمـزارعين المنتجـين , بالاضـافه الـى تشـجيع النشـاط الخـاص الزراعـي، والشـركات الزراعيـة الوطنيـة، لاسـتثمار الأـوال فـي شـاريع الأـن الغـذائي الوطني.

المحتويات

الموضوع		رقم الصفحة
الآية القرآنية		أ
الشكر والتقدير والاهداء		ب - ت
الملخص		ث - ج
قائمة المحتويات		ح - خ -
الجداول		- ذ
الاشكال		ر
المقد ة		1 -4
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لسياسة الأغراق		5-41
المبحث الاول : مفهوم ظاهرة الاغراق السلعي وأنواعه		6-18
اولاً:	فهوم الاغراق وشروط تحقيقه	6-7
ثانياً:	نشـأة الاغـراق	7-8 8-9
ثالثاً:	النظريات المفسرة لظاهرة الاغراق	9-10
رابعاً:	حد ات الاغراق	10-12
خا ساً:	انواع الاغراق	12-13
سا ساً:	اهداف الاغراق	13-14
سابعا:	اسباب نشوء ظاهرة الاغراق	15-18
ثامنا:	اثار سياسة الاغراق	19-32
المبحث الثاني : السياسات التجارية الدولية		19-20
اولاً:	فهوم السياسة التجارية الدولية	21-24
ثانياً:	اهداف السياسة التجارية الدولية	24-32
ثالثاً:	انواع السياسات التجارية	33-41
المبحث الثالث : اتفاقية الجات وظاهرة الاغراق		33-34
اولاً:	المبا ىء التي تقوم عليها اتفاقية الجات	34
ثانياً:	اهداف اتفاقية او نظمة الجات	34
ثالثاً:	فهوم الإغراق في اتفاقية الجات (GATT)	35
رابعاً:	الإغراق في ارقام المنظمة العالمية للتجارة	35-38
خا ساً:	كيفية حساب الإغراق	38-41
سا ساً:	طرق حساب ها ش الإغراق	42-86

الفصل الثاني : واقع القطاع الزراعي في العراق		86-42
المبحث الاول : مقومات الزراعة العراقية		55-43
اولاً:	الزراعة العراقية	44-43
ثانياً :	التحديات التي تواجه القطاع الزراعي	46-44
ثالثا:	اهمية القطاع الزراعي واثره في الناتج المحلي الاجمالي	50-46
رابعا :	□ور القطـاع الزراعـي فـي تشـغيل الايـدي العا□لـة وتنويـع□صـا□ر الـدخل القو□ي	54-50
خا□سا:	المتغيرات المحلية الجديدة وتأثيراتها في الزراعة العراقية	55-54
المبحث الثاني : الميزان التجاري للسلع الزراعية		69-56
اولاً:	الأ□ن الغذائي في العراق والمفاهيم المرتبطة به	57-56
ثانياً:	□شكلة الأ□ن الغذائي في العراق	58
ثالثا:	ابعا□ و□شكلة الأ□ن الغذائي في العراق	59-58
رابعا:	الفجوة الغذائية وحجمها في العراق	62-59
خا□سا:	سياسة التجارة الخارجية الزراعية (التجارة في المنتجات الزراعية)	64-62
سا□سا:	□ور التجـارة الزراعيـة فـي تـأ□ين□تطلبـات اسـتهلاك السـلع الغذائيـة فـي العراق	67-64
سابعا:	العراق و□نظمة التجارة العالمية	68-67
ثا□نا	الاثـار المتوقعـة لاتفاقيـات تحريـر التجـارة الدوليـة علـى القطـاع الزراعـي فـي العراق	69-68
المبحث الثالث : اثار سياسة الأغراق على الانتاج الزراعي		86-70
اولاً :	□حصول القمح	73-70
ثانيا:	□حصول الرز	76-73
ثالث:	□حصول البطاطا	78-76
رابعا:	□حصول الطماطة	81-79
خا□سا:	اثبات ظاهرة الاغراق السلعي□ن خلال هـا□ش الاغراق	84-81
سا□سا:	اسباب انخفاض□ستوى الانتاج الزراعي في العراق	84
سابعا:	□عالجة الاغراق في العراق	86-85
الفصل الثالث: قياس وتحليل متغيرات الدراسة		103-87
المبحث الاول : توصيف النموذج القياسي		93-87
اولاً:	مفهوم سكون السلاسل الزمنية	88
ثانياً:	اختبار استقرارية السلاسل الز□نية	90-89

ثالثاً:	اختبار السببية كرانجر	91-90
رابعا:	*اختبار التكامل المشترك لجوهانسن*	91
خامسا	*اختبار تجه تصحيح الخطأ*	93-92
المبحث الثاني: قياس وتحليل نتائج النموذج القياسي		103-94
اولاً:	حصول البطاطا	99-94
ثانياً:	حصول الرز	103-99
الاستنتاجات والتوصيات		105-104
المصادر		112-106
الملاحق		120-113

الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1	نصيب الفرد العراقي من الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة للمدة (2000-2016)	47
2	الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2000 - 2016)	49
3	القوة العاملة الكلية في القطاع الزراعي في العراق لمدة 2000-2013	51
4	الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الدخل القومي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة 2000-2015	53
5	الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لمحصول الرز في العراق للمدة (2009-2015)	60
6	الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لمحصول القمح في العراق للمدة (2009-2015)	61
7	الصادرات والاستيرادات الكلية والزراعية في العراق للمدة (2000-2013) بالاسعار الجارية	65
8	المساحات المزروعة والانتاجية والانتاج لمحصول القمح في العراق للمدة (2000- 2016)	71
9	المساحات المزروعة والانتاجية والانتاج لمحصول الرز في العراق للمدة (2000- 2016)	74
10	المساحات المزروعة والمحصودة ومعدل غلة الدونم والانتاج لمحصول البطاطا في العراق للمدة (2000- 2016)	77

11	المساحات المزروعة والمحصو□ة و□عدل غلة الدونم والانتاج لمحصول الطماطة في العراق للمدة (2000- 2016)	79
12	احتساب الاغراق السلعي للمحاصيل والخضروات في العراق لعام 2017	83
13	البيانات الربع سنوية لمحصول البطاطا	94
14	اختبار□يكي فولر الموسع لجذر الوحدة لمحصول البطاطا	95
15	اختبار السببية لكرانجر لمحصول البطاطا	96
16	التكا□ل المشترك لجوهانسن للبطاطا	97
17	نتائج نموذج تصحيح الخطأ للبطاطا	98
18	العلاقة القصيرة الاجل بين□تغيرات البطاطا	99
19	البيانات الربع سنوية لمحصول الرز	99
20	اختبار□يكي فولر الموسع لجذر الوحدة لمحصول الرز	100
21	اختبار السببية لكرانجر لمحصول الرز	101-100
22	التكا□ل المشترك لجوهانسن للرز	101
23	نتائج نموذج تصحيح الخطأ للرز	102
24	العلاقة القصيرة الاجل بين□تغيرات الرز	103

الاشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1	خطط بياني لمحصول القمح بالاعتما على البيانات الوار ة في الجدول للسنوات (2000 – 2016)	72
2	خطط بياني لمحصول الرز بالاعتما على البيانات الوار ة في الجدول للسنوات (2000 – 2016)	75
3	خطط بياني لمحصول البطاطا بالاعتما على البيانات الوار ة في الجدول للسنوات (2000 – 2016)	78
4	خطط بياني لمحصول الطماطة بالاعتما على البيانات الوار ة في الجدول للسنوات (2000 – 2016)	80

المقدمة

تفاقمت ظاهرة الإغراق السلعي في العراق بعد عام 2003 وبشكل واضح في السنوات التي تلت تغيير النظام السابق ، بسبب ارتفاع نسبة الاستيرادات ارتفاعا كبيراً ومتزايداً من سنة إلى أخرى وباستمرار، ولمختلف أنواع السلع الضرورية، وبخاصة السلع الزراعية الغذائية، و غياب السياسة التجارية التي تحكم عمليات الاستيراد ، ولاسيما الدول المجاورة التي تسعى إلى إتباع سياسة تصديرية واسعة للتنافس أمام السوق المحلي ، هدفها إضعاف اقتصاده من خلال تخفيض سعر السلعة المصدرة للعراق وإحلالها تدريجيا محل السلع المحلية المماثلة وإبعادها تماما عن السوق فيما بعد، ومن ثم رفع السعر بعدما تستقر الأمور لصالح السلع المصدرة للعراق، مما أحدث آثارا اقتصادية سلبية عديدة على مجمل النشاطات الاقتصادية التي تأثرت بشكل واسع بهذه الظاهرة. أن بقاء عملية الإغراق بهذا الشكل سوف يجعل السوق سوقا استهلاكية تابعة للدول المجاورة مما يهدد الأمن القومي وبخاصة الأمن الغذائي برمته .

أهمية البحث

تأتي اهمية البحث من اهمية تأثير ظاهرة الاغراق على الاقتصاد العراقي بشكل عام وعلى الاقتصاد الزراعي بشكل خاص وماتسببه من سلسلة من الاضرار المتمثلة بتدهور التربه نتيجة لانحسار الزراعة وهجرة الفلاحين لاراضيهم وافقار الفلاح العراقي وغيرها من الاثار السلبية.

مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث بأن الانتاج الزراعي في العراق بعد عام 2003 يعاني من منافسة شديدة وغير متكافئة , وقد أدى تأخر الحكومات المتعاقبة في معالجة هذه المشكلة الى تعميق جذورها في الاقتصاد العراقي .

هدف البحث

يهدف البحث إلى التأكد من وجود ظاهرة الاغراق وثم بيان أثره على القطاع الزراعي في العراق من الدول المجاورة (تركيا وايران) و معرفة الأسباب والاثار الاقتصادية الايجابية والسلبية الناجمة عن هذه الممارسة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها .

فرضية البحث

يؤثر الاغراق سلبا على الانتاج الزراعي في العراق وبشكل خاص على الانتاج الزراعي وبشقيه النباتي والحيواني وفيما يتعلق بحجم الانتاج ونوعيته واسعار المنتجات الزراعية مما يضعف قدرته على المنافسة والتبادل التجاري .

منهجية البحث

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي للوصول إلى تحقيق الفرضية للبحث , مستخدما الاسلوب الوصفي والمنهج الكمي للموضوع قيد البحث .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات , فقد تضمن الفصل الأول الاطار المفاهيمي لسياسة الاغراق وذلك من خلال ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول مفهوم ظاهرة الاغراق السلعي وانواعه في حين تضمن المبحث الثاني السياسات التجارية الدولية , اما المبحث الثالث فتضمن اتفاقية الجات وظاهرة الاغراق.

اما الفصل الثاني فقد انصب على القطاع الزراعي في العراق وذلك عبر ثلاثة مباحث ركز المبحث الاول منهاعلى مقومات الزراعة العراقية , في حين تركز المبحث الثاني على الميزان التجاري للسلع الزراعية , والمبحث الثالث على اثار سياسة الاغراق على الانتاج الزراعي.

اما الفصل الثالث والاخير فقد اهتم في قياس وتحليل متغيرات الدراسة وذلك عبر مبحثين حيث تضمن المبحث الاول توصيف النموذج القياسي اما المبحث الثاني ركز في قياس وتحليل نتائج النموذج القياسي .

الدرسات السابقة

1. دراسة "صالح الشيخ" (2004) الموسومة ب (الاغراق واثره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية).

   تهدف الدراسة الى تحليل الاغراق وتاثيره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، واشتملت على تسليط الضوء على اهميته في ظل التنظيم التجاري العالمي الجديد في اطار منظمة التجارة العالمية .ومن اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة :-

   أ- ان الاغراق الداخلي لايقل خطورة عن الاغراق الخارجي لانه يؤثر على المنافسة الداخلية وبالتالي فهو يضعف القدرة على مواجهة الاغراق الخارجي.

   ب- يمارس الاغراق اثره السلبي على قطاع الصناعة المحلية في الدول النامية ، وهذا القطاع يعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية.

2. دراسة "الغزالي" (2007) الموسومة ب (مشكلة الاغراق).

   تهدف الدراسة الى بيان الاثار الاثار الاقتصادية السلبية للاغراق وتوضيح مدى كفاية التدابير التي سنتها النظم والاتفاقيات الدولية لمكافحة الاغراق والقضاء عليه واظهار احكام الشريعة الاسلامية في الممارسات الضارة العادلة والتجارة الحرة.توصلت الدراسة الى استنتاجات عديده منها:-

   أ- تحديد الاثار الاقتصادية السلبية التي تلحق بالدول والمؤسسات والافراد من جراء ممارسة الاغراق السلعي.

ب- اهمية دور المنتج الرشيد في مكافحة الاغراق السلعي من خلال الترشيد في مدخلات الانتاج ، وترشيد الطاقات الانتاجية وحسن استغلال الموارد بما يكفي من اخراج اجود منتج بارخص تكلفة ممكنة،مما يمكن من مكافحة الاغراق عن طريق خفض سعر البيع.

3. دراسة "حنتوش" (2011) الموسومة ب(الاثار السلبية للاغراق التجاري في العراق).

تهدف الدراسة الى تحليل عملية الاغراق واثارها السلبية ،ومن ثم وضع التوصيات المناسبة لمعالجتها بهدف تذليل مشكلات الاقتصاد العراقي والبدء ببنائه على اسس علمية وعملية وصولا الى التنمية المستدامة التي تحقق وتلبي احتياجات البلد.ومن اهم ماتوصلت اليه الدراسة مايلي :-

أ- تفكيك منظومة القطاع الخاص العراقي التي كانت من ارقى المنظومات في منطقة الخليج تأريخيا وفنيا.

ب- التخلي تدريجيا عن مؤشرات الجودة والنوعية وانتشار الغش الصناعي ،واستيراد سلع زراعية معدلة وراثيا ومضره بالصحة العامة

4. دراسة "حمد" (2011) الموسومة ب(الاغراق والتجارة الخارجية في العراق بعد عام 2003).

يهدف البحث الى دراسة وتحليل مشكلة الاغراق والتجارة الدولية في العراق للمدة (2004-2009) وقد وصلت الدراسة الى عدة نتائج ومن اهمها :-

أ- ليس للاقتصاد العراقي امكانية لاتباع سياسة حماية الصناعة الناشئة بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج في العراق.

ب- أن الاغراق الذي اجتاح السوق العراقي كان يعود الى اعتماد العراق على الريع النفطي بسبب الحصار الشامل الذي فرض على العراق خلال عقد التسعينات وحتى سقوط النظام السابق والحروب المتلاحقة التي دمرت القطاعات الاقتصادية.

5. دراسة "جواد كاظم" (2011) الموسومة ب (تحليل ظاهرة الاغراق السلعي واثرها على التنمية الاقتصادية).

تهدف الدراسة الى تحليل ظاهرة الاغراق السلعي في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 من حيث الاسباب والاثار ،مع صياغة اطار مؤسساتي لمواجهة ظاهرة الاغراق في السوق العراقي.وتوصلت الدراسة الى نتائج عديدة ومنها :-

أ- تعد سياسة الاغراق اسلوبا للتمييز السعري وهي سياسة غير مشروعة.

ب- ان هذه الظاهرة قد تكرست بشكل كبير بعد عام 2003 أثر انفتاح الحدود الدولية امام التبادل التجاري.

6. دراسة "غناوي" (2011) الموسومة ب(الاغراق واثره على القطاعات السلعية في الاقتصاد العراقي "صناعة الإسمنت حالة دراسية").

وتهدف الدراسة الى بيان اثر الاغراق على القطاعات السلعية للاقتصاد العراقي من خلال الاسترشاد ببعض التجارب العالمية والعمل على بيان الخطوط العريضة التي يمكن بموجبها الوقوف ضد هذه الممارسات غير المشروعة عبر منظمة التجارة العالمية ومحاولة للوقوف على الاثار الخطيرة لظاهرة الاغراق واثرها في سوق صناعة الاسمنت في العراق.ومن اهم ماتوصلت اليه الدراسة:-

أ- يعد دور منظمة التجارة العالمية محدودا وقاصرا في تناول وحل اغلب المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية وبخاصة ظاهرة الاغراق السلعي للمواد الاولية والسلع الزراعية كونها تخص الدول النامية مقارنة بالسلع المصنعة التي تخص تجارة الدول المتقدمة.

ب- لقد تم اثبات حالة الاغراق التي يصعب اثباتها ،وذلك في اهم فرع صناعي في الاقتصاد العراقي وهي صناعة الإسمنت.

7. دراسة "رؤوف" (2013) الموسومة ب(دور الاغراق السلعي في تطور التبادل التجاري الدولي مع اشارة خاصة الى العراق).

تهدف الدراسة الى الكشف عن ممارسات الاغراق السلعي في السوق العراقية وبيان الاثار الضارة الناجمةعن هذه الممارسة. وتوصلت الدراسة الى :-

أ- إنفتحت السوق العراقية لتتدفق اليها سلع كثيرة من شتي دول العالم ، عليه فأن هذا الانفتاح للسوق العراقية ومن ابوابها الواسعة يجعلها متعرضة وبدرجات كبيرة الى ممارسات ذات علاقة بالتجارة الخارجية ، من ضمنها ممارسات الاغراق السلعي.

ب- مما لاشك فيه انه ومهما طالت مدة الاغراق السلعي فانها تكون مدة مرحلية، اي بمعنى انها مرحله معينة تحاول من خلالها الجهات الممارسة للاغراق السلعي الاستحواذ على حصص سوقية اوسع في سبيل نيل قوى تساومية اكبر.

8. دراسة "شكر" (2015) الموسومة ب(تحليل اثر ظاهرة الاغراق السلعي في انتاج واستهلاك الخضروات الرئيسه لاقليم كوردستان العراق للمدة 2007-2013)

تهدف الدراسة إلى بيان اثر ظاهرة الاغراق السلعي في انتاج واستهلاك الخضروات الرئيسة لاقليم كوردستان العراق من قبل الدول المجاورة وبخاصة (تركيا وايران) من اجل معرفة الاسباب والاثار الاقتصادية الايجابيه والسلبية الناجمة عن هذه الممارسة ،وسبل مكافحتها في اسواق اقليم كوردستان العراق.واهم ماتوصلت اليه الدراسة :-

أ- من خلال الدراسة تبين وجود نسبة هامش اغراق في بعض من الخضروات الرئيسة ويتراوح ما بين (3% - 66%)بينما لايوجد اغراق في الخضروات الاتية (الخيار التركي ،الباميةالايرانية ،الفلفل التركي ،البطيخ الايراني،الفاصوليا الخضراء).

ب- اظهرت الدراسة بوجود اغراق طويل الامد ،فضلا عن الاغراق متأثر بسعر الصرف والاغراق في السلع الرديئة في اقليم كوردستان العراق خلال مدة الدراسة.

ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة حول الاغراق الزراعي اتضح ان الاقتصاد العراقي يعاني من الاغراق وخاصة بالنسبة للانتاج الزراعي وقد اثبت البحث تجاوزهامش الاغراق الحد المقبول للمحاصيل المهمة والاساسية مثل الرز.

تمهيد:-

ظهـــــر الاغـــــراق كمصـــــطلح اقتصـــــادي تجـــــاري ايـــــام حـــــرب الاســـــتقلال الامريكيـة ، عنـدما بـدأت الصـناعات الانجليزيـة المتميـزة فـي ممارسـة الاغـراق كوسـيلة لإعاقـة نمـو الصناعات الوليدة في مستعمراتها ألقديمة (البلدان التي قام الانجليزباحتلالها)، وقد بلغت هذه الممارسات حدا كبيرا، الامر الذي دفع الخزانـة الامريكيـة إلـى التصـريح بأنهـا مـن اهم العقبـات التـي تحـول دون نمـو الاقتصاد الامريكي في ذلك الوقت ، أما في وقتنـا الحاضـر فـإن الصـورة تغيـرت حيـث اصـبحت الولايـات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوربي تقوم بنفس هذه الممارسات ضد الدول النامية .

تتزايد اهمية موضوع الاغراق في التجارة الدوليـة نظـرا لتأثيراتـه علـى اقتصـادات الـدول سـواء التـي تمارس سياسة الاغراق او التي يمارس فيها الاغراق.وهو أحد انمـاط السـلوك التجـاري غيـر المشـروع اذ يقوم المنتج الاجنبي بتصدير منتجاته وبيعها بأسعار منخفضة جدا لإخراج المنتج الوطني الذي ينتج السلعة ذاتها من السوق الوطنية ، وتطورت هذه الظاهرة لأسباب سياسية تهدف إلـى تخريـب الصـناعات المحليـة في البلدان المستوردة ،اي بعبارة اخرى تحقيق الضرر الاقتصادي للدول المسـتوردة والمنـافع الاقتصـادية للدول المصدرة للسلع المنتجة وبالتالي قتل الصناعات العاملة في البلدان التـي تتعـرض إلـى هـذه الظـاهرة واختفاء هذه الصناعات وتلاشي الابداع والتطور فيها من خلال استبعاد العاملين في انتاج هذه السلع ومـن ثم شيوع حاله من البطالة الجزئية في البلد.

المبحث الأول

مفهوم ظاهرة الاغراق السلعي وأنواعه

أولا: مفهوم الاغراق وشروط تحققه :-

من اجل بيان مفهوم الاغراق لابد من تناول عدة تعاريف له ومنها :. هو "احد الوسائل التي تتبعها الدولة او المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الاسعار السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج ،حيث تكون الاخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافا اليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الاسواق الاجنبية[1] .

اما الاقتصادي الامريكي (PaulA.krugman) يعرف الاغراق باعتباره "شكل من أشكال التمييز السعري اذ يذكر بأنه في اسواق المنافسة التامة تفرض الشركات في بعض الاحيان سعر واحد لسلعة معينة عندما تصدر تلك السلعة وسعرا مختلفا لنفس السلعة عندما تباع في السوق المحلية" [2].

اما الاقتصادي (Wiliam.Loehr) نظر إلى الاغراق من زاوية الكلفة بوصفها محدده لقيمة السلعة اي ان السلعة كلما تكون تكلفة انتاجها منخفضة يكون بالإمكان العمل على اغراق السوق بتلك السلعة وبالتالي يمكن تصديرها وبيعها[3].

وأيضا عرف الاغراق في انه يتمثل في "بيع السلعة المنتجة محليا في الاسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة انتاجها او يقل عن اسعار السلع المماثلة او البديلة في تلك الاسواق او يقل عن السعر الذي تباع به في السوق الداخلية "[4].

وعرف ايضا بأنه " تلك السياسات التي تهدف لبيع السلعة في الاسواق الاجنبية بسعر يقل عن السعر الذي تباع به السلعة نفسها في الوقت نفسه وبالشروط نفسها في السوق الداخلية للدولة المنتجة[5].

نستنتج مما تقدم ان الاغراق يعني بيع السلعة بسعر يقل عن تكاليف انتاجها في الاسواق الخارجية على ان تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية وذلك لغرض كسب الاسواق والتخلص من المنافسة او تصريف الفائض من منتج موجود لديها, وهذه الحالة يجب ان تستمر لمدّة ليست بالقصيرة.

1) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ،دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2004،ص291.
2) Paul A.krugman – obstfeld, Maurice ,International Economics, Sixth Edition, Addison Wesley, USA, 2006, p131.
3)Wiliam Loehr, Dumping and Anti- Dumping policy with applications in Lithuania, 1997,p1.
4) عادل احمد حشيش ومجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 337.
5) شريف علي الصوص، التجارة الدولية، دار اسامه للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 140.

شروط الاغراق

1- تفترض ظاهرة الاغراق ان الانتاج يسيطر عليه نظام الاحتكار(اي وضع احتكاري بين المنتجين للسلعة) , ان عدم وجود مثل هذا الاحتكار لا يؤدي إلى بيع السلع في الاسواق الدولية بسعر اقل من تكاليف انتاجها ,اي ان الاغراق يعتمد بشكل أساس على وجود الاحتكارات, لأن السلعة اذا لم تكن محتكره من المنتج او البائع فسوف تكون معروضه بشكل يسهل الحصول عليها وبالتالي لن يستطيع المحكتر التحكم في سعرها ومن ثم ،لن تتميز عن السلع المحلية المتضررة من الاغراق.

2- يفترض نظام الاغراق امكانية البيع في السوق المحلية بسعر يحقق اقصى الارباح [1] ,فليس المقصود بالاغراق اذن مجرد انخفاض ثمن السلعة المستوردة بدرجة كبيرة عن ثمن السلعة الوطنية .وانما المقصود هو امكانية بيع المنتج الاجنبي لسلعته في السوق الخارجي بأقل من سعر بيعها في الداخل. [2]

ثانيآ : نشأة الاغراق :-

ان مصطلح الاغراق ليس من المصطلحات الحديثة في عالم التجارة الدولية وأدبيات الاقتصاد اذ كان اول ظهور لهذا المصطلح في القرن التاسع عشر، وتحديدا أبان حرب الاستقلال الامريكية ، وذلك عندما شرعت سلطات الاحتلال الانكليزية في اغراق اسواق مستعمراتها بالسلع الصناعية المتميزة وذلك بهدف اعاقة الصناعات الوليدة في هذه المستعمرات لاسيما الولايات المتحدة الامريكية بغية ابقائها معتمدة على المنتجات الانكليزية ، ونظرا لخطورة هذه الممارسات فقد صرح وزير الخزانة الامريكية في ذلك الوقت ان عمليات الاغراق التي تمارسها الصناعات الانكليزية من اهم العقبات التي تقف عائقا امام نمو الاقتصاد الامريكي في ذلك الوقت وهذا المثال الواقعي قد تم ذكره سابقا.

يعد عام 1914 الانطلاقة الحقيقية لمصطلح الاغراق في الادبيات الاقتصادية . ذلك انه حتى قبل ذلك العام لم تكن الادبيات الاقتصادية قد اهتمت بسياسة الاغراق في التجارة الدولية اذ كانت معظم هذه الادبيات تبحث في قضايا المنافسة بين المنتجين في نطاق اسواقهم المحلية ولم يتحقق الاهتمام المكثف بسياسة الاغراق وسبل مواجهتها إلا في فترة الحرب العالمية الاولى[3]. في حين يرى (Viner) الاديب الانكليزي، بأن القرن السادس عشر كان البائعون الاجانب يقومون ببيع الورق بسعر منخفض وذلك لغرض التضييق على صناعة الورق الناشئة في انكلترا ، كذلك لاحظ (Viner) بأن هولندا في القرن السابع عشر كانت متهمة بالبيع بأسعار منخفضة في مناطق البلطيق لغرض ازاحة التجار الفرنسيين وكان

---

1) الاغراق , مجلة اضاءات , معهد الدراسات المصرفية ,نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية , الكويت , 2013 , (السلسله :5 / العدد :8) ,ص2.

2) رفيق هشام , مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ,مكتبة ووراقة البديع للنشلر والتوزيع / مراكش,2002,ص94.

3) سلمان سالم صالح الكعبي، الجوانب الاقتصادية والقانونية لمشكلة الاغراق، دار نشر اكاديمية شرطة دبي، السعودية، 2010، ص 59.

من المألوف لمدة طويلة اطلاق عبارة " ارض النفايات " على احد الاسواق وذلك للتخلص من المنتجات الفائضة من سوق اخرى عندما يقوم منتجوا السوق الاخيرة ببيع سلعهم في تلك السوق بأسعار منخفضة بشكل استثنائي ولأي سبب كان.

في عام 1916 قامت الولايات المتحدة الامريكية بإمضاء التعريفة الكمركية وقد اكد بعض الاقتصاديين بأنها كانت التعريفة الحمائية البارزة الاولى في الولايات المتحدة الامريكية ،وقد قام بعض الاقتصاديين في عام 1919 بتحليل نشوء ممارسات الاغراق ،اذ انهم يرون بأنه نشأ كنتيجة للأزمات التجارية عبر الاسواق المجهزة والأسعار المنخفضة التي سادت في عام 1938 إذ إنه في ذلك الوقت كان المصدرون البريطانيين قد هاجموا السوق الامريكية بالسلع المصنعة ، ،وقد اصبح مصطلح الاغراق يعني البيع بأسعار منخفضة في اسواق بعيدة كنتيجة طبيعية لاستعمال هذا المصطلح لكن يبدو ان استعمال هذه الكلمة بهذا المدلول لم يدخل الادبيات الاقتصادية حتى السنين الاولى من القرن العشرين[1] .

ثالثاً: النظريات المفسرة لظاهرة الاغراق:-

تعددت النظريات التي وضعها الاقتصاديون لتفسير ظاهرة الاغراق فمنها ما يفسر الاغراق على انه رغبة المنتج في تعظيم مبيعاته بالدرجة الاولى (نظرية تعظيم المبيعات)،لذا فإنه يتقاضى سعرا منخفضا في سوق معين من اجل تعظيم ارباحه مستقبلا ، ومنها ما يفسر الاغراق على انه سياسة المنتج في الحفاظ على حصته في السوق المستوردة وفي مواجهة المنافسين الاخرين (نظرية الحفاظ على حصة المصدر في السوق) ، ومنها ما يفسر الاغراق على انه سياسة تهدف إلى الإحاطة بالمنافسين الاخرين في السوق من اجل احتكاره (نظريةاختراق السوق) [2] .

اذ ان (نظرية اختراق السوق) تقوم بتفسير سلوك الاغراق من خلال اعتماد المنظمات او الشركات المصدرة على الأسعار التنافسية وقد يصل بها الامر ان تكون اقل من سعر تكلفة المنتج في البلد المصدر ذاته ، ولكن الهدف من السلوك الاغراقي عادة ما يتم بصورة مؤقتة من اجل ان تكون للمصدر حصة ثابتة في السوق الجديدة ، وهناك ايضا (نظرية تصريف فائض الانتاج) حيث يلجأ المنتج للإغراق عندما ينخفض الطلب على سلعته لأسباب عديدة منها حدوث الكساد او تغير في اذواق المستهلكين او تعرضه هو ذاته للإغراق من قبل المصدرين مما يترتب عليه تراكم فائض الانتاج لديه . [3]

---

1) احمد عدنان غناوي ، الاغراق وأثره على القطاعات السلعية في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير مقدمه الى كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد، 2011، ص 21-20.

1) حسين جواد كاظم، تحليل ظاهرة الاغراق السلعي وأثرها على التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، (المجلد:7 / العدد:27)، جامعة البصرة، 2011، ص184.

3) قادري لطفي محمد صالح , اثر الاغراق على المنافسة في التجارة الدولية , مجلة دفاتر السياسة والقانون , (العدد :14) ,جامعة ورقلة ,2016 , ص 51.

ونظرية (الاغراق المتبادل) ل(كروجمان وبراندير[*])تفترض هذه النظرية ان هناك بلدين متماثلان من حيث الحجم وعوامل الانتاج واذواق المستهلكين , وفي حالة انعدام التبادل التجاري بينهما فسوف يكون هناك محتكر واحد في كل بلد يتحكم في انتاج السلع المتجانسة ,وفي ظل انخفاض تكاليف الانتاج سوف يقوم منتج البلد الاول ببيع نصف انتاجه في السوق المحلية وتصدير النصف الاخر إلى البلد الثاني وسيضطر كل واحد من المنتجين في كلا البلدين إلى بيع سلعته في البلد الاخر بسعر ادنى من السعر في السوق المحلية بما يدعى سعر الشحن. [1]

رابعا : محددات الاغراق :-

توجد عدة محددات لتحقيق الاغراق وهي :-

1. يتحقق الاغراق إذا كان سعر تصدير المنتج في البلد المصدر يقل عن سعر البيع في البلد المستورد.
2. وجود تلكأ او توقف في الصناعات المحلية في البلد المستورد . [2]
3. ضرورة تماثل السلع المنتجة في البلدين ، اي ان تكون السلعة المستوردة بديلا قوياً للمنتج المحلي .
4. توافر قدر من الاحتكار في اي من سوق الدول المصدرة او المستوردة الامر الذي يترتب عليه اختلاف في مرونات الطلب السعرية الذي يتيح بدوره الفرصة للمنتج بأن يتقاضى اسعار مختلفة في الاسواق المختلفة .
5. الفصل بين الاسواق المصدرة والمستوردة ، فإعادة تصدير السلعة المغرقة من الدول المستوردة ذات السعر الادنى يجهض عملية تمييز الاسعار ويمكن الفصل بين الاسواق باستغلال ادوات السياسة التجارية او من خلال ارتفاع تكاليف النقل. [3]
6. ان الصناعة يجب ان تسود فيها المنافسة غير التامة، لذلك فان الشركات هي التي تحدد الاسعار بدلا من ان تأخذ السعر السائد في السوق كما هو معطى ، لانه في سوق المنافسة غير التامة ليس هناك حرية في الدخول إلى السوق والسعر ليس معطى مثل سوق المنافسة التامه اي ان سوق المنافسة غير التامة مشابه للاحتكار. [4]

---

*)أ-كروجمان اقتصادي امريكي استاذ الاقتصاد والشؤون الدولية في جامعة برينستون.
ب- جيمس ألان براندر اقتصادي كندي واستاذ في جامعة كولومبيا البريطانية .

1) شكر حسن محمد علي , تحليل اثر ظاهرة الاغراق السلعي في انتاج واستهلاك الخضروات الرئيسه لاقليم كوردستان العراق للمدة 2007-2013 , رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة صلاح الدين –اربيل, 2015, ص26.

2) فاضل عباس كاظم وامل اسمر زبون , ظاهرة الاغراق السلعي واثارها على الاقتصاد العراقي , مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية , (المجله :4 / العدد :10) , جامعة المثنى ,2014 , ص 94.

3) حسين جواد كاظم, مصدر سابق , ص 181.

4) احمد عدنان غناوي , مصدر سابق , ص22.

7. يفترض نظام الاغراق امكانية البيع في السوق الداخلي بثمن يحقق اقصى ربح مما يتطلب فرض الرسوم الكمركية الشديدة على الاستيراد وعلى نحو يمنع الاستيراد ويرفع اثمان السلع المحلية . [1]

8. ان يكون البيع بسعرين في نفس الوقت اما اذا اختلف الوقت بحيث حصل البيع في السوق الداخلية في وقت كان السعر فيه مرتفع ثم انخفض السعر خلال المدة الماضية بين تصدير السلعة ووصولها نتيجة العرض والطلب فلن يكون هناك إغراق ، وعليه لابد من مقارنة الاسعارفي نفس الوقت .

9. ان يكون الطلب مرن في السوق الخارجي ، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلعة في الخارج وزيادة كبيرة في المبيعات نتيجة لتخفيض السعر. [2]

لا يستطيع المنتج الاجنبي ان يبيع منتجاته في الاسواق الخارجية الا اذا كان محتكرا لسوقه المحلية فمن دون احتكاره لهذه السوق وسيطرته عليها لن يستطيع ممارسة الاغراق في الخارج [3].

خامسا: انواع الاغراق:-

1. الاغراق الافتراسي

وهو من اخطر انواع الاغراق وهو ان يقوم المنتج الاجنبي المحتكر للسوق المحلي بخفض السعر عندما يرى ان هناك صناعة ناشئة بدأت في الظهور او منتج اخر بدأ ينافسه في السوق المحلي لدولة ما , اي يقوم بتخفيض السعر بنسبة كبيرة وربما يتحمل خسارة لمدّة معينة إلى أن يضمن القضاء على الصناعة المحلية المنافسة او المنتج المنافس له , ويقوم بعد ذلك برفع السعر ليعوض خسائرة , وكل هذا يضر بالمستهلك وبالانتاج المحلي بصورة كبيرة لذا يتطلب على الدولة التدخل لمكافحة هذا النوع من الاغراق.[4]

2. الاغراق المستمر

وهو نتيجة مباشرة لسلوك تعظيم الربحية من ألمحتكر فلو كان صاحب المصنع يتمتع بوضع احتكاري في السوق المحلية وفي الوقت نفسه يتمتع بالحماية من الواردات البديلة من خلال تكاليف النقل او القيود الحكومية، ويواجه من ناحية اخرى في الاسواق الاجنبية المنافسة من قبل الدولة المضيفة بحيث يمكن التعبير عن كل ذلك بالقول ان مرونة الطلب في السوق المحلية اقل منها في الاسواق الاجنبية، لذلك فإن المستهلكين المحليين لا يستطيعون التحول إلى منتجات بديلة في حين ان المستهلكين الاجانب يمكنهم ذلك فوجود البدائل في الاسواق الاجنبية يجعل المستهلكين اكثر استجابة لتغيرات الاسعار،وحتى يتمكن

1) عادل احمد حشيش ومجدي شهاب , مصدر سابق , ص 338.
2) شريف علي الصوص , مصدر سابق , ص 141.
3) Lan Wooton, Trade and competition policy Anti-Duping verus Anti-Trust, University of Glasgow ,United Kingdom,2002,p10.
4) محمود يونس وعلي عبدالوهاب نجا واخرون , التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية , دار التعليم الجامعي / الاسكندرية , 2015 , ص163.

المحتكر من تعظيم ايراداته لابد ان يقوم بتحديد اسعار مخفضة في السوق الاجنبية حيث يواجه منافسة لايواجهها في الاسواق المحلية[1].

3. الاغراق المؤقت والإغراق الدائم

هو الاغراق الذي يتم تحت تأثير دوافع عارضة وغير دائمة ويستمر لمدة مؤقتة تنتهي بزوال هذه الدوافع ، ويحدث هذا النوع في ظروف الكساد حيث تتراكم المنتجات وتكبد الدولة خسائر كبيرة في تخزينها وترى من الافضل ان تقوم ببيعها في الاسواق الاجنبية بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق المحلية من اجل تجنب الخسائر والبطالة ، ومن اجل نجاح هذه السياسة يجب ان يكون الطلب الاجنبي على هذه السلع مرنا مقارنة بالطلب المحلي[2] .

ويسمى ايضا بالإغراق القصير الاجل والذي يتم من خلال الانخفاض المؤقت لأسعار البيع وذلك لمنع اقامة مشروعات جديدة او الدفاع ضد منافسة اجنبية طارئة[3] .

أما الاغراق الدائم فيهدف إلى استبعاد المنافسين من السوق والسيطرة عليها بغية احتكارها وهذا النوع هو الذي يلحق الخسارة بالمنتجين والصناعة المحلية، وذلك لأن المستهلكين سوف يفضلون شراء البضائع والمنتجات المستوردة التي تكون ذا نوعية جيدة وسعر اقل من البضائع المحلية , مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وانخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي يؤدي إلى حدوث فائض في الانتاج المحلي مما يدفع المنتجين إلى تقليص حجم الانتاج وخفض اسعار السلع المتراكمة من اجل التخلص من الفائض اي بيعها بسعر اقل من تكلفة انتاجها , مما يؤدي ذلك إلى انخفاض الارباح المتوقعة وتقليص حجم الصناعات المحلية بسبب عدم وجود دافع للأنتاج , اي ان هدفه الأساس احتكار السوق من اجل تحقيق المزيد من الارباح[4] .

ويسمى الدائم بالاغراق الطويل الاجل فيهدف هذا النوع من الاغراق إلى تحقيق اهداف استراتيجية طويلة الامد لذى يعرف بالإغراق الاستراتيجي ، ويعد هذا النوع مثالا واضحا لسياسة التمييز السعري على اساس المرونة او التكلفة فقد تقوم الدولة المصدرة بتقسيم سوق السلعة إلى سوقين من حيث المرونة فتبيع في السوق المحلية بسعر مرتفع نتيجة لانخفاض مرونة الطلب وتبيع بسعر منخفض نتيجة لارتفاع مرونة الطلب. [5].

---

1) موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص151.

2)طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010،ص128.

3) ربيع خلف صالح، حماية الصناعة التحويلية في العراق بين مكافحة الاغراق والسياسات التجارية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية العدد37، جامعة المستنصرية، ص6.

4) حسن عباس علوان، سياسة الاغراق بين التعرفة الكمركية وطموح الايرادات الى اين، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية/ قسم السياسة الضريبية،2011،ص5.

5) حسين جواد كاظم، مصدر سابق، ص182.

4. الاغراق بقصد استبعاد المنافسين

ويقصد به خفض الاسعار مؤقتا من اجل فتح سوق اجنبية وتثبيت اقدام المغرق فيها وأيضا تخفيض الاسعار من اجل استبعاد المنافسين ولمنع اقامة مشاريع جديدة وبعد ان يقوم المغرق بالاحتكار يقوم برفع الاسعار من اجل الحصول على المكاسب[1].

5. الاغراق الفصلي

ويتجه هذا النوع من الاغراق نحو التخلص من فائض المخزون عند انتهاء موسم معين فعلى سبيل المثال قد يقرر مصنعي الملابس التخلص من مخزون الملابس الصيفية عند حلول نهاية الموسم وبيعها بسعر يقل عن سعر متوسط التكلفة[2] .

6. الاغراق الظاهري والإغراق غير الظاهري

هذا النوع من الاغراق يتعلق بما تقدمه الدولة من مساعدات للشركات المحلية بشكل مباشر مثلا منحها مساعدات مالية او منحها قطع اراضي لأقامه المنشآت عليها او اعفائها من الرسوم والضرائب او تقديم المواد الاولية مجانا او بأسعار رمزية او تخفيض تكاليف النقل ومن المؤكد سوف تؤدي كل هذه التسهيلات إلى خفض تكلفة المنتجات في هذه الدول. أما الاغراق غير الظاهري :وهو ان تقوم الدولة بتقديم مساعدات بشكل غير مباشر للشركات ، فإذا كانت الدولة تقوم بتقديم الخدمات التعليمية والصحية والغذائية للمواطنين بشكل مجاني او بأسعار رمزية فإن العاملين سوف يفيدون من هذه الخدمات بوصفهم مواطنين وليس بوصفهم شركات وبالتالي فان الشركات لا تتحمل مثل هذه النفقات ولا تضيفها إلى تكلفة منتجاتها فتنخفض نفقات السلع والخدمات التي تقدمها وتستطيع بيع منتجاتها بأسعار تنافسية[3].

7. الاغراق الصرفي

ويتمثل في تخفيض سعر صرف العملة من دون مبرر، وذلك بغرض زيادة قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الاسواق الدولية[4] .

سادسا: اهداف الاغراق:-

1. المحافظة على حجم انتاج المشروع او المشاريع التي يخضع انتاجها إلى قانون تزايد الغلة ولا يتمكن من بيع انتاجه في السوق المحلية فيعتمد خيارين اما ان يخفض الانتاج وبذلك سوف يؤثر في مستوى

1) غازي صالح محمد الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،1999 ،ص289.
2) احمد عدنان غناوي، مصدر سابق، ص25.
3) سردار عثمان واخرون، تحليل ار ظاهرة الاغراق السلعي في انتاج واستهلاك الخضروات الرئيسية لإقليم كوردستان، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الدولي التاسع والمؤتمر العلمي الثاني عشر، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، 29- 3-2017،ص5.
4) مشبب بن سعيد ال عامر القحطاني، مفهوم الاغراق دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والاتفاقية العامة للتعرفة التجارية جات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد23،جوان، 2015 ص375.

العمالة او يطرح الانتاج في الاسواق الاجنبية لكي يغطي التكاليف المتغيرة اي يقوم بممارسة الاغراق من اجل بيع منتجاتة.

2. الحفاظ على مستوى التشغيل ولتحقيق ذلك يجب المحافظة على كمية السلع المصدرة حتى لو اجبرت الدولة إلى تخفيض اسعارها في السوق الاجنبية[1] اي زيادة البيع لغرض زيادة الانتاج.

3. عرض سعر احتكاري او شبه احتكاري في السوق الداخلية.

4. زيادة عدد الاسواق الخارجية او الاحتفاظ بها[2] .

5. توسيع نطاق السوق وهو امر يحقق الوفرة الداخلية ويعمل على المدى الطويل على تخفيض الاسعار في الاسواق المحلية والخارجية نتيجة لأتساع حجم اسواق الشركات المنتهجه لسياسة الاغراق[3] .

سابعا: <u>اسباب نشوء ظاهرة الاغراق:</u>-

1. التعامل الخاطئ مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حيث تتخلص بعض الحكومات من جميع السياسات الحمائية للزراعة الوطنية غير مستفيدة من الاستثناءات التي تمنحها الاتفاقيات للدول النامية سواء استثناءات تشريعية او زمنية لتأهيل زراعتها الوطنية ومساعدتها على تجاوز وضعها الراهن وتأهيلها للمنافسة العادلة وعدم تمييز بعض الحكومات بين مفهوم الاحتكار ومفهوم حماية المنتج الوطني من منافسة غير متكافئة حيث تتخلى الحكومات عن دورها بدعوى محاربة الاحتكار.

2. الفساد المالي والإداري الذي يزيد من حدة الاغراق من خلال التجاوز في تطبيق القيود الكمية والكيفية على المستوردات المخالفة من السلع.وعدم وجود اليات واضحة لمكافحة الاغراق منها الضرائب والغرامات ، وغياب قانون تنظيم وتخزين المنتجات.

3. تباين الظروف التي تعمل فيها الانشطة الزراعية المحلية مقارنة بالظروف التي تعمل فيها الزراعة الاجنبية والتي تغرق بها الاسواق المحلية مما شجع تمتعها بجودة وأسعار منافسة على اغراق الاسواق المحلية بها وفي المقابل عدم قيام الحكومات بالدور الواجب عليها لخلق منافسة متكافئة من خلال تهيئة الظروف المماثلة للزراعة المحلية[4] ,مما ادى إلى وجود فائض في الانتاج وذلك لان الانتاج بكلفة اقتصادية معينة هو سبيل إلى زيادة حجم الانتاج الامر الذي يدفع المنتج إلى تخفيض سعر المنتجات المخصصة للتصدير لأجل تصريف الزيادة في الإنتاج ، ويرجع سبب وجود الفائض إلى توافر الكفاءة

1) مهدي صالح حنتوش، الاثار السلبية للإغراق التجاري في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية(مجلد7/العدد:28)، جامعة البصرة،2011،ص7.
2) حسين جواد كاظم ، مصدر سابق، ص183.
3) مشبب بن سعيد ال عامر القحطاني، نفس المصدر ، ص375.
4) محمد صالح حمد واخرون، سياسة الاغراق واثرها في تطور الانتاج الزراعي في العراق للمدة 2009-2003، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (مجلة:18 / العدد: 66)، جامعة بغداد ، ص177.

الفنية والتكنولوجية او الخطأ في تقدير الطلب او الاستفادة من مزايا الانتاج او ضعف المقدرة التسويقية في السوق المحلية.

4. تمويل الاغراق وذلك، لأن المؤسسات الكبيرة هي من اكبر الممارسين لسياسة الاغراق وهي شركات مدعومة بصورة او بأخرى الامر الذي يجعلها تبيع بغير ربح مضمون في السوق الاجنبية بقصد السيطرة عليها في الوقت الذي ضمنت الدعم في بلادها وبهذا تحتكر السوق المحلية[1] .

5. دخول العديد من المضاربين إلى ميدان التجارة بهدف الحصول على الربح السريع وحصولهم على هويات غرفة التجارة بسهولة ودون ضوابط والاتفاق مع الشركات والمعامل المصنعة للمواد المستوردة وبمواصفات تخفض من الكلفة وإدخالها إلى الدول.

6. غياب الوعي الكافي لدى المستهلك يضاعف من استمرارية هذه المشكلة[2].

7. اسباب نقدية ومالية تتعلق بالحاجة إلى النقد الاجنبي من قبل اقتصاد السوق المغرق , حيث ان تخفيض قيمة العملة المحلية نتيجة زيادة الاستيرادات سيجعل قيمة الوحدة النقدية من العملة المحلية مساوية لعدد اقل من وحدات النقد الاجنبي فتصبح اسعار صادرات البلد بالنقد الاجنبي رخيصة مما يزيد من الطلب الخارجي عليها مما يحسن وضع السيولة النقدية من النقد الاجنبي [3] .

8. عدم دعم الدولة لصادراتها (الدعم هو مساهمة مالية او منفعة مالية او تجارية مقدمه من الحكومة او هيئة عامة من دولة المنشأ إلى المنتج او المصدر سواء بصورة مباشرة كتحويل الاموال او ضمان القروض او بشكل غير مباشر مثل تنازل الدولة عن ايرادات حكومية مستحقة على المنشأة او حصيلة ضرائب واجبة عليها)ومن هنا نستطيع ان نفرق بين الدعم والإغراق اذ ان الاغراق يقوم به تاجر سواء كان شخصاطبيعيا او شركة تجارية اما الدعم فتقوم به الحكومات او احدى المؤسسات العامة ونتيجة لعدم وجود دعم للصادرات يؤدي ذلك إلى عدم القدرة على منافسة السلع الاجنبيه وانخفاض الحافز لدى المنتجين من اجل زيادة انتاجهم وتخصيصه للتصدير[4].

1) مشبب بن سعيد ال عامر القحطاني، مصدر سابق ، ص373.
2) مهدي صالح حنتوش ، مصدر سابق، ص11.
3) هانز باجمان، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية، ترجمة مصطفى عبد الباسط وايوب محمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1977 ، ص108.
4) حسين عيسى عبد الحسن الحسناوي، الحماية القانونية للمستهلك من الاغراق التجاري، رسالة ماجستير قانون مقدمة الى جامعة بابل، 2012 ص47.

ثامنا: اثار سياسة الاغراق:-

ان ظاهرة الاغراق لها اثار سلبية وايجابية على الدول المصدرة والمستوردة في ان واحد وكالآتي :-

اولا: الاثار الايجابية

أثار الاغراق السلعي على الدول المصدرة:

أ. لا يحدث للمستهلكين في الدولة المصدرة للسلعة اي ضرر ، نظراً لأن السلعة لم يرتفع ثمنها إلا انهم استفادو من التوسع في انتاج السلعة وانخفاض تكلفة انتاجها ولكن يجب النظر إلى طبيعة السلعة المصدرة على اختلاف انواعها سواء كانت سلعة نهائية ام اولية تدخل في صناعات اخرى ، فإذا كانت السلعة نهائية فان المستهلك المحلي لا تحدث له اية أضرار، اما اذا كانت السلعة عبارة عن مواد اولية تدخل في صناعة واحدة او عدة صناعات فإن المستهلك يلحقه الضرر وذلك لأن تكلفة انتاج السلعة التي تصنع من هذه المادة الاولية المغرقة سوف تكون ارخص واقل من تكلفة الانتاج لنفس السلعة في الدولة المصدرة وبالتالي يمكن منافستها بعد التصنيع النهائي[1] .

ب. يعد المنتج (الشخص الطبيعي او المعنوي شركة كانت ام مؤسسة فردية او اي شكل اقتصادي اخر) هو المصنع للإغراق لان الاغراق خلافا للدعم مصدره القطاع الخاص لا الحكومي ولكن هذا لا يمنعنا من القول ان كل من المنتج وبلده يتأثران بالإغراق ، ولكن بما ان المنتج هو صاحب القرار بالنسبة للدول التي تطبق اقتصاد السوق (النظام الذي تطبقه غالبية الدول) فمن الطبيعي ان المنتج لا يقدم على الاغراق مالم ينتفع منه ، وبعبارة أخرى يؤثر الاغراق ايجابيا على المنتج المغرق وبالتالي بلد هذا المنتج اي بلد التصدير، ان المنتج المغرق يستفيد من الاغراق من ناحية التوسع في الانتاج وبالتالي الافادة من ميزات الانتاج ألكبير حيث ان الانتاج مع اعمال سياسة الإغراق يكون على نطاق واسع ليغطي السوق المحلي والسوق الخارجي المغرق وهذا الانتاج الواسع يزيد من شهرة المنتج المغرق ، وبالتالي يسهل عملية الاعلان والنشر كما يسهل اجراء البحوث الفنية والتجارب اذ تزداد شريحة المستهلكين لهذا المنتج ، كما ان من شأنه خفض تكلفة الانتاج وفقا لقانون الغلة المتزايدة (كلما اضيفت وحدة اضافية من عناصر الانتاج ينتج عنها زيادة في معدل الناتج الكلي يفوق معدل الزيادة التي احدثتها الوحدة السابقة) ونظام تقسيم العمل ، مما يعظم ارباح المنتج المغرق اكثر وأكثر وأيضا يستفيد المنتج على المدى البعيد من سياسة الاغراق وذلك حيث يحطم منافسه ويخرجهم من مزاحمته[2] .

1) شريف علي الصوص، مصدر سابق، ص 144.
2) سليمان سالم صالح الكعبي، مصدر سابق، ص150-149 .

بالنسبة للدول المستوردة اذا كان الاغراق دائما فلا ضرر منه اذ تحصل الدولة على منتجات بأسعار منخفضة تعود بالفائدة على المستهلك المحلي ، كذلك قد تفيد المواطنين وذلك بحصولهم على هذه الواردات اللازمة لقيام صناعات معينة خصوصا اذا كانت مواد اولية او مستلزمات انتاج.

ج- الإغراق يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وهذه الزيادة تساهم في التخلص من فائض الانتاج ، ولاسيما ان فائض الانتاج يمثل مشكلة كبيرة للمنتج ان لم يستطع التخلص منه حيث سيضطر بعد تراكم الانتاج إلى تخزينه وبالتالي تحمل تبعات ونفقات هذا التخزين ، كما انه من المحتمل ان يتعرض للتلف بمرور الوقت مما سيلحق به خسارة كبيرة . [1]

ثانيا:الاثار السلبية

أ- أثر الاغراق التجاري على الاستثمار الاجنبي:-

إن المحور الأساس في عملية تحقيق الازدهار التجاري هو الاستثمار الاجنبي الذي يراد منه تحقيق التكامل مع الاستثمار الوطني لتحقيق الهدف ، وعليه تتنافس الدول لاسيما الدول النامية في تقديم ضمانات وحوافز اقتصادية وقانونية بهدف استقطاب رأس المال الأجنبي ، وتتمثل اولى تلك الضمانات بتوفير الثقة اللازمة عند المستثمرين الاجانب في السوق المحلية ، وذلك لان الاغراق التجاري هو خروج صريح على اصول التعامل التجاري وانتهاك للنظام القانوني عالميا ومحليا ، لذا فان ما ينتظره المستثمرون محليون وأجانب من الدول التي تعاني من الاغراق اتخاذ التدابير القانونية والاقتصادية اللازمة لمواجهة الإغراق ، لأن عدم شعور المستثمر بالثقة والأمان سوف يضعف الحافز للاستثمار او الدخول بمنافسة في تلك الدول التي تعاني من الاغراق[2] .

ب - اثار الاغراق السلعي على الدول المستوردة:-

1. اثر الاغراق على المشروعات الوطنية : يتجلى الاثر السلبي للإغراق على المشروعات الوطنية بفقدانها لعنصر الامان لها لأنها اصبحت مهددة بتخفيض انتاجها او حتى توقفه فضلا عن فقدانها الاحساس بقيمة العمل لأنها تجد ان السلعة التي تنتجها لا تباع وسعرها يتجه نحو الانخفاض المستمر لقيام المنتج الاجنبي المصدر لمنتجاته بخفض اسعاره بصورة متعمدة حتى يوقع اكبر الاضرار والخسارة لهذه ألمشروعات ، ومما يزيد من حدة هذه الاثار متى ما كانت هذه السلع المغرقة تستورد وبكميات كبيرة جدا وبتمييز سعري كبير بين المنتج الوطني والمنتج الأجنبي ، ولا تقتصر هذه الاثار على المشروعات الرائدة وإنما تمتد هذه الاثار للمشروعات الوليدة او الناشئة والهدف من ذلك هو ابقاء السوق المحلية معتمدة على

1) شريف علي الصوص , مصدر سابق , ص144.
2) بتول صراوة عبادي، الاغراق التجاري في ضوء احكام قانون حماية المنتجات الوطنية العراقية رقم 11لسنة 2010، الجامعة المستنصرية/كلية القانون, ص 25.

الاستيراد من الخارج وهذا يعني أن الاغراق قد يكون لأكثر من سلعة مصدرة من الخارج إلى داخل البلدالمستورد .[1]

2. يؤثر الاغراق في زيادة معدلات البطالة بسبب اغلاق المصانع المحلية.

3. تسرب الدخل القومي إلى خارج البلد.

4. ان سياسة الاغراق لا تهتم إلا بترويج السلع دون النظر لحق النوعية والتثقيف للمستهلك او تنمية الثقافة الاستهلاكية او وضع درجات الوعي بما يمكن المستهلك من الاختيار الأمثل للسلع والخدمات المناسبة.

5. يبدو في ظاهر الامر ان سياسة الاغراق السلعي تتيح للمستهلك حق الاختيار من خلال تكدس وتنوع السلع والخدمات ولكن في النهاية ستؤول إلى تخفيض البدائل والخيارات المتاحة امام المستهلك بعد نجاح الاغراق في مهمة طرد المنافسين من السوق المستهدفة مع ارتفاع الاسعار من قبل المحتكر وبما يتنافى مع حق الاختيار.

6. ان سياسة الاغراق لا تهتم بتوفير حماية وسلامة المواطنين من السلع الضارة والرديئة التي تسبب خطورة على حياة وصحة مستهلكي الدول المستوردة[2] .

7. يرى البعض انه اذا استمر تدفق السلع الرخيصة بانتظام فأن ذلك لا يؤثر بالسلب على الدول المستوردة ، ولا يهم بعد ذلك مصدر هذا الرخص ، فالمهم هو استمرار ورود السلع والخدمات من الخارج بثمن رخيص ، وإذا كان الاغراق يحدث بشكل مؤقت فإن ذلك يكون له اثار ضارة بالنسبة للمستهلكين وكذلك المنتجين من الدولة المستوردة ، اذ قد يؤدي الاغراق إلى أقامه بعض الصناعات تعتمدعلى مواد أولية رخيصة الثمن ومن ثم فإن توقفه يدمر الصناعات كما يضر بالمستهلكين الذين تحولوا نحو هذه السلعة لأنهم لم يعودوا يحصلوا عليها ، وإذا كان الاغراق هجومي يهدف إلى استئصال المنافسة المحتملة والانفراد بالسوق واكتساب وضع احتكاري فأنه بلا شك يكون ضارا بالمنتجين والمستهلكين والاقتصاد الوطني ككل[3] .

8. يعتبر الاغراق مشكلة لأنه يضع انصار مذهب حرية التجارة في حرج، فمبدأ حرية التجارة يعدّ الاغراق سياسة عدوانية يجب مقاومتها وخاصة انهم يدافعون عن حرية التبادلات التجارية ، لكن في الواقع نجد انصار اتجاه حرية التجارة يمارسون مختلف انواع الاغراق وذلك عن طريق ازالة كافة القيود امام السلع الداخلة للبلد ولكن بشرط ان لاتباع بأقل من اسعارها في دولهم .

1)عبير سامي هادي العبيدي، الحماية المدنية للمنتج الوطني من الاغراق التجاري، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس جامعة بغداد/كلية القانون، 2014، ص64.
2) سردار عثمان، مصدر سابق، ص10-9.
3) طارق فاروق الحصري، مصدر سابق، ص132.

في حالة كان الاغراق عارضا او قصير الأجل فأن انصار الاتجاه الحر يرون ضرورة التدخل وذلك للحد من اخطارهما ، فهو يؤدي إلى اضرار بالصناعات الوطنية المنافسة اذ يعمل على تقليل المبيعات من الصناعات المحلية وبالتالي انخفاض مستوى الدخل القومي وانخفاض نسبة التشغيل مما يرفع من نسبة البطالة في السوق المحلي ، على اية حال يرى انصار اتجاه الحماية ضرورة مواجهة سياسة الاغراق وذلك لحماية الصناعات المحلية والمنتجين الوطنيين وتتأكد ضرورة التدخل بصفة خاصة عندما يتبين للدولة المستوردة ان هدف الاغراق الاجنبي هو القضاء على المنافسة في سوقها ثم استغلال الموقف وذلك بفرض الاسعار المرتفعة بعد ذلك ان يكون السوق قد خلى من المنتج المحلي او تدمر[1] .

1) شريف علي الصوص، مصدر سابق، ص 144-143.

المبحث الثاني

السياسات التجارية الدولية

تتصدر سياسة التجارة الخارجية مكانة بارزة في السياسة ألاقتصادية فعلى صعيد الدولة فإن هذه السياسة تؤثر في برامج التنمية ألاقتصادية أما على صعيد العالم فإن هذه السياسة تحدد طبيعة الوضع الذي يمكن ان يشغله البلد في السوق ألعالمية ومن ثم المكانة التي يمكن ان يحتلها في الساحة الدولية .

ان اتساع نطاق التجارة الدولية شرط أساس لتدعيم التخصص وتقسيم العمل ألدولي من الناحية العملية يلاحظ ان مختلف الدول تعمل على الحد من حرية التجارة الدولية وفرض العقبات امام اتساع نطاق التبادل الدولي وخاصة تلك المتعلقة بالواردات رغم ما يحققه التبادل الحر بالنسبة لكل اطراف التبادل من مكاسب ومنافع .

تختلف السياسات التجارية باختلاف الانظمة الاقتصادية ومستوى تطورها والمحيط السياسي والاقتصادي الدولي وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة في الفكر ألاقتصادي وفي الواقع العملي هناك اتجاهين هما :

الاتجاه الأول :

ينادي بالحرية ورفع كل القيود امام التجارة الدولية، لأن ذلك يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية.

الاتجاه الثاني :

ينادي بالحماية ويرى ضرورة تدخل الدولة واستخدام سلطتها للتأثير على المبادلات الدولية وعلى حجمها او على طريقة تسوية المبادلات.ونرى بأن ليس هناك صورة مطلقة للحرية او الحماية في السياسة ألتجارية فعادة ما تمزج بين الحرية والحماية بدرجات متفاوتة. [1]

أولا : مفهوم السياسة التجارية الدولية :-

هناك العديد من التعاريف للسياسة التجارية الدولية حيث تؤدي كلها إلى هدف واحد ، فمنهم من يعرف السياسة التجارية بأنها "مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدولة في تجارتها في نطاق علاقاتها الخارجية وذلك بقصد تحقيق اهداف قومية معينه ، حيث ان هذه الاهداف تختلف باختلاف درجة النمو ألاقتصادي ، ففي الدول المتقدمة يكون الهدف تحقيق التشغيل الكامل الذي جاء به التحليل ألكينزي بينما يكون الهدف في الدول النامية استخدام السياسة التجارية لخدمة التنمية الاقتصادية [2] .

1) غازي صالح الطائي ، مصدر سابق , ص275

2) غازي صالح الطائي ، مصدر سابق , ص 271 .

وتعني أيضا "النشاط الذي تقوم به الدولة في مجال المبادلات التجارية مع ألخارج ، ان هذا المفهوم تشكل منذ بدايات تطور الرأسمالية اي في الفترة التي كانت فيها العلاقات الاقتصادية الدولية تدور اساسا في البداية حول التبادل السلعي (تبادل السلع) اي حول التجارة السلعية ، وارتباطا بهذه الملاحظة فأن استخدام هذا المفهوم في تلك المدّة كان مبررا او صحيحا من الناحية المنهجية ولكن بمرور الوقت وإلى جانب التبادل السلعي بين الدول بدأت تتشكل معالم عناصر اخرى تصبح موضوعا للتبادل الدولي ونقصد بها تبادل الخدمات ، التبادل الدولي لرأس المال ، والارتباط بهذه التحولات التي تمثلت بدخول هذه العناصر إلى حقل التبادل الدولي ، ولم يعد مفهوم السياسة التجارية كافيا لعكس التطورات الجديدة بما يساعد على بحث وتحديد تأثير الدولة على المبادلات الاقتصادية مع الخارج ، ونظرا لهذه الوقائع الجديدة انتشر مفهوم جديد وهو مفهوم السياسة الاقتصادية الخارجية ليعكس الواقع الجديد بمكوناته الجديدة ، وهناك معنيين في هذا المجال :-

الاول : " وهو المفهوم التقليدي ، اي سياسة الدولة في حقل تبادل السلع فقط مع الخارج " الثاني : " فهو السياسة الاقتصادية الخارجية اي سياسة الدولة المتضمنة لمنظومة (مجموع) علاقاتها الاقتصادية مع الخارج[1] .

او تعرف على انها " تلك الاجراءات او القوانين التي تسنها الحكومة بصفتها السياسية بغرض التأثير بطرائق مباشرة او غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان او التأثير على نوعية التبادل واتجاهاته[2] .

أيضا تعرف السياسة التجارية "على انها السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية ، ويقصد بالسياسة الاقتصادية " مجموعة الاجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق اهداف معينة ، اي ان السياسة التجارية مجموعة اجراءات تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق اهداف معينة ،فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعدٌّ جزء من السياسة التجارية[3] .

يمكن وضع تعريف محدد للسياسة التجارية بأنها " مجموعة ادوات وإجراءات تتبعها الدولة لغرض تحقيق مكاسب ومنافع لاقتصادها الوطني ، أي أن أدواتها وإجراءاتها تختلف باختلاف الدول وسعي كل دولة لتحقيق منافعها من التجارة.

1) صالح ياسر حسن ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الرواد المزدهرة للطباعة والتوزيع المحدودة ، بغداد، 2006، ص294.

2) احمد عدنان غناوي،مصدر سابق , ص2.

3) جوده عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 1986، ص153.

ثانيا : اهداف السياسة التجارية الدولية :-

هناك العديد من الاهداف للسياسة التجارية ولكن اكثر الاهداف انتشاراً هي تحقيق موارد للخزينة العامة ، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات ، وحماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية ، وإعادة توزيع الدخل القومي ، وحماية الاقتصاد من سياسة الاغراق ، وحماية الصناعات الناشئة ، وحماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية ...إلخ وتبعا لذلك يمكن تقسيم الاهداف إلى عدة اهداف رئيسة وهي :.

أ . أهداف اقتصادية :-

1.تحقيق موارد للخزانة العامة :

قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الانفاق العام بأنواعه المختلفة أحد اهداف السياسة التجارية ، ويعدّ الحصول على هذه الموارد عن هذا الطريق الاكثر فعالية وقبولا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة. وعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل ، كما ان جزء من هذه الموارد تكون مدفوعة من الاجانب على انه يجب الحذر عند تحديد طرق تحقيق هذا الهدف ، فلو تم الحصول على هذه الموارد عن طريق الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة دون تمييز فقد يؤدي هذا إلى الاخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية او اعتبارات التنمية الاقتصادية او بهما معا ، وأيضا لتحقيق الهدف لابد من اختيار المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية اي لابد ان تكون المرونة السعرية لعرض وطلب هذا النوع من السلع قليلة[1] .

2.تحقيق توازن ميزان المدفوعات :

ان القوى التلقائية لاتستطيع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات كما لايمكن الاعتماد على تخفيض قيمة العملة كوسيلة لاستعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ، فقد تكون المرونة السعرية للصادرات والواردات ضعيفة ، وقد يحدث تدهور شديد في معدل التبادل الدولي نتيجة لتخفيض قيمة العملة وقد يؤدي التخفيض إلى زيادة عبء الديون الخارجية اذا كانت نسبة الديون المعلنة بعملة اجنبية نسبة كبيرة ، فضلا عن انه بالنسبة للدول النامية لن يجدي تخفيض قيمة العملة بالنظر إلى انخفاض المرونة الداخلية للطلب الخارجي على صادراتها وارتفاع المرونة الدخلية للطلب الداخلي على وارداتها ، وبوجود هذه الاسباب قد لاتجد الدول وبالأخص الدول النامية مفرا من اتخاذ الاجراءات الكفيلة باستعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات .

وتختلف اجراءات استعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات باختلاف نوع الاختلال في هذا الميزان ، ورغم عدم وجود رغبة في تحقيق فائض مطرد في ميزان المدفوعات إلاّ ان حالة العجز هي الحالة التي

1) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص118-117.

تسبب الكثير من القلق والاهتمام ، وتنحصر اجراءات التوازن في هذه الحالة في التقليل من الطلب على الصرف الاجنبي وزيادة المعروض منه ، ولابد من اختيار الاجراءات التي تكفل تحقيق هذا الهدف دون الاضرار بالأهداف الاخرى ، مثلا تقليل الطلب على الواردات غير الضرورية مع عدم المساس بالواردات من السلع الضرورية[1] .

3. **حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الاغراق :**

سياسة الاغراق تعتبر وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين من المحتكرين الاجانب بشكل مؤقت او دائم ، ولذلك فأن جولة الاورغواي والجات 1994 ومنظمة التجارة العالمية (WTO) 1995 كفلت بتطبيق الاجراءات لمحاربة سياسة الاغراق ، فضلا عن دخول الدول التي تمارس تلك السياسة في منازعات ومحاكمات وتعويضات من الجهاز او المجلس لفض المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية[2] .

4. **حماية الصناعات الوليدة (الناشئة) :**

يقصد بالصناعات الناشئة هي تلك الصناعة حديثة العهد في بلد ما والتي يتوقع لها افاق واعدة للتطور وبلوغ مرحلة النضج اذا ما توفرت لها البيئة المناسبة ، وهذا الهدف يتعلق اساسا بالبلدان في طور النمو ، فهناك العديد من البلدان تتمتع بالعديد من المزايا مما يمكنها من انشاء فروع صناعية (او صناعات بعينها) ولكن دون ان يتاح لها تحقيق ذلك بسبب تعرضها للمنافسة الاجنبية وخاصة في ظروف يكون فيها المنتجين يتمتعون بقدرات تنافسية كبيرة تمكنها من سحق الصناعات الوليدة قبل ان تتطور وذلك بسبب تمتعهم بعدة مميزات منها قدم العهد بالإنتاج ورسوخ القدم في السوق والإفادة من مزايا ثورة التقانة[3] .

5. **التوظف الكامل :**

هو الهدف الاساسي بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة ، حيث تسعى هذه الدول إلى العمل على رفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتنظر إلى البطالة على انها افه سياسية خطيرة . أما كيف يتحقق التوظيف الكامل اجاب كينز على هذا التساؤل ، وهو ان كثرة الصادرات في وجود البطالة لا تؤدي إلى التقليل من السلع المعدة للاستهلاك المحلي (النظرية الكلاسيكية) بل تؤدي إلى زيادة الناتج من هذه السلع ، حيث زيادة الصادرات تؤدي إلى تراكم رأس المال ثم زيادة القدرة الشرائية في يد طبقة من المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا والتوسع في الانتاج ثم زيادة الطلب على الايدي العامله وتقليل حجم البطاله[4] .

---

1) جودة عبد الخالق ، مصدر سابق ، ص 156-155.
2) عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية ، دار نشر مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2003 ،ص 127.
3) صالح ياسر حسن ، مصدر سابق ، ص 297.
4) غازي صالح محمد الطائي ، مصدر سابق ، ص 273.

6. حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية :

قد تهدف السياسة الاقتصادية في ظروف معينة حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية ويعتبر هذا هدف من اهداف السياسة التجارية ، والمقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن ان تؤثر تأثيرا ضارا على الانتاج المحلي في بعض الفروع ، وتبرز أهمية الحماية في هذا المجال متى ما كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل اكبر منها في الخارج ، ومثال على ذلك ما تطبقه دول غرب اوربا من اجراءات لحماية الانتاج الزراعي من منافسة الانتاج الزراعي في الدول النامية ،وأيضا ما تطبقه الدول المتقدمة لحماية انتاجها الصناعي في بعض المجالات[1] .

7. **حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية :**

قد تحدث التقلبات الاقتصادية خارج الاقتصاد القومي كالتضخم او الانكماش ، وان هذه التقلبات ايا كانت المسببات لها تكون غير مرغوب بها ، لذلك فأن حماية الاقتصاد القومي امر لابد منه طالما ان التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج ، لذلك فأن حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية قد اصبحت اكثر من اي وقت مضى مهمة المجتمع الدولي كله[2] .

ب. الاهداف الاجتماعية :-

1- **إعادة توزيع الدخل القومي :**

تسعى الدولة إلى أعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات او الطبقات المختلفة ، وتلجأ إلى ادوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف ، وعادة ما تستخدم اكثر من اداة من ادوات السياسة التجارية لتحقيق الهدف ، ففرض تعريفة كمركية او تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل ، وتتضامن مع غيرها من السياسات الاقتصادية وبالذات السياسة المالية لتحقيق هذا الهدف[3] .

2- **حماية مصالح فئات اجتماعية معينة**

كمصالح المزارعين او المنتجين لسلعة معينة ، او العمال المشتغلين في صناعة معينة ، وهنا تتقلب مصالح هذه الفئات طبقا لآلية معينة تجد اصلها في هيكل توزيع القوة السياسية في المجتمع[4] .

1) عادل احمد حشيش ، اساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة ، مصر ، 2002 ، ص 234.
2) زبير طيوح ، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية/جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015، ص 18.
3) صالح ياسر حسن ، مصدر سابق ، ص 298.
4) جودة عبد الخالق ، مصدر سابق ، ص 160.

ج. الاهداف الاستراتيجية :

وتتمثل في :.

1-المحافظة على الامن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية

2- العمل على توفير الحد الادنى من الانتاج وخصوصا في زمن الحروب والأزمات .

3- العمل على توفير الحد الادنى من مصادر الطاقة كالبترول مثلا .

4- العمل على توفير الحد الادنى من الغذاء عن طريق الانتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة[1] .

ونود الاشارة إلى ان اهداف السياسة التجارية هي في نفس الوقت اهداف للسياسة المالية والنقدية وسياسة العمالة ، اي ان السياسة التجارية هي جزء من سياسة اكبر تسمى " السياسة الاقتصادية للدولة " ولا يمكن تحديد اثارها ودراستها إلا في حالة ثبات السياسة الاقتصادية للدولة .

ثالثا : أنواع السياسات التجارية

1. سياسة الحرية التجارية :-

ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الاقتصادية الفيزوقراطية وانتعشت مع افكار آدم سميث وريكاردو وغيرهما ، وكانت تنادي بالحرية الاقتصادية اي اعطاء الافراد والمؤسسات الحرية في القيام بالنشاطات الاقتصادية والتبادل وابتعاد الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي.

ويمكن تعريف سياسة حرية التجارة بأنها عبارة عن " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على ازالة او تخفيض القيود المباشرة او غير المباشرة ، الكمية وغير الكمية ، التعريفية وغير التعريفية ، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق اهداف اقتصادية معينة[2] .

وتعرف ايضا على انها " جملة من الاجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد ، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات او الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا"[3]

وأيضا يمكن تعريفها على انها " انها السياسة التي تتبعها الدوله والحكومات عندما لاتتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الكمركية والحصص والوسائل الاخرى " . [4]

وتعرف المؤسسات الدولية " حرية التجارة على التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسة حيادية بين التصدير والاستيراد " ، او " تخفيض قيمة الرسوم الكمركية المرتفعة والحد من درجة تشتتها " [1].

---

1) رعد حسن الصرن ، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، دار الرضا للنشر ، الجزء الاول ، 2000 ، ص 280 .

2) عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص 133.

3) قدي عبد المجيد ,المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية , ديوان المطبوعات الجامعية /الجزائر ,2006 , ص209.

4) السيد متولي عبد القادر , الاقتصاد الدولي , دار الفكر للنشر والتوزيع / عمان ,2010, ص 75.

مبررات مبدأ حرية التجارة :-

1. تتيح حرية التجارة فرصة التخصص وتقسيم العمل الدولي على اساس اختلاف النفقات النسبية ، ويعود هذا بالمنفعة على المستهلك باقتنائه لأحسن النوعيات وبأقل الاسعار وعلى المنتج توسيع فروع انتاجه التي تتوفر فيها اسباب التفوق .

2. ان التجارة الدولية الحرة في ظل ظروف معينة تصبح بديلا كاملا للتنقل الكامل لعناصر الانتاج .

3. تعمل على خلق جوا تنافسيا دوليا ، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الانتاج من جهة وصعوبة قيام الاحتكارات الدولية من جهة اخرى [2] ، وتؤدي المنافسة إلى تحفيز مؤسسات الاعمال على الابتكار وعلى تطوير عمليات وتقنيات انتاج جديدة لخدمة المستهلك بشكل افضل [3] .

ان حرية التجارة تشجع التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين الدول المختلفة وهذا يؤدي إلى زيادة وتنشيط الانتاج وتشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الانتاج ، وتؤدي ايضا إلى انخفاض اسعار السلع المستوردة التي لايمكن انتاجها في السوق المحلية إلا بنفقات مرتفعة ، وبهذا يكون اوفر للدولة زيادة دخلها الحقيقي [4] .

4. تؤدي إلى توسيع نطاق السوق ووصول المشروعات الانتاجية إلى الحجم الامثل لها والانتفاع من مزايا الانتاج الكبير[5] ، إذ لاتستطيع الدول المتخلفة التمتع بمزايا الانتاج الكبير الا في ظل قيام تجارة دولية تمكن الدول التي تتمتع بميزة نسبية في انتاج سلعة ما ان تتوسع في انتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية وتقوم بمبادلة ذلك الفائض من هذه السلعة مع دولة اخرى تحصل منها على احتياجاتها من السلع التي تعاني من قصور نسبي في انتاجها[6].

5. تتيح إزالة العوائق الحكومية المفروضة على التجارة فرصة افضل للإفراد والمؤسسات للوصول إلى مصادر شراء السلع والخدمات في العالم بشكل اسهل وأفضل .

6. تؤمن القوانين التجارية تحقيق الدقة والشفافية والقدرة على توقع توجهات التجارة الدولية وتساعد على ترسيخ حكم القانون وتفسح المجال امام الدول لحل نزاعاتها التجارية بالطرق السلمية بعيدا عن سياسة الصراعات بكل اشكالها .ان السياسة الحمائية كثيرا ما تكون غير شفافة وتؤدي إلى توسيع نطاق نشاطات

---

1) زبير طيوخ ، مصدر سابق ، ص 25.
2) سلطاني سلمى ، دور الكمارك في سياسة التجارة الخارجية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص 33.
3) فلاح شفيع ، التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية ، 2008 ، ص11. http://www.alnoor.se/article.asp?id=33544
4) رعد حسن الصرن ، مصدر سابق ، ص 287 .
5) سلطاني سلمى ، مصدر سابق ، ص 33.
6) رعد حسن الصرن ، نفس المصدر ، ص 288 .

جماعات المصالح الخاصة التي تمارس الضغط السياسي مما يؤدي إلى حصولها على ارباح مفرطة غير منتجة وتؤدي إلى حصول خلل في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.

7. بالنسبة للدول النامية فأن الانفتاح التجاري المقترن بإصلاحات داخلية تدعم السوق ، فقد أثبتت التجارب ان تحقيق مزيدا من النمو الاقتصادي وتقليص الفقر يتم من خلال تحرير التجارة وتوفير فرص عمل اكثر .

فقد جاء في تقارير البنك الدولي ان الدخل الفردي الحقيقي نما في التسعينات من القرن الماضي في الدول النامية التي قلصت حواجزها التجارية بسرعة تزيد ثلاث مرات (اذ بلغ معدل نموها السنوي 5% على سرعة النمو المتحقق في الدول النامية الاخرى التي بلغت نسبة ارتفاع الدخل الفردي السنوي فيها 1.4% فقط) [1] .

8. يؤدي تقييد حركة التجارة الدولية إلى قيام الاحتكارات داخل الدولة بينما لا تقوم هذه الاحتكارات في ظل حرية التجارة ، فأتباع سياسة الحماية الكمركية او تخصيص حصص الاستيراد يمكن المنتج المحلي من رفع سعره بسبب عدم تعرضه لمنافسة ، وهكذا يحرم المواطن من انتاج جيد ورخيص .

9. تخفيض معدلات البطالة بدرجة اكبر من سياسة الحماية ،لأنها تساعد على الافادة من عناصر الانتاج المتوفرة في الدول المختلفة .

10.ان اتباع سياسة حرية التجارة يؤدي إلى تعظيم الصادرات في اطار اتباع استراتيجية الانتاج من اجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي بدرجة افضل بكثير من سياسة الحماية[2] .

مظاهر سياسة الانفتاح التجاري:-

المظهر الاول : بروز وتعاظم حجم الشركات الكبيرة التي لها امتداد جغرافي واسع والتي تمتلك قوة تأثير كبيرة في حركة الاقتصاد العالمي , مقابل قوة الحكومات الوطنية التي انحسر دورها في المجال الاقتصادي بشكل كبير.

المظهر الثاني : تعاظم دور وفعالية المنظمات والهيئات الدولية في ادارة وتنظيم حركة التجارة العالمية ,السلعية والخدمية والمالية .

المظهر الثالث : تطور حالات التنسيق البيني بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طور النمو وتشكيل تكتلات اقتصادية يمثل التبادل التجاري ركن أساس فيها . [3]

1) فلاح شفيع ، مصدر سابق ، ص 11 – 12.
2) عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص 135.
3) فلاح شفيع , مصدر سابق ,ص 12.

2 . سياسة حماية التجارة الدولية :-

تعتبر سياسة الحماية من اقدم السياسات في التاريخ الاقتصادي عندما نادى بها التجاريون ويمكن تعريفها بأنها " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة او غير مباشرة , تعريفية او غير تعريفية ، كمية او غير كمية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق اهداف اقتصادية معينة " . [1]

وتعرف ايضا بأنها " حماية منتجي السلع والخدمات المحلية التي يمكن ان تنافسها السلع التي تأتي من الخارج , فضلا عن حماية المنافع العامه " او هي " الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على حجم المبادلات الدولية او اتجاهها او تسويتها " [2]

وعرفت ايضا"اي سياسة يتم تبنيها من قبل الدولة لحماية الصناعات المحلية من خطر منافسة الواردات الاجنبية "

اي ان سياسة الحماية تفرض لحماية السلع والخدمات المحلية من مزاحمة السلع والخدمات الاجنبية المستوردة وبشكل خاص اذا كانت من الصناعات الناشئة في الدولة , إذ إن السلع والخدمات المستوردة قد تكون في وضع تنافسي قوي يسمح لها بالسيطرة على الاسواق وتخريب هذه الصناعات . [3]

مبررات مؤيدي الحماية التجارية:-

1. تقليل البطالة حيث تعمل ادوات الحماية (التعريفية او الحصص) على رفع اسعار السلع المستوردة واقبال الناس على شراء المنتجات المحلية ومن ثم زيادة الانتاج وزيادة مستوى التشغيل . [4] ومن اجل رفع مستوى التوظيف لابد من تقييد التجارة وذلك لان الرسوم الكمركية العالية تقلل الواردات وتشجع على توسع الصناعات الداخلية ويكون الاثر المباشر لذلك استيعاب الاعداد المتعطلة من العمال بالاضافة إلى تشغيل الموارد الاقتصادية الاخرى .

2. تنويع الانتاج حيث تعمل ادوات الحماية على تلبية الطلب المحلي من الانتاج المحلي وبالتالي فأن المشروعات سيكون بامكانها تنويع منتجاتها وعدم الاقتصار على عدد محدود من السلع [5] وان حماية التجارة تؤدي إلى تنويع الانتاج الصناعي اي ضرورة تسخير السياسة الكمركية في اقامة عدد كبير من الصناعات بحجة جعل الاقتصاد الوطني متوازنا ووقايته من حالة الكساد التي قد تحدث في الصناعة الواحدة او الصناعات القليلة التي تتخصص فيها الدول في حالة الاخذ بسياسة حرية التجارة .

---

1) زبير طبوح , مصدر سابق , ص 12.
2) غازي صالح محمد الطائي , مصدر سابق , ص 276.
3) رعد حسن الصرن , مصدر سابق , ص 280.
4) خالد حسين علي المرزوك , الاقتصاد الدولي , كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بابل ,2013 ,ص40.
5) سلطاني سلمى , مصدر سابق , ص 31.

3. حماية الصناعات الوطنية وذلك لانها لا تستطيع منافسة الصناعات الاجنبية التي تنتج سلعا مماثلة , بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الاولى ويكون ذلك عن طريق حمايتها كمركيا خاصة للصناعات التي تتوافر لقيامها عوامل الانتاج .

4. حماية الدولة من الداخل مثل الحروب الاقتصادية او السلع الضاره بالصحه العامة او السلع غير الكفوءة او التعرض للأغراق . [1]

5. تؤدي الحماية إلى زيادة جذب روؤس الاموال الاجنبية وزيادة العمالة في المجتمع , حيث تفرض الدولة الحماية في حالات عديدة لتزيد من الطلب المحلي على المنتجات المحلية , فتفرض الدولة ضرائب مرتفعة على المنتجات الاجنبية المستوردة مما يؤدي إلى تحويل الطلب إلى المنتجات المحلية , وبذلك يزداد طلب الصناعات على الايدي العاملة , إلاّ أن فرض الحماية بغرض زيادة الايدي العاملة قد لا يتحقق اذا طبقت الدول الاخرى مبدأ المعاملة بالمثل الذي يؤدي إلى نقص الطلب على السلع المنتجه محليا الموجوده في الخارج , وكلما كانت صناعات التصدير هامه في الدول كلما ادت سياسة الحماية إلى نقص في الطلب الاجنبي بنسبة اكبر على منتجات صناعات التصدير الوطنية وكلما فشلت سياسة الحماية في تحقيق زيادة التشغيل . [2]

6. تؤدي الحماية إلى زيادة الايرادات العامة للدولة من خلال الرسوم الكمركية المرتفعة على السلع الكمالية والسلع التي لها بدائل محلية , ويتوقف ذلك على مرونة الطلب على الواردات .

7. تؤدي إلى تحقيق اهداف استراتيجية وهي المتعلقة بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي او الغذائي او العسكري فقد يتطلب امن المجتمع توفير حد ادنى من الغذاء عن طريق الانتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة . [3]

8. حماية الصناعات الناشئة حيث يرى انصار الحماية ان الدول النامية لديها ميزة نسبية محتملة في بعض الصناعات ولكنها عادة ماتكون صناعات وليدة , فلا تستطيع منافسة الصناعات الاجنبية المماثلة التي ثبتت اقدامها منذ فترة طويلة في الدول المتقدمة وعلى ذلك فمن الضروري ان تقوم الدوله برعاية ودعم الصناعات الناشئة التي تكون تكاليف انتاجها مرتفعة في المراحل الاولى وتحتاج إلى الدعم الكافي للنهوض بقدراتها التنافسية . [4]

9. مكافحة الاغراق وذلك ،لأن الدول الصناعية المصدرة تقوم باغراق الدول الناميه بالمنتجات , اي إن البلد المصدر يقوم بالاغراق عندما يبيع بضائعة في الاسواق الخارجية بسعر ادنى من السعر الذي تباع به البضائع محليا او سعر يقل عن تكلفة الانتاج , وعادة مايقوم البلد الذي يمارس الاغراق بأخراج

1) خالد حسين علي المرزوك , مصدر سابق , ص 40.
2) محمد عبد العزيز عجميه , الاقتصاد الدولي ,دار الجامعات المصرية / الاسكندرية , 1978 , ص 162-163.
3) زبير طيوح , مصدر سابق , ص 21.
4) عبد الرحمن يسري واخرون ,الاقتصاد الدولي , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2006 , ص 162.

المنافسين الاضعف من السوق بهدف الحصول على الاسواق بشكل كامل ومن ثم اعادة رفع الاسعار وتحقيق الارباح ، لذا فإن قوانين مكافحة الاغراق تحمي المنتجين بينما قوانين المنافسة تحمي المستهلكين.[1]

10. تخفيض العجز في ميزان المدفوعات اذ تعاني الدول النامية من العجز في موازين مدفوعاتها حيث تفوق مدفوعاتها من العملات الاجنبية ايراداتها من هذه العملات , اذ ان تجارتها تكون معتمدة على الاستيراد اكثر من اعتمادها على التصدير , اي ان الميزان التجاري يميل لمصلحة الدول المصدرة وبالتالي سوف يستمر عجز ميزانها التجاري اذا تم فتح باب التجارة الخارجية دون اي قيود وبالتالي سوف تلجأ الدول النامية إلى الاقتراض من الاسواق المالية الدولية لسد العجز , ويمكن حل هذه المشكلة عن طريق فرض رسوم كمركية عالية على الواردات من بعض السلع وخاصة السلع الكمالية مما يقلل الطلب على الموارد النقدية الاجنبية . [2]

11. العمل على تحسين شروط التبادل التجاري حيث تعاني معظم الدول النامية من تدهور شروط التبادل فأذا ترتب على فرض التعريفات الكمركية انخفاض حجم الطلب المحلي على الواردات الخارجية في الاسواق العالمية وانخفاض اسعار هذه الواردات فسوف تتحسن شروط التبادل التجاري للدولة التي تتبع اجراءات الحماية لذلك يؤثر فرض الرسوم الكمركية على معدل التبادل التجاري ايجابيا لصالح الدول النامية، لأن الطرف الاجنبي المصدر لهذه الواردات هو الذي يقع عليه في النهاية عبىء الضريبه لانه سيضطر إلى تخفيض اسعار صادراته ويحسن شروط التبادل التجاري لمصلحة البلدان النامية بعد ذلك. [3]

ادوات سياسة الحماية التجارية :-

- .التعريفة الكمركية

وهي التعريفة الاكثر شيوعا حيث تفرضها الحكومة على السلعة التي يتم شحنها دوليا . [4] ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التعريفات المفروضة على الاستيرادات :-

- التعريفة الكمركية النوعية

هي رسم تفرض على الواردات وتخصص بضريبة نقدية ثابتة لكل وحدة ملموسة من السلع المستوردة . [5]

1) علي عبد الفتاح ابو شرار , الاقتصاد الدولي , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , الاردن , 2007 , ص 371.
2) سالم توفيق النجفي , اساسيات علم الاقتصاد , الدار الدولية للاستثمارات الثقافية / القاهرة ,2000 , ص 289.
3)عبد الرحمن يسري واخرون , مصدر سابق , ص 172.
4) daniels and others , international business ,twelfth edition , new jorsey ,usa , 2009 , p 322.
5) Appleyard and others , international economics , sixth edition , mc-graw hill irwin , NEW YORK , USA , 2008 , p258.

- التعريفة الكمركية القيمية

وهي عباره عن نسبة مئوية تفرض على القيمة السوقية للسلع عندما تصل البلد المستورد [1]

- التعريفة الكمركية المركبة

وهي التعريفة التي تشتمل على التعريفات الكمركية النوعية ومضافا إليها التعريفة الكمركية القيمية[2]

- القيود غير الكمية

تعني التدابير والاجراءات التي قد تنظمها الدولة للتحكم في الواردات وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية التي تفرض على الاستيرادات , سوف نتناول القيود الغير كمركية كما يأتي :-

- نظام الحصص

بدلا من فرض ضريبة على السلع المستوردة , كما هو الحال في ظل الضرائب الكمركية فأن الحكومة يمكن ان تحد من حجم الواردات بطريقةغير مباشرة وذلك بفرض حد اقصى للواردات , وهذا الحد يسمى بنظام الحصص " وهو نظام يتم بموجبه تحديد الكمية المصدرة او المستوردة للسلع " [3]

يعد نظام الحصص اكثر كفاءة من نظام الضرائب الكمركية وخاصة في مجالات السلع ذات المرونة القليله , حيث ان نظام الضرائب لن يقلل من الطلب على السلع المستوردة اذا كانت مرونة الطلب قليلة على هذه السلع اما نظام الحصص يكون اكثر فعالية في هذه الحاله إذ لا يجوز تجاوز السقف المخصص للاستيراد مهما بلغت درجة مرونة الطلب على السلع , ويجب على المخطط الاقتصادي في الدول المستوردة ان يكيف سعر السلعه المحلية مع سعر السلعة المستوردة بحيث يكون مماثلاً له او اقل منه بقليل. [4]

- الاعانات

تلجأ معظم الدول إلى التدخل في حرية التجارة عن طريق الاعانات او الدعم الذي تقدمه للمنتجين المحليين او المصدرين او المستهلكين , والاعانه بعكس الضريبه لكونها تمثل مدفوعات للمنشأة او المستهلك من الحكومة , وعادة ماتقدم الحكومة هذه الاعانه اما في صورة نقدية او في صورة اعفاءات ضريبية او في صورة تسهيلات مصرفية او معاملات تفضيلية لاستخدامات النقد الاجنبي . [5]

سوف نتناول نوعين من الاعانات وهما اعانات التصدير واعانات دعم الاسعار:-

---

1) PUGEL , Thomas , international economics , thirteenth edition , new york university , MCGRAW Hill irwin , USA , 2007 , p 129.

2) عبدالرحمن يسري واخرون , مصدر سابق, ص 141 .

3) علي عبد الفتاح ابو شرار , مصدر سابق , ص 278.

4) عبد الرحمن يسري واخرون , مصدر سابق , ص 159 .

5) بسمه جيزار حسان , سياسات تحرير التجارة الخارجية في العراق وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي 2002 – 2007 2007 , اطروحة دكتوراه قدمت الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة , 2008 , ص 27.

اعانات التصدير " انها مساعدات تدفع للمنشأة التي تعمل في نشاط تصديري او لمستهلك الصادرات الاجنبية , وهدفها بيع الصادرات في الخارج وتتخذ الاعانات التصديرية عدة اشكال منها مدفوعات نقدية مباشرة للمصدرين او دعم غير مباشر كمنح البحث والتطوير او تخفيض الضرائب او تقديم مزايا او مكاسب حكومية متنوعة لتشجيع المصدرين ".

اما اعانات دعم الاسعار " هي الاعانات التي تلجأ اليها الحكومة بقصد دعم اسعار السلع الاستهلاكية وذلك بهدف تشجيع الانتاج المحلي او تشجيع الاستهلاك , وبالنسبة لسياسة دعم الانتاج المحلي تؤدي سياسة دعم الاسعار إلى زيادة قدرة المنتجين المحليين على المنافسة ومن ثم زيادة الصادرات او احلال الانتاج المحلي محل الواردات ".

اما دعم اسعار البيع للمستهلكين فأنه يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المدعومة , فإذا كانت هذه السلع مستوردة تخلق هذه الزيادة في الطلب حافزا للاستيراد وهو امر قد تتجنبه الحكومات عن طريق حصر الدعم في السلع المنتجة محليا فتتحول الزيادة في الطلب لصالح الانتاج المحلي . [1]

3 . السياسة الحمائية الجديدة :-

لقد اثر نجاح الجات ومن ثم منظمة التجارة العالمية في تخفيض التعريفات الكمركية وزيادة الحواجز غير الكمركيه وبالأخص خلال مدة الثمانينات , اذ لوحظ ان البلدان الصناعية المتقدمة لديها مستويات عالية من الحماية وبشكل خاص في قطاعات الزراعة والنسيج والملابس والتي تكون لبعض البلدان فيها مزايا نسبية بالاضافة إلى استعمال مفرط من هذه البلدان لأجراءات مكافحة الاغراق , ويتم في الغالب اتباع هذه السياسة من جانب الدول المتقدمة المستوردة للسلع الزراعية والنسيج والملابس من الدول النامية , لذلك يمكن تعريفها بأنها " سياسة تجارية جديدة وفق صياغة جديدة من حيث ادواتها , بهدف المحافظة على القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع الزراعي والصناعي في داخل اقتصاد البلد المستورد " .

- ادوات السياسة الحمائية الجديدة :-

للسياسة الحمائية عدة ادوات منها :-

1 . العوائق الفنية على التجارة

ان احد اهم العوائق التي تقف في وجه صادرات البلدان النامية هي ضرورة توفر شروط معينه وشهادات الايزو *(ISO) وهذه العقبات غدت تشكل عائقا امام البلدان النامية وصادراتها إلى البلدان المتقدمة. [2]

2 . حقوق الملكية الفكرية

1) بسمه جيزار حسان , المصدر نفسه , ص28.
2) احمد عدنان غناوي , مصدر سابق , ص 16.

ويقصد بالملكية الفكرية كل ماينتجه الفكر الانساني من اختراعات وابداعات فنية وغيرها من نتاج العقل الانساني , وقد جاء في تعريف الملكية الفكرية للمنظمة العالمية الفكرية " هي ان الملكية الفكرية تشير إلى اعمال الفكر الابداعية اي الاختراعات والمصنفات الادبية والفنية والرموز والاسماء والصور والنماذج والرسوم الصناعية " تقسم الملكية الفكرية إلى ثلاث فئات هم الملكية الصناعية , الملكية التجارية , الملكية الادبية . [1]

3 . قضايا الصحة والصحة النباتية

مما لاريب فية ان هنالك معايير تهدف إلى حماية صحة الانسان والحيوان والنبات على حد سواء , وعلى الرغم من اهمية هذه المعايير الدقيقة والصارمة وذلك , لأجل ضمان الحماية المعنية الا ان تفعيلها في بعض الاحيان يكون قيدا يحد من نفاذ سلع البلدان النامية إلى الاسواق العالمية .

4 . التدابير الخاصة بالبيئة

يساور القلق عددا من البلدان الناميه تجاه الاثار السلبية التي قد تؤدي اليها التدابير الوطنية ذات العلاقة بالبيئة على الدخول إلى الاسواق ومن ضمن هذه التدابير :-

- متطلبات التعبئة والتغليف الملائمة للبيئة .
- ضرائب الطاقة .
- التخلص من النفايات والملصقات التي تعادي البيئة والرسوم المخصصة للحفاظ عليها.
- القيود على صادرات الاخشاب الأستوائية.
- القيود على منتجات الصيد البحري .
- القيود على المنتجات التي ينبعث منها غاز *(cfc) . [2]

---

1) السيد محمود الربيعي , دليل حقوق الملكية الفكرية وحمايتها , وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث للمزيد من المعلومات انظر .

mu.menofia.edu.eg/prtlfiles/.../fee/.../.doc

*الايزو هي اختصار للمنظمة الدولية للمقاييس وتأسست سنة 1947 وتختص بوضع المواصفات العالمية وقياس جودة منتجات الافراد .

2) بهاجيراث لال داس , اتفاقات منظمة التجارة العالمية , ترجمة رضا عبد السلام , دار المريخ للنشر / الرياض , 2005 , ص152 - 153 .

*ويعرف بأسم كلوروفلورو كربون.

المبحث الثالث

اتفاقية الجات وظاهرة الاغراق

من المعروف ان اتفاقية الجات بدأت عام 1947 وكانت مكونة من 38 مادة وملاحقها وماجرى عليها من تعديلات منذ التوقيع عليها ، ثم جاءت جولة الاورجواي عام 1994 لتشمل اتفاقية الجات عام 1947 ، بالإضافة إلى الاعمال القانونية الاخرى التي أضيفت اليها التي دخلت حيز التنفيذ في اتفاقية مراكش عام 1995 وإنشاء منظمة التجارة العالمية. تهدف الاتفاقية بشكل عام إلى تنظيم التجارة الدولية من خلال تخفيض القيود المفروضة على تدفق السلع والخدمات في التجارة الدولية ووضع قواعد السلوك والانضباط في العلاقات التجارية الدولية اضافة إلى عدم التمييز بين الدول المختلفة حيث يتساوى الجميع في الدخول إلى اسواق بعضهم بعضاً .

ومن اجل تحقيق الاهداف اتاحت الاتفاقية الحق في الحماية ضد المنافسة غير العادلة والضارة والتي حددتها في:.

- الحق في الحماية ضد المنافسة غير العادلة باستخدام الدعم غير المشروع لبيع السلع في الدول الاخرى بأسعار تقل عن تكلفتها الفعلية .
- الحق في الحماية ضد المنافسة الضارة ولو لم تكن غير عادلة (الشرط الوقائي) لمواجهة حدوث زيادة كبيرة مفاجئة غير مبررة للواردات من سلعة معينة يترتب عليها ضرر او تهديد جسيم للصناعة المحلية .

نلاحظ ان كلا من هذه الاساليب الثلاثة تؤدي إلى بيع السلع بسعر منخفض عن الاسعار في السوق المحلية وانها تؤدي إلى ضرر للصناعة المحلية ، فضلا عن التأثير على المنافسة العادلة بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية [1] . اي ان الغرض الأساس من الجات هو توسيع التجارة الدولية وتمكين الدوله العضو في الجات من النفاذ إلى اسواق الدول الاعضاءالاخرى في الاتفاقية . [2]

اولا :المبادىء التي تقوم عليها اتفاقية الجات

1. مبدأ التجارة بدون تمييز (الدولة الأولى بالرعاية)

اي ان تقوم التجارة على اساس عدم التمييز بين الدول , فكل الاطراف المتعاقدين يلتزمون بمنح كل منهم للاخر نفس المعاملة التفضيلية التي يمنحها إلى اي بلد اخر

2. الحماية عن طريق التعريفة الكمركية

1) محمد عبد الحليم عمر ، مشكلة الاغراق وحرق الاسعار ، ورقة عمل مقدمة الى مركز صالح عبد الله كامل / جامعة الازهر ، 2000 ، ص 7.

2) عثمان ابو حرب , الاقتصاد الدولي , دار اسامه للنشر والتوزيع / عمان , 2007 , ص136.

ويقصد بها ان تستخدم التعريفة الكمركية لتوفير الحماية لمنتج محلي معين بدلا من حمايتها بأستخدام الاجراءات التجارية الاخرى , لأن التعريفة الكمركية تجعل الحماية مسبقة ومعلنة وواضحه للجميع .

3. وضع اسس مستقرة للتجارة .
4. اللجوء للمشاورات والمفاوضات في تسوية المنازعات .
5. حظر القيود الكمية على الواردات . [1]
6. تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية الدولية وتجنب سياسة الاغراق ودعم الصادرات واعتماد التعريفة الكمركية كوسيلة وحيدة للحماية دون اللجوء إلى القيود غير التعريفية كالقيود الكمية او نظام الحصص مع وجود استثناء للدول التي تواجه مشكلات في موازين مدفوعاتها او تعاني من عجز شديد في المواد الغذائية شريطه ازالة كافة القيود في حال انتهاء السبب الذي من اجله وضعت. [2]

ثانيا : اهداف منظمة الجات

1. العمل على تحرير التجارة الدولية .
2. ازالة العوائق امام التبادل التجاري بين الدول .
3. حل المنازعات التجارية الدولية عن طريق المفاوضات.
4. تهيئة المناخ الدولي والاعداد لانشاء منظمة التجارة العالمية . [3]

ثالثا : مفهوم الإغراق في اتفاقية الجات (GATT)

جرت العادة على اعتبار الواردات ذات الكلفة المنخفضة واردات إغراقيه ، ولكن اتفاق مكافحة ممارسات الإغراق يقوم بوضع عدة معايير صارمة لتحديد المنتوج المستورد الذي يعتبر منتوجا إغراقيا ,فهو ينص على ان المنتج يعتبر إغراقيا اذا كان سعر تصديره يقل عن سعر بيع منتوج مماثل لأغراض الاستهلاك في البلد المصدر . وقد عرفت منظمة التجارة العالمية الإغراق بأنه " تصدير مادة ما عند اسعار تقل عن القيمة الاعتيادية للمادة في البلد المصدر "[4] وايضا جاء في المادة (2) من الاتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من الاتفاق العام للتعرفه والتجارة لعام 1994 ان الإغراق هو " السماح

1) محمود محمد ابو العلا , الجات , دار الجميل للطباعة والنشر , مصر , 2000 , ص 11-12.
2) بسام الحجار , العلاقات الاقتصادية الدولية , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع / لبنان , 2003 , ص224.
3) فهد بن يوسف العيتاني , منظمة التجارة العالمية , ص 16 , انظر للموقع.
www.kau.edu.sa
4) Wiliam Loehr , op,cit, p11.

بإدخال سلعة معينة منتجة في دولة اخرى بسعر اقل من قيمتها العادية " ، وبهذا يكون مدار التعريف لدى المنظمة الدولية (GATT) هو الاضرار بالمنتج الوطني او بضاعة وطنية ناشئة [1] .

رابعا- الإغراق في ارقام المنظمة العالمية للتجارة :.

تبين اخر الاحصاءات التي نشرت من منظمة التجارة العالمية حول ظاهرة الإغراق ، ان عدد التحقيقات القانونية التي فتحت من طرف الدول الاعضاء منذ قيام المنظمة إلى غاية عام 2008 كان مساويا للرقم (3427) أما عدد الاجراءات الدولية المتبعة فوصلت إلى 2190 اي ما يفوق 80% من القضايا المطروحة ، وتشير تقارير المنظمة العالمية للتجارة ان الصين تتربع على عرش الدول التي تم الادعاء عليها بسبب ممارستها الإغراقية ، حيث تم الادعاء عليها في سنة 2008 بحوالي (34) قضية واهم الدول التي قامت بالادعاء هي الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية .

وبتحليل بسيط في سبب تربع الصين في قائمة الدول الاكثر اضرار بالإغراق يعود إلى استعانتها بنظام الإغراق الاجتماعي في صناعتها التصديرية اضافة إلى اعتمادها على سياسة (Recycle[*]) والتحويل في هذه الصناعات مما يجعل المنتج قابل لتحقيق منافسة سعرية لا يمكن مواجهتها الا بتدابير قانونية دولية صارمة وعادلة .

وفي تقرير لمنظمة التجارة العالمية تتنبأ بزيادة اللجوء إلى التحقيقات لمكافحة الإغراق إلى جانب مكافحة الدعم ، يتزايد في المستقبل وهذا لأنه يصعب على الدول المنظمة اللجوء إلى وسائل تقليدية للحماية كنظام الحصص والتراخيص وسعر الصرف الاقل من قيمته والقيودالتعريفية [2] .

خامسا- كيفية حساب الإغراق :.

لتحديد وجود الإغراق يتم احتساب الفرق بين القيمة العادية (سعر البيع في السوق المحلي لبلد التصدير) وسعر التصدير ، حيث يتم احتساب الفرق بين القيمة العادية وسعر التصدير فتحدث عملية الإغراق للبلد المصدرعندما تكون القيمة العادية تزيد عن سعر التصدير بنسبة تزيد 2% من سعر التصدير .

القيمة العادية للمنتج المثيل	—	سعر التصدير للمنتج محل الشكوى	=	مقدار الإغراق
بلد التصدير		بلد الاستيراد		

1) مشبب بن سعيد ال عامر القحطاني ، مصدر سبق ذكره ، ص 372.

*) الرسكله والتدوير المقصود بها : اعادة استخدام المخلفات (النفايات) لإنتاج منتجات اخرى اقل جودة من المنتج الاصلي.

2) قادري لطفي محمد الصالح ، مصدر سبق ذكره ، ص 52.

اولا. القيمة العادية

هي المبلغ المدفوع او السعر الواجب دفعه للمنتج نفسه او المشابه حين يوجه للاستهلاك في السوق المحلية لبلد التصدير او بلد المنشأ ، وغالبا يتم حساب السعر عند باب المصنع ، وفي حال تعذر احتساب القيمة العادية بالطريقة المشار اليها فيمكن تقدير القيمة العادية وفقا لتكلفة الانتاج مضافا إليها تكاليف البيع والمصروفات الادارية والعمومية وهامش الربح ، او وفقا لسعر تصدير المنتج المشابه في مجرى التجارة العادي إلى بلد ثالث في ظروف مشابهة . [1]

- قواعد بديلة لحساب القيمة العادية :.

1. القيمة المركبة للمنتج :

ويتم احتسابها على اساس تكلفة الانتاج بالاضافة إلى المبيعات والمصاريف العمومية والادارية والارباح ، ويتضمن الاتفاق قواعد تفصيلية ومحددة لتحديد قيمة مركبة تنظم المعلومات التي تستخدم في تحديد المبالغ المتعلقة بالتكاليف والنفقات والارباح .

2. سعر البلد الثالث كقيمة عادية :

تحدد القيمة العادية في هذه الطريقة من خلال مقارنة السعر للمنتج المماثل عند تصديره إلى بلد ثالث مناسب شرط ان يكون السعر مماثل .

3. الصادرات غير المباشرة :

في حالة عدم استيراد المنتجات مباشرة من بلد الصنع ولكن يتم تصديرها من بلد وسيط ينص الاتفاق على ان تحدد القيمة العادية على اساس المبيعات في سوق البلد المصدر ، غير ان ذلك قد يؤدي إلى اجراء مقارنة غير ملائمة او مستحيلة ، وعلى سبيل المثال اذا لم ينتج المنتج في البلد المصدر ولايوجد سعر مماثل للمنتج في البلد المصدر ، او ان المنتج يتم نقله عن طريق البلد المصدر وفي مثل هذه الحالات يمكن تحديد القيمة العادية على اساس سعر المنتج في بلد المنشأ وليس السعر في البلد المصدر . [2] .

ثانيا. سعر التصدير :هو السعر المدفوع او الواجب دفعه ثمنا للمنتج ، في حالة عدم وجود سعر التصدير او في حالة عدم الوثوق في سعر التصدير لوجود ارتباط او اتفاق تعويضي بين المصدر والمستورد او طرف ثالث يجوز تقدير سعر التصدير عن طريق [3] :

---

1)) United nations conference on Trade and Development ," WTO Agreement on Anti-Dumping",Unitednations,Newyork and Geneva,2006,P8.

2) Dumping in the GATT/WOT .
https:// www.WTO.org/english/tratop_e/adp_e/adp_info_e.htm

3) مجلس التعاون لدول الخليج العربية الامانة العامة ، مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة بالتجارة الدولية ، اليات الحماية ضد الممارسات الضارة في التجارة الدولية ، الإغراق ، ط2 ، 2012 ، ص 16.

1. سعر البيع لأول مشتري مستقل (مع مراعاة عمل تسويات للتكاليف والمتضمنة كافة الرسوم والنفقات التي تم تحميلها على سعر البيع) ما بين استيراد المنتج المعني وإعادة بيعه في السوق المحلي فضلاً عن اجراء تسوية خاصة بهامش الربح .
2. في حالة عدم وجود مشتري مستقل او دخول المنتج المستورد في عملية أعادة تصنيع ، تتم أعادة بيعه في السوق المحلي مباشرة على الحالة التي تم استيراده عليها يتم تحديد سعر التصدير [1] .

ثالثا. السلع المماثلة :

1. توجد صناعة تنتج سلعا مماثلة وتعرف السلع المماثلة بما يأتي :

(منتج مماثل ، اي يشابه المنتج قيد البحث من كافة الجوانب) او (منتج اخر في غياب المنتج الأساس يمتلك خصائص المنتج قيد البحث على الرغم من عدم تماثل المنتجين من كافة الجوانب) .

2. النقاط الواجب اخذها بنظرالاعتبار من السلطات المحلية حول المنتج المماثل حول ما اذا كان المنتج يمتلك خصائص تشبه تلك الخاصية بالمنتج قيد البحث :

- المواد الخام والمدخلات المستخدمة لتصنيع المنتجات .
- عملية البيع .
- الخصائص الفيزيائية وشكل المنتج .
- الاستخدام النهائي للمنتج .[2] .

رابعا. هامش الإغراق :

يتم تحديد وجود هامش الإغراق على اساس قسمة مقدار الاغراق على سعر التصدير ، وان تحديد هامش الإغراق يعتمد على المستوى التجاري والمدّة نفسها مع مراعاة جميع الاختلافات المؤثرة على قابلية الاسعار للمقارنة بما في ذلك الاختلافات في ظروف وشروط البيع والمصاريف والرسوم الضريبية والمواصفات الفنية ، ويتم احتساب هامش الإغراق بشكل مستقل لكل منتج او مصدر اجنبي وفقا للمعادلة أدناه [3] .

$$\text{هامش الاغراق \%} = \frac{\text{مقدار الأغراق}}{\text{سعر التصدير}} * 100$$

1) دليل الاعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، 1995 ,ص 191.
2) محمد صالح الشيخ ، الإغراق واثره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، عمان ، ص 136.
3) دليل الاعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ص 195.

وعلى اساس مقدار القيمة يتم فرض هامش الإغراق كنسبة اوقيمة على المنتجات محل التحقيق التي يتم استيرادها في حال وجود ضرر وعلاقة سببية بين الضرر والإغراق.

ولكي تتمكن السلطات بالتوجيه بفرض اجراءات او تدابير مكافحة الإغراق يشترط :-

- ان يكون هامش الإغراق المحتسب ضد المنتج الاجنبي لا يتعدى 2% من سعر التصدير .

- حجم الواردات المغرقة محل التحقيق من دولة معينة لا يمكن تجاهله بحيث لا تقل عن 3% من اجمالي واردات الدولة من المنتج محل التحقيق ، على ان لا تتجاوز اجمالي الواردات التي يمكن تجاهلها من الدول التي تمثل كل منها اقل من 3% واكثر من 7% من اجمالي واردات دولة المنتج [1] .

سادسا : طرق حساب هامش الإغراق :-

قبل جولة الاورجواي اعتاد العديد من لجان التحقيق حساب هامش الإغراق عن طريق المقارنة ، المتوسط المرجح للقيمة العادية مع اسعار التصدير في كل صفقه على حده ، وذلك بغية ايجاد اكبر هامش للإغراق ، وفي حال عدم امكانية هذه الطريقة في ايجاد الهامش ، لم تكن اللجان تعتد بنتائج هذه الطريقة وتعمد إلى اتباع طرق اخرى ، هذا الامر ادى إلى توجيه انتقادات على جولة مفاوضات طوكيو فيما يتعلق بالإغراق لعدم تحديدها لأية طريقة يمكن من خلالها حساب هامش الإغراق ، وهناك عدة طرق لحساب الهامش حسب ما جاء في المادة (2/4/2) المنبثق من جولة اورجواي .

يمكن حساب هامش الإغراق وفق الاتي :-

1. مقارنة المرجح العام للقيمة العادية بالمرجح العام لسعر التصدير .
2. مقارنة القيمة العادية بأسعار التصدير كل صفقه على حده .
3. مقارنة المرجح العام للقيمة العادية بأسعار التصدير في كل صفقة على حدة .

اذ إن الطريقة الطريقة الاولى والثانية اساسية والطريقة الثالثة استثنائية .

الطريقة الاولى : مقارنة المرجح العام للقيمة العاديه بالمرجح العام لسعر التصدير

من خلال هذه الطريقة يتم جراء مقارنة بين المتوسط المرجح لأسعار الاستهلاك المحلي للمنتج المشابه في البلد المصدر (القيمة العادية) مع المتوسط المرجح لأسعار جميع صفقات التصدير للمنتج محل التحقيق إلى بلد الاستيراد [2] .

وفيما يلي مثال مبسط لهذه الطريقة :

1) سليمان سالم صالح الكعبي ، مصدر سابق ، ص 136.

2) دليل الاعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، امانة الكومنولث ، مركز التجارة الدولية ، الاونكتاد ، 1995، ص 181.

التاريخ	القيمة العادية	سعر التصدير
1 ديسمبر	20	20
5 ديسمبر	40	40
12 ديسمبر	80	80
20 ديسمبر	100	100
30 ديسمبر	160	160

المتوسط للقيمة العادية = $\frac{\text{مجموع القيم}}{\text{عددها}}$

$$= \frac{160+100+80+40+20}{5} = \frac{400}{5} = 80$$

المتوسط المرجح لسعر التصدير = $\frac{400}{5} = 80$

هامش الإغراق = $\frac{\text{مقدار الأغراق}}{\text{سعر التصدير}} = \frac{80-80}{80} \times 100 = 0$

اي لا يوجد اغراق[1]

الطريقة الثانية : مقارنة القيمة العادية بسعر التصدير في كل صفقة على حدّة

هذا الطريقة موازية للطريقة السابقة ، حيث إن كلتيهما اصليتان فيجوز عمل هذه الطريقة مباشرة دون وجود شروط اضافية ، ويتم بهذه الطريقة اجراء مقارنة بين اسعار المنتج المشابه في السوق المحلي في بلد التصدير (القيمة العادية) واسعار التصدير في الدولة المستوردة ، وذلك لكل صفقة على حدة (واحد تلو الاخر) .

وبتطبيق هذه الطريقة على المثال السابق ، حيث يتم اجراء مقارنة بين كل عمليتين متقاربتين زمنيا ، نجد ان هامش الإغراق يساوي صفرا في جميع التواريخ ، لتساوي القيمة العادية مع سعر التصدير في كل تاريخ على حدة [2] .

1) سليمان سالم صالح الكعبي ، مصدر سابق ، ص 136.

1) UNCTAD Secretariat : Impact of Anti-Dumping and counter vailing Duty Actions.(UNCTAD) Geneva.24 ,October 2000,P16.

الطريقة الثالثة : مقارنة المرجح العام للقيمة العادية بسعر تصدير كل صفقة على حدّة

هذه الطريقة استثنائية حيث يتم من خلالها الدمج بين الطريقة الاولى والثانية ، وذلك من خلال مقارنة المتوسط المرجح لأسعار الاستهلاك المحلي في بلد التصدير(المرجح العام للقيمة العادية) مع سعر التصدير في كل عملية تصدير على حدة ، ويشترط لعمل هذه الطريقة ما يأتي :-

الشرط الأول :

ان يكون لدى اللجنة نمط لأسعار التصدير يتميز باختلاف كبير في هذه الاسعار ، وفقا لمختلف المناطق والمشترين والاوقات .

الشرط الثاني :

ان يقدم تفسيراً يبين عدم الامكان الاخذ بهذا الاختلاف بعين الاعتبار ، وذلك عند استخدام إحدى الطريقتين الاساسيتين ، وان التفسير يقدم من لجان التحقيق ، وان التفسير يقدم إلى الشخص الذي تكون منتجاته محل التحقيق ، وقد يقدم أيضا إلى الجهة الحكومية المعنية بالإغراق في بلد التصدير، او إلى منظمة التجارة العالمية (هيئه تسوية المنازعات) [1] .

- وبحساب هذه الطريقة على المثال السابق ، نجد ان النتيجة مختلفة تماما .

المرجح العام للقيمة العادية = 80 كما سبق حساب ذلك

$$\textbf{هامش الإغراق} = \frac{\text{مقدار الأغراق}}{\text{سعر التصدير}} \times 100 = \frac{\text{المرجح العام للقيمة العادية}-\text{سعر التصدير}}{\text{سعر التصدير}} \times 100$$

التاريخ	هامش الإغراق	النتيجة
1 ديسمبر	$\frac{20-80}{20} * 100 = 300$	حجم الهامش مرتفع
5 ديسمبر	$\frac{40-80}{40} * 100 = 100$	حجم الهامش مرتفع
12 ديسمبر	$\frac{80-80}{80} * 100 = 0$	لا يوجد اغراق
20 ديسمبر	$\frac{100-80}{100} * 100 = -20$	لا يوجد اغراق
30 ديسمبر	$\frac{160-80}{160} * 100 = -50$	لا يوجد اغراق[2]

1) United nations conference on Trade and Development" Training module on the WTO Agreement on Anti- Dumping " united nations, new york and Geneva,2006, P8.

2) دليل الاعمال الى اتفاقيات منظم التجارة العالمية ، مصدر سابق ، ص 195.

الطريقة الرابعة : التصفير (Zeroing) :

تستخدم هذه الطريقة من بعض الاعضاء في منظمة التجارة العالمية ، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي وذلك لحساب هامش الإغراق ، ويعني بالتصفير ان يتم اعطاء صفر لكل اغراق سلبي عندما يكون سعر التصدير اعلى من القيمة العادية ، في حين يمكن استخدام مقدار الإغراق السلبي للتعويض عن الإغراق الايجابي .

وتطبيقا لعملية التصفير على المثال السابق نجد انه بدلا من ان يتم جمع مقدار الإغراق السلبي الذي يساوي (-20 ، -80) = (-100) ومن ثم تعويض الإغراق الايجابي الذي يساوي (40+60) = 100 ، بحيث يؤدي هذا التعويض إلى الغاء وجود الاغراق.

وهامش الاغراق حسب هذه الطريقة يساوي :.

$$\text{هامش الاغراق} = \frac{\text{مقدار الأغراق}}{\text{سعر التصدير}} = \frac{0+0+60+40}{160+100+80+40+20} \times 100$$

$$= \frac{100}{400} \times 100 = \%25 \ ^{(1)}$$

1) سليمان سالم صالح الكعبي ، مصدر سابق ، ص 140

تمهيد ..

يعد القطاع الزراعي احد اهم القطاعات الاقتصادية في العراق ، حيث ان حوالي 32% من السكان يعيشون في الريف او يعملون فيه بشكل مباشر او غير مباشر وهو القطاع الذي يعتمدعليه في تغطية جزء كبير من حاجة السكان إلى الغذاء والملبس و من مهامه تقديم جزء مهم من حاجة الصناعات الزراعية من المواد الاولية كما يسهم وبشكل كبير في رفد الكثير من الصناعات بما تحتاجه من المواد الاولية التي ينتجها هذا القطاع .

يواجه الانتاج في القطاع الزراعي بسبب طبيعته التي تختلف في الانتاج عن بقية القطاعات درجة عالية من المخاطرة ، اذ انه يحتاج إلى مدّة زمنية طويلة نسبيا من تاريخ استخدام المدخلات ولحين استلام المخرجات .وان الفلاح والمنتج بسبب الظروف البيئية غير المسيطر عليها لا يستطيع التنبؤ بكمية الطلب للسلع المنتجة (المراد انتاجها) ، اذ يعاني ان الانتاج الزراعي من التذبذب في حجم الانتاج بسبب الظروف التي تواجه القطاع الزراعي من حيث ارتفاع تكاليف الانتاج ونقص المياه وتدهور نوعية التربة والمناخ و المكننة الحديثة والاسمدة وارتفاع تكاليف البذور المحسنة .

لم يتيح لهذا القطاع اية فرصة لتطوير وتحسين ادائه او خلق فرصة للاستثمار فيه بسبب السياسات الاقتصادية التي كانت السبب الرئيسي في تدهور القطاع الزراعي ، فلم يحصل تطور واضح وبشكل ملفت للأنظار في العمليات الزراعية والصناعات الغذائية .

ان تدني اداء القطاع الزراعي وعجزه عن سد حاجات العاملين فيه من السلع الغذائية لايرجع إلى نضوب الامكانات الزراعية وشحتها وانما يرجع إلى تعثر السياسات الاقتصادية بشكل عام والزراعية بشكل خاص واخفاق جهود التنمية في النهوض بالقطاع الزراعي ليأخذ دوره كنشاط فعال بين القطاعات الاقتصادية الاخرى , لذلك فأن امكانيات تحقيق الامن الغذائي في العراق متوفره يمكن لها المساهمة في حل ازمة الغذاء فيما لو توفرت الارادة السياسية والسياسات الاقتصادية الزراعية الكفوءة لاصلاح مشاكل القطاع الزراعي.

المبحث الاول

مقومات الزراعة العراقية

اولا : مقومات الزراعة العراقية

تستند الزراعة العراقية إلى مقومات وثروات طبيعية مهمة تشكل الاساس في العملية الزراعية في مقدمتها المياه والارض الملائمة للزراعة ، فظلا عن القوى العاملة التي احترفت الزراعة لسنين عديدة .. وفيما يأتي اهم هذه المقومات :-

1 : المياه

تمثل المياه دوراً اساسيا في تشكيل اغلب مقومات التنمية ، فالمياه تشكل اهم عوامل الانتاج لاسيما في الزراعة التي تستهلك نسبا تتراوح ما بين (80-85%) من اجمالي المياه المستهلكة في العراق ، الا ان كميات كبيرة من المياه تذهب هدرا نتيجة الاستخدام غير الرشيد والناجمة عن اعتماد الزراعة العراقية على الطرائق التقليدية في الري والمتمثلة بالري السيحي .الامر الذي يتطلب نشر وتعميم الطرائق الحديثة في عمليات الري وخاصة الري بالتنقيط والري بالرش لما لها من مردود ليس على ترشيد استخدام المياه فحسب وانما ايضا على مستوى الانتاجية .

ان اسباب هدر المياه يرجع إلى الاسباب الاتيه :-

- **عملية النقل** : حيث ان معظم الزراعة العراقية تعتمد على نقل المياه على قنوات غير مبطنة ومكشوفة مما يؤدي إلى ضياع (30-40%) من المياه المنقولة ، وتزداد الكمية الضائعة اذ كانت الاراضي التي تمر بها المياه رملية وغير مستوية .
- **الفقد في الحقل** : ان عملية الري بالطريقة السيحية تؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من المياه نتيجة للتبخر مما يؤثر على الانتاج ، اذ تتسرب المياه في اعماق التربة باتجاه المياه الجوفية او خارج الحقول , فظلاً عن ارتفاع درجات الحرارة التي هي الاخرى تؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من المياه بسبب التبخر ... إلخ [1] .

2: الموارد البشرية

السكان هو المصدر الأساس للقوى العاملة وتعد القوى العاملة في القطاع الزراعي من المقومات الاساسية التي يقوم عليها هذا القطاع ، كونها احد عوامل الانتاج المسؤولة عن مزج عوامل الانتاج الاخرى والتوليف الامثل بينها ، وان اي تقدم في مجال الانتاج الزراعي لابد وان يعتمد بدرجة كبيرة على

1) احمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، الناشر دار الدكتور للعلوم ، الجامعة المستنصرية/ بغداد، 2010 ، ص 26-27.

ما يتوفر من ايدي عاملة .ان العراق لا يعاني من نقص العمالة الزراعية من الناحية العددية ولكن قد تنقص هذه العمالة الخبرة والمهارة اللازمة للتعامل مع التقنيات الحديثة [1] .

3 : المكننة الزراعية

على الرغم من سعة المساحات الصالحة للزراعة في العراق وبالرغم من توفر الوقود ورخص ثمنه مقارنة بالدول المتقدمة ، الا ان المكننة لاتزال دون المستوى المطلوب وهذا يعود إلى اسباب عديدة منها :

1. التعود على اساليب زراعية غير ملائمة للمكننة .
2. عدم توفر الخبرة في صيانة وتشغيل الآلات ..
3. عدم استغلال المكننة الموجودة حاليا بشكل صحيح وعدم استخدام مكائن زراعية ذات تكنولوجيا عاليه بحيث تزيد من الانتاج الزراعي بسبب ارتفاع اثمانها ولايمكن الفلاح من اقتنائها.
4. عدم توفر قطع الغيار اللازمة بسبب عدم وجود مصانع محلية لانتاج المكائن الزراعية وقطع غيارها بالاضافه الى ارتفاع ثمنها.

لذا يجب على المزارع ان يتعلم الاساليب الحديثة في الزراعة لكي يستطيع ان يواكب التطور التكنولوجي, وبناء علاقات وطيدة مع البلدان الاكثر تطورا في مجال الزراعة كأستراليا مثلا لغرض التعاون في تفعيل دور المكننة المتطورة من خلال ارسال بعثات من الاداريين في مجال الزراعة للأطلاع على مدى استخدام المكائن الزراعية المتطورة التي بدورها تؤدي إلى زيادة الانتاج الزراعي وبالتالي زيادة مساهمة القطاع الزراعي في GDP [2] .

ثانيا:التحديات التى تواجه القطاع الزراعى :-

يواجه القطاع الزراعي العراقي جملة من التحديات يمكن اجمالها بما يلي :.

1. تدني انتاجية الارض

وسببها عوامل كثيرة ومتداخلة غالبا ما تكون مشتركة ومن اهمها (تملح وتغدق الترب ، التصحر ، قدم المكننة الزراعية ، قلة الاسمدة الكيميائية) .

---

1) فاضل جواد دهش ، دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ،2003 ، ص 15.

2) اسوان عبد القادر زيدان ، دراسة اقتصادية لبيان اثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمدة 1980-2000 ، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الزراعة والغابات/جامعة الموصل ، 2005، ص 38.

2. شحة مياه الزراعة

يواجه القطاع الزراعي في العراق شحة حقيقية ومتفاقمة في موارده المائية ، وذلك بسبب قلة الايرادات المائية من دول الجوار وتوقف قسم منها ، و مشاكل انحسار كمياتها وتلوثها مع سوء استخدام المياه في الري وعدم استخدام الطرائق الحديثة في الري[1] .

3. التلوث البيئي

يمكن تقسيم التلوث البيئي إلى تلوث المياه وتلوث الهواء وتلوث الأرض ، وان تلوث المياه يعود للأسباب الاتية :

- قيام دول الجوار (المنبع لأنهر العراق) ببناء العديد من الخزانات والسدود التي من شأنها ان تزيد من تركز الاملاح فيها بسبب عمليات التبخر الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة صيفا.
- الاملاح الناجمة عن قيام دول المنبع بغسل التربة من الاملاح والمواد الكيمياوية العالقة في التربة نتيجة الاسمدة الكيمياوية المستخدمة في الزراعة ، فظلا عن مياه البزل وتحويلها إلى مجرى نهري دجلة والفرات .
- رمي مخلفات المدن والصناعة والصحة من المياه الثقيلة والمواد الضارة في مجرى النهرين، وان العراق يساهم في تلوث مياه الانهار لأنه يقوم بالعمليات نفسها التي تقوم بها دول المنبع . [2]

اما تلوث الهواء فيعود إلى الأسباب الاتية :

- العدوان الثلاثيني على العراق عام 1991 وما نجم عنه من رمي المتفجرات من الاشعاعات وانبعاثات مضرة بالإنسان والحيوان والنبات .
- الاحتلال الامريكي للعراق في عام 2003 ومانجم عنه من تدمير اغلب المنشآت العسكرية والصناعية والبنى التحتية وذلك باستخدام الاسلحة المحرمة دوليا التي أسهمت في تلوث الهواء من خلال الاشعاعات والغازات .
- قيام الاحتلال الامريكي بتجريف مساحات واسعة من البساتين بحجة الارهاب [3] ..

4. زحف الصحراء وتوسعها على حساب الاراضي الزراعية وعدم كفاية برامج مكافحة التصحر لإيقاف تقدمه وتوسع انتشاره [4] .

---

1) اياد كاظم عيدان الطائي ، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد ، 2010 ، ص 137.

2) بلاسم جميل خلف ، اهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس ، 2014 ، ص 5-6.

3) بلاسم جميل خلف ،نفس المصدر ، ص 7.

4) مزاحم ماهر علي ، مصدر سابق ، ص 10.

- التحديات التي تحد من دور القطاع الخاص في النشاط الزراعي :.

1. الايدي العاملة

بعد عام 2003 جرى استقطاب الايدي العاملة ذات الخلفية الزراعية إلى نشاطات أخرى مثل الشرطة والجيش ووظائف اخرى ، وللمردود المادي والاجور في تلك النشاطات اثر كبير إلى جانب عوامل اخرى في تدهور القطاع الزراعي خلال السنوات الماضية .

2. رأس المال

لابد من الاشارة إلى أن رأس المال اللازم لتنمية القطاع الزراعي ظل ولعقود طويلة بيد الدولة ،وذلك لقلة رؤوس الاموال المتوفرة لدى القطاع الخاص اضافة إلى انعدام الثقة بين القطاع الخاص والدولة الذي سبب في احجام القطاع الخاص عن الاستثمار في المشاريع التنموية الزراعية .

3. **التنظيم والادارة**

ان طبيعة الملكية تعد من المحددات الاساسية في تنمية القطاع الزراعي ، إذ إن تعدد انواع الحيازةيمثل عائقا كبيرا امام الانتاج الزراعي الكبير من جهة ، ومرجع لعدم الاستقرار الزراعي من جهة اخرى [1] .

ثالثا:اهمية القطاع الزراعي واثره في النشاط الاقتصادي

1 - دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية

يؤدي القطاع الزراعي مكانة متميزة في عملية التنمية الاقتصادية وذلك لقدرته على توافر عدد من مستلزمات التنمية الاقتصادية في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي يتأثر بالتغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج الزراعي ، والاختناقات التي تحدث في القطاع الزراعي تمتد اثارها إلى بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى , حيث يعتبر القطاع الزراعي احد مصادر التمويل الاساسية لما تحتاجه القطاعات الاخرى من مواد أولية او مواد وسيطة وحتى تامة الصنع لأستخدامها كمدخلات للحصول على سلع نهائية منتجه من القطاعات الاخرى .

ان التنمية الزراعية تعد مهمة اساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، اذ يعتمد العراق في الحصول على الجزء الاكبر من دخله القومي على تصدير النفط الخام ، لكن التغيير في الاسعار الدولية في اسواق النفط جعلت العراق منكشفا للخارج ومعرضا إلى الضغوط الاجنبية .ان الظروف الراهنة تحتم على العراق اعطاء اولوية واهتمام اكبر للقطاع الزراعي لكونه يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة [2] .

ان للزراعة دور واضح في التنمية الاقتصادية من خلال توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد ، فالقطاع الزراعي متنوع في انتاجه كمحاصيل الحبوب والخضروات والفواكه والمنتجات الحيوانية بأشكالها

1) اياد كاظم عيدان الطائي ، مصدر سابق ، ص 13.

2) علاء وجيه مهدي النعمة ، دور التقدم التقني في تنمية القطاع الزراعي في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ، 2005 ، ص 4.

المختلفة ، سواء كانت للاستهلاك الغذائي المباشر او كمدخلات للصناعات التحويلية . وكذلك يلعب القطاع الزراعي دورا هاما من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الاساسية للتنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية ، لذلك ان تنمية القطاع الزراعي في العراق وتطويره يجب ان تحتل اهمية استثنائية لكونه القطاع المسؤول بشكل مباشر عن الايفاء بمتطلبات البلد الغذائية ، والذي يمثل الدفعة القوية الاولى في النشاطات الاقتصادية التنموية في معظم تجارب التنمية الاقتصادية [1] .

ينصرف المفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية على اساس الزيادة السريعة والمستمرة في متوسط دخل الفرد وعبر فترة ممتدة من الزمن ، وقد عرفها البعض بأنها الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي الاجمالي قادرا على توليد زيادات متواصلة من الناتج القومي الاجمالي بمعدل يتراوح (5-7)% سنويا ، اي ان التنمية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن اما النمو فيتمثل في الزيادة في الناتج من السلع والخدمات[2] . والجدول (1) يمثل نصيب الفرد من الناتج الزراعي :-

جدول (1)

نصيب الفرد العراقي من الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة للمدة (2000-2016)

السنوات	الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	عدد السكان (مليون نسمة)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي(بالألف)
2000	5635053.8	24086	233.9
2001	5692833.0	24813	229.4
2002	6665386.3	25565	260.7
2003	4718909.9	26340	179.1
2004	5546198.2	27139	204.3
2005	7286558.3	27963	260.5
2006	7597524.8	28810	263.7
2007	5494212.4	29682	185.1
2008	4730388.9	31895	148.3
2009	4898773.2	31664	154.7
2010	5560828.4	32490	171.1

1) سلام منعم زامل الشمري ، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، (العدد:18) ، جامعة واسط ، 2015 , ص5.

2) زينة اكرم عبد اللطيف النداوي ، تحليل القطاع الزراعي في العراق واسباب تدهوره للفترة (1990-2010) ، وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء ، 2011، ص 18.

2011	6465656.3	33338	193.9
2012	6019561.4	34208	175.9
2013	7459173.9	35096	212.5
2014	7309016.0	36005	203.0
2015	3707519.2	36934	100.3
2016	5916172.8	37883	156.1

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (2000 -2016)

نلاحظ من الجدول السابق ان نصيب الفرد من الناتج الزراعي لم يحقق اي زيادة ، فنلاحظ في سنة2002 بلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي (260.7) وانخفض بعد سنة 2002 طيلة ثلاث سنوات بسبب ظروف الحرب التي مر بها العراق والتدهور في الزراعة وفي القطاعات جميعها ،وفي عام 2006 نلاحظ انه اخذ بالارتفاع الا ان هذا الارتفاع لم يستمر مدة طويلة وسرعان ما أخذ نصيب الفرد بالانخفاض حتى وصل إلى (156.1) عام 2016 وذلك بسبب سوء الاحوال الزراعية وتدهورها بسبب الاهمال الذي اصاب القطاع الزراعي بسبب الاغراق ,الذي تسبب في سد النقص في المواد الغذائية من خلال الاستيراد وتقليل الاعتماد على الانتاج الزراعي المحلي في تحقيق الاكتفاء الغذائي وزيادة الاستيرادات الزراعية بحيث اصبح العراق يعتمد على الخارج من اجل سد الحاجة المحلية للأغذية .

اي ان انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بسبب الاغراق الذي ادى إلى انخفاض انتاجية القطاع الزراعي لأنه اصبح غير مجدي بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج التي ادت إلى ارتفاع اسعار المنتجات مقارنة بأسعار منتجات الدول التي سببت الاغراق , اضافة إلى ان القطاع الزراعي لم ينل الاهتمام والعنايه اللازمة عند القيام بمشاريع التنمية الاقتصادية بسبب الاعتقاد السائد بأن تنمية القطاع الصناعي هو العامل الفعال في التنمية الاقتصادية, وايضا لاننسى الحروب وتاثيرها على القطاع الزراعي وتدهور مصادر الطاقه وعدم وجود صادرات لهذا القطاع ساهم ايضا في انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية.

2 - نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي :-

ان لمعيار الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي استخدامات كثيرة ولكن اهم هذه الاستخدامات هو قياس أداء النشاط الاقتصادي لاقتصاد اي بلد ، فارتفاع او انخفاض هذا المؤشر يشير إلى ارتفاع او انخفاض الأداء الاقتصادي بشكل عام .

ان نمو هذا المؤشر يعني انخفاض في معدلات البطالة واستقرار المستوى العام للأسعار ونجاح السياسة الاقتصادية من خلال الاستخدام الناجح للموارد الاقتصادية المتاحة ، وذلك لان هذا القطاع يضم

اكثر من 30% من القوى العاملة في الاقتصاد العراقي ، ويوفر الدخل لأكثر من ثلث سكان العراق حاليا ، وهذا يعني ان المستوى المعاشي لهذه النسبة الكبيرة من السكان يتأثران بتغير مخرجات هذا القطاع لكونها تشكل الدخول الحقيقية للعاملين [1] . والجدول (2) يوضح ذلك :-

جدول(2)

الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2000 - 2016) (مليون دينار)

السنوات	الناتج الزراعي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة المساهمة %
2000	5635053.8	112,208,511.5	5.02
2001	5692833.0	114,190,796.9	4.98
2002	6665386.3	104,822,921.0	6.35
2003	4718909.9	663,982,13.0	7.10
2004	5546198.2	101,845,262.4	5.44
2005	7286558.3	103,551,403.4	7.03
2006	7597524.8	109,389,941.3	6.94
2007	5494212.4	111,455,813.4	4.92
2008	4730388.9	120,626,517.1	3.92
2009	4898773.2	124,702,075.0	3.92
2010	5560828.4	132,687,028.6	4.19
2011	6465656.3	142,700,217.0	4.53
2012	6019561.4	162,587,533.1	3.70
2013	7459173.9	174,990,175.0	4.26
2014	7309016.0	175,335,399.6	4.16
2015	3707519.2	182,331,154.1	2.03
2016	5916172.8	193,744,445.6	3.05

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات من الجهاز المركزي للاحصاء للسنوات (2000- 2016)

ان النظرة التحليلية إلى الجدول توضح مدى التراجع في القطاع الزراعي في العراق متمثلا بتدني مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ، حيث ان طيلة هذه السنوات نرى ان اعلى نسبة مساهمة كانت للناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في عام 2003 ، حيث بلغت نسبة المساهمة (7.10) ونرى بعد ذلك ان النسبة انخفضت ولكن عادت لارتفاع في عام 2005 حيث بلغت (7.03)

1) موفق خزعل ، السياسة السعرية الزراعية بين متطلبات نمو الانتاج وتصحيح الاختلال في التركيب المحصولي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، (العدد:40) ، 2014 ، ص 56.

ويرجع ذلك إلى تحسن ظروف الزراعة في هذا السنه وزيادة الدعم المقدم من قبل الدولة مما شجع الفلاحين على زيادة انتاجهم وبالتالي زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.

ولكن بصورة عامة نلاحظ ان نسبة المساهمة اخذت بالانخفاض بعد عام 2003 لتصل إلى نسبة (3.05) في عام 2016 وذلك بسبب السياسات الاقتصادية ومنها السياسات الزراعية غير المناسبة وعدم قدرة المنتج المحلي على منافسة المستورد بسبب سياسة الاستيراد العشوائية وعدم حماية المنتج من اغراق البضائع .

رابعا : دور القطاع الزراعي في تشغيل الايدي العاملة وتنويع مصادر الدخل القومي

أ- دور القطاع الزراعي في تشغيل الايدي العاملة

ان عدد سكان العراق قد بلغ (24086) ألف عام 2000 ، ومن ثم ارتفع ليصل إلى (29682) ألف عام 2007 وبمعدل نمو سنوي قد بلغ 3% ، ان القطاع الزراعي في العراق يضم جزء كبير من القوى العاملة الاجمالية وذلك عند مقارنته مع القطاع النفطي الذي لا يساهم الا بنسبة منخفضة جدا لا تتعدى 2% وذلك لأنه نشاط اقتصادي كثيف راس المال .ان قدرة القطاع الزراعي على تشغيل الايدي العاملة تتراوح ما بين 30-50% وذلك، لأنه نشاط كثيف العمل ، فقد بلغت الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 15-65 الذين هم في سن العمل ولديهم الرغبة والقوة على العمل حوالي (1060) عامل وذلك في عام 2000 من مجموع القوة العاملة البالغة (5518) عامل وبنسبة مئوية تقدر حوالي 19.2% ، ثم ارتفعت لتصل إلى (1470) عامل من مجموع القوة العاملة البالغة (8389) عامل وذلك في عام 2013 [1] .

اي لوكان هناك تنمية في الزراعة في العراق ودعم وتمويل من الحكومة فإن باستطاعة القطاع الزراعي تخفيض نسبة البطالة في العراق ودعم عملية التنمية الاقتصادية عن طريق تشغيل العاطلين عن العمل وتخصيص دخول لهم ,وبالتالي فإن الدخول سوف تنفق على شراء السلع والخدمات وسوف يساهم ذلك في تحريك النشاط الاقتصادي في البلد. ولكن كما نلاحظ في الجدول (3) ان العاملين في القطاع الزراعي في انخفاض مستمر بالنسبة إلى الايدي العاملة الكلية حيث ان النسبة كانت 19.2 في سنة 2000 ولكنها انخفضت إلى 17.5مع تقدم السنوات ,ويمكن ارجاع ذلك بالدرجة الاولى إلى حالة الاغراق الزراعي في العراق التي اصابت المزارعين بالخسائر بسبب اعتماد الافراد المستهلكين على المنتجات الزراعية المستوردة وعزوفهم عن شراء المنتجات الزراعية المحلية التي اذا ماقورنت مع المنتجات المستوردة فسوف تكون مرتفعة السعر بسبب ظروف الانتاج التي يتعرض لها المزارعين من ناحية الظروف الطبيعية والسياسية والامنية والاقتصادية, والهجرة من الريف إلى المدينة نتيجة الالتحاق بالجيش والشرطة اضافة إلى ارتفاع المخاطر وعدم اليقين بالانتاج الزراعي المستقبلي بسبب انخفاض

1) احمد جبر سالم السالم ، واقع التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد/جامعة البصرة ، 2010 ، ص 71.

مناسيب المياة الواردة إلى العراق وارتفاع تكاليف الانتاج وعدم وجود صادرات زراعية ايضا ساهم في انخفاض الحافز على العمل اي انخفاض الطلب على القوى العامل الزراعية نظرا لانخفاض الانتاج والارباح الناتجه من هذا القطاع . [1] والجدول (3) يوضح ذلك :-

جدول(3)

القوى العاملة الكلية في القطاع الزراعي في العراق للمدة 2000-2013

السنوات	القوى العاملة الكلية (الف عامل)	القوى العاملة في القطاع الزراعي (الف عامل)	نسبة القوى العاملة الزراعية إلى الايدي العامله الكلية
2000	5518	1060	19.2
2001	5693	1042	18.3
2002	5875	1116	18.9
2003	6061	1193	20.3
2004	6244	1229	19.6
2005	6458	1266	19.6
2006	6657	1304	19.5
2007	6854	1343	19.5
2008	7039	1443	20.5
2009	7246	1452	20.03
2010	7490	1467	19.5
2011	7761	1461	18.8
2012	8064	1482	18.3
2013	8389	1470	17.5

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط .الجهاز المركزي للاحصاء .المجموعة الاحصائية السنوية 2010-2011

1) حسن يحيى باقر الحيدري , الابعاد الاستراتيجية لسياسات الاصلاح الاقتصادي وانعكساتها على القطاع الزراعي في العراق للمدة (1987 -2010) , رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد /جامعة واسط , 2014 , ص71.

ب - دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي

اصبح من الضروري جدا ايجاد مصادر اخرى للدخل القومي وتطوير القاعدة الاقتصادية الانتاجية في العراق بالاعتماد على جميع قطاعات الاقتصاد .

وتعرف سياسة التنويع لمصادر الدخل بانها " زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية بهدف ايجاد قاعدة اقتصادية قادرة بمقوماتها الذاتية على تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة .

ان تحقيق التنويع الاقتصادي ينصب بالدرجة الاولى على تنويع مصادر الدخل والانتاج ، الا ان حصول التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل والانتاج ليس كافيا لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية ، اذ لابد من ان يرافق التنويع في الفعاليات الانتاجية مع تنويع في متغيرات اخرى مرتبطة بالدخل والانتاج كالصادرات ، الواردات ، ايرادات الدولة ، العمالة ، واجمالي تكوين رأس المال .

ومن اهم الاسباب الموجبة لتنويع مصادر الدخل هو التقلب المستمر بأسعار النفط ، وتذبذب ايرادات دخل الدولة وانفاقها العام ، لذى يجب تطوير القطاع الزراعي باعتباره احد واهم القطاعات التي تساهم في تكوين الدخل القومي في ضوء ما يمتلكه من امكانيات متمثلة بالموارد الارضية والمائية والبشرية، حيث انه يمكن من خلال تطوير القطاع الزراعي تطوير القطاعات الاخرى وسد احتياجاتها من المواد الخام الاولية التي يوفرها القطاع الزراعي مثل الصناعات التحويلية [1] . ولكن نلاحظ ان القطاع الزراعي في العراق رغم توفر الامكانيات الطبيعية من حيث الارض والمياه والتربة الا ان الاعتماد على القطاع الزراعي من اجل تنويع مصادر الدخل القومي يواجه صعوبات كثيرة حيث اهملت مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية وعانت الاراضي الزراعية من ارتفاع نسبة الاملاح وشحة المياه وزيادة زحف السكان نحو الاراضي الزراعية اضافة إلى غياب التخطيط الاستراتيجي وضعف الانتاجية وارتفاع التكاليف وقلة التخصيصات الحكومية للقطاع الزراعي واغراق السوق بالمنتجات الرخيصة بسبب فتح الحدود امام البضائع المستوردة دون قيد او شرط حيث ادى زيادة الاستيرادات الزراعية إلى انخفاض الانتاج الزراعي المحلي ، وذلم لان زيادة الاقبال على شراء السلع المستوردة ادى إلى انخفاض الانتاج الزراعي اذ ان العرض لا يغطي الطلب مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض الارباح الزراعية ومن ثم انخفاض نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الدخل القومي .

وبسبب وجود بطالة موسمية او مقنعة تؤدي إلى خروج حجم معين من العمالة دون ان تؤثر على اجمالي الناتج الزراعي ، او تبني الطرائق التكنلوجية الحديثة في عملية الانتاج مما يسهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية التي تتحول إلى العمل في قطاعات اخرى ولهذا نستطيع القول ان القطاع

1) سلام منعم زامل الشمري ، مصدر سابق ، ص 2.

الزراعي بامكانه توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الاخرى ، فظلا عن سده لاحتياجات السكان الغذائية ، ويعد القطاع الزراعي مصدر للدخل للعديد من الافراد العاملين في الانتاج الزراعي سواء بشكل مباشر كالمزارعين او منتجي الادوية والاسمدة الزراعية والادوات المستخدمة في الانتاج حيث يتقاضون مقابل ذلك دخول مختلفة [1], والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول(4)

الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الدخل القومي بالأسعار الثابتة في العراق

للمدة 2000-2015 (مليون دينار)

السنوات	الناتج الزرعي	الدخل القومي	نسبة المساهمة %
2000	5635053.8	466,346,34.8	12.08
2001	5692833.0	367,265,00.7	15.50
2002	6665386.3	346,777,22.5	19.22
2003	4718909.9	257,287,48.6	18.34
2004	5546198.2	469,233,15.7	11.81
2005	7286558.3	657,985,66.8	11.02
2006	7597524.8	854,315,38.8	8.89
2007	5494212.4	100,100,816.6	5.48
2008	4730388.9	147,641,254.0	3.20
2009	4898773.2	120,429,277.2	4.06
2010	5560828.4	146,453,468.5	3.79
2011	6465656.3	192,237,070.3	3.36
2012	6019561.4	227,221,851.2	2.64
2013	7459173.9	243,518,658.5	3.06
2014	7309016.0	237,554,034.2	3.07
2015	3707519.2	187,486,415.2	1.97

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات من الجهاز المركزي للاحصاء للسنوات (2000- 2015)

ونلاحظ من الجدول (4) ان نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الدخل القومي تنخفض مع تقدم السنوات فبعد ان كانت نسبة المساهمة (12.08%) في عام 2000 انخفضت نسبة المساهمة إلى(1.97%) في عام 2015 بسبب الاغراق الزراعي فظلاً عن ذلك انخفاض انتاجية القطاع الزراعي بسبب انخفاض

1) بيداء جواد كاظم ورحمن حسن علي ، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة(2000-2013) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، (العدد:21) ، جامعة واسط ، 2016، ص 37.

قدرات الدولة المتمثلة بوزارة الزراعة على مكافحة الافات الزراعية التي اصبحت منتشرة بشكل كبير في اغلب المناطق الزراعية وهذه بطبيعة الحال تؤدي إلى انخفاض انتاجية هذا القطاع بشكل مستمر كذلك عدم وجود مختبرات زراعية متطورة يمكن من خلالها تطوير نماذج جينية للبذور او غيرها مما ساهم في البقاء على نفس الانتاج وربما اقل .

خامسا - المتغيرات المحلية الجديدة وتأثيراتها في الزراعة العراقية

ان السياسات الاقتصادية اثرت بشكل مباشر او غير مباشر على القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعة .اتسمت هذه السياسات بتحرير التجارة وفتح الحدود امام كل السلع والبضائع المختلفة دون قيد او شرط لاستيرادها ،.هذه السياسات التي اتبعتها خلقت وضعا اقتصاديا صعبا تمثل بالنقاط الاتية :.

1. اقتصاد شبه متوقف لمعظم نشاطاته السلعية والخدمية .
2. تدمير البنى التحتية بفعل العمليات العسكرية التي استمرت منذ بداية سقوط النظام البائد والمتمثلة بتدمير الطرائق والجسور ، لاسيما الجسور العائمة التي تربط بين القرى والارياف وتراجع معدلات انتاج الطاقة الكهربائية وغيرها .
3. اغراق السوق بشتى انواع السلع الزراعية المستوردة من مناشئ ذات كلف منخفضة لا يستطيع المنتج الوطني منافستها ، حيث فسح المجال امام استيراد جميع انواع الفاكهة والخضر من الدول المجاورة التي باتت تهدد مستقبل الزراعة العراقية [1] .

ان مؤشرات القطاع الزراعي العراقي اليوم لا تدل على وجود زراعة صحيحة وسليمة في العراق ، بل تدل على وجود علل اصبح بعضها مزمن كما وارد ادناه :-

1. يساهم الانتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي للشعب العراقي بنسبة لا تزيد عن 30% كمعدل عام للسلع المختلفة .
2. قلة السيولة النقدية لدى الفلاحين والمزارعين وصعوبة الحصول على الاموال المخصصة لإقراض الفلاحين بشكل ميسر .
3. تبلغ مساحة الاراضي الزراعية اكثر من (44) مليون دونم الا ان المتاح منها للزراعة هو بحدود (14) مليون دونم ، منها (6) مليون دونم توجد في المنطقة الديمية التي يتذبذب انتاجها بسبب الامطار .
4. عدم كفاية مستلزمات الانتاج (الاسمدة الكيمياوية ، المكائن الزراعية ، البذور عالية الانتاجية) لتغطية حاجة الانتاج النباتي بسبب رداءة نوعيتها وارتفاع تكاليفها و قلة الدعم المقدم من قبل الدولة .

1) احمد عمر الراوي ، مصدر سابق ، ص 38-39.

5. عدم كفاية مستلزمات الانتاج (العلف ،اللقاحات ،الادوية البيطرية)لتغطية حاجة الانتاج الحيواني.
6. يحتاج الانتاج الزراعي سنويا وموسميا إلى العديد من المستلزمات (المدخلات) ، كالمكائن والاسمدة والمبيدات وغيرها والتي تستورد من الخارج بمبالغ طائلة من العملة الاجنبية والتي يمكن ان تتحول إلى قيمة مضافة للدخل القومي وتراكم رأسمالي متنامي لو استثمرت داخل العراق لإنتاج هذه المستلزمات .
7. السياسات التجارية التي اتبعت بعد سقوط النظام البائد عام 2003 والتي علقت كافة انواع الضرائب والتعريفات الكمركية على السلع والبضائع الداخلة إلى العراق ، حتى نيسان 2005 ، إذ صدر قرار (54) عن سلطة الائتلاف المؤقتة والذي نص على فرض رسم كمركي منخفض نسبيا كتعريفة كمركية بنسبة (5%) من قيمة السلع المستوردة ، بمعنى السماح بدخول كافة السلع والمنتجات الزراعية إلى السوق العراقية دون قيد او شرط , والتي تعتبر السبب الاساسي في ظاهرة الاغراق في القطاع الزراعي بالتحديد.
8. التوجه نحو الاستيراد مما اثبت ضعف وعدم فاعلية السياسة الزراعية على زيادة الانتاج الزراعي والنهوض به ,ويمكن ايضا اعتباره سبب اساسي في ظاهرة الاغراق ,مما ادى إلى ضعف القطاع الزراعي وعدم قدرته على مقاومة او منافسة المنتجات الزراعية المستوردة المغرقة للسوق ,بسبب عدم امتلاكه امكانيات تمكنة من زيادة انتاجه الزراعي وتحسين نوعيته. [1]

ان هذا الاسباب ساهمت بشكل مباشر او غير مباشر في ظاهرة الاغراق في القطاع الزراعي ,وانخفاض نسبة مساهمته في التنمية والناتج المحلي الاجمالي والتي جعلت من اقتصاد العراق اقتصاد ضعيف يعتمد بالدرجة الاساس على النفط في الحصول على الايرادات العامه .

1) عبد الحسين نوري الحكيم ، دراسات في الزراعة العراقية ، جزء(1) ، 2011 ، ص 52-54.

المبحث الثاني

الأمن الغذائي والميزان التجاري للسلع الزراعية

اولا : الأمن الغذائي في العراق والمفاهيم المرتبطة به

- الأمن الغذائي :

ان العجز الغذائي الذي يعاني منه العراق يعود إلى أن الانتاج المحلي من الغذاء لا يفي بمتطلبات واحتياجات السكان التي تتزايد بمعدلات تفوق معدلات نمو الانتاج المحلي ، ومما لاشك فيه ان القطاع الزراعي في العراق هو اكثر القطاعات الانتاجية تخلفا لأسباب اصبحت معروفه منها اعتماد مساحات واسعة من الاراضي الزراعية على الارواء الديمي التي لاتعد مضمونة الامطار وموجات الجفاف والارتفاع المفاجئ في درجات الحرارة وتدني المستوى التقني المستخدم في الانتاج وضعف انتاجية الفلاح العراقي وعدم فعالية السياسات الزراعية وغيرها من الجوانب الاخرى . ان العراق مقبل على مشكلة غذائية خطيرة نتيجة تزايد الفجوة الغذائية بين معدلات انتاج الموارد الغذائية وبالأخص الحبوب وبين معدل استهلاكها مما يشير إلى خطورة الموقف الغذائي وبالتالي خطورة الأمن الغذائي [1] . ان مسألة توفير الغذاء نالت اهتماما كبيرا على مستوى الوطن العربي بصورة عامة والعراق بصورة خاصة ، ولابد من معرفة الاسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي لذلك لابد من معرفة ما هو الأمن الغذائي :-

اذ يعرفه البنك الدولي بأنه " حصول كل الناس وفي كل الاوقات على غذاء كاف لحياة نشيطة وسليمة وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله ". بينما يعرفه مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقدته منظمة الاغذية والزراعة الدولية على ان " الأمن الغذائي العالمي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الاوقات بفرص الحصول على اغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم وتناسب اذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط "[2] .

كما عرف الأمن الغذائي بأنه " قدرة الاقطار التي تواجه نقصا في الغذاء أو العوائل داخل تلك الاقطار على تلبية المستويات المحددة للاستهلاك على اساس سنوي " [3].وان هناك عنصرين أساسيين للأمن الغذائي هما :-

---

1) سالم محمد صالح ومنى عبد القادر احمد ، واقع الأمن الغذائي في العراق للفترة من(1980-2010) ، مجلة زراعة الرافدين ، (المجلة 401/ العدد :4) ، 2012 ، ص 190.

2) احمد جبر سالم السالم ، مصدر سابق, ص 59- 60.

3) عمر حميد مجيد محمد العزي ، استشراف مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ضل أزمة الغذاء العالمية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، 2010 ، ص 80.

أ. ضرورة توفير الاحتياجات والمتطلبات الغذائية لأفراد المجتمع بصورة مستمرة وفي الوقت المناسب وبالكمية والنوعية المناسبة .

ب. ضرورة تحقيق الامن الغذائي على ثلاثة مستويات أو أصعدة وهي (الدولة ، والأقليم ، والأسرة) فمثلا قد تكون احتياجات او متطلبات الغذاء مستقرة للبلد ككل لكنها غير مستقرة لشرائح واسعة من السكان (الاقاليم او الاسر)[1] .

ومن المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي هي :.

1. الاكتفاء الذاتي :

يشير مصطلح الاكتفاء الذاتي إلى الاهمية النسبية للناتج المحلي من الغذاء او من السلع الغذائية الاستراتيجية إلى اجمالي الاستهلاك المحلي في مجتمع معين وفي مدة زمنية معينة . ويعرف خبراء صندوق النقد الدولي الاكتفاء الذاتي بأنه " القدرة على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والامكانات الذاتية في انتاج كل احتياجات المجتمع الغذائية محليا .

2. المخزون الغذائي الاستراتيجي :

تعد نسبة المخزون من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية من أهم المعايير التي تظهر مدى توافر الأمن الغذائي من عدمه ، وهو عبارة عن مخزون السلع الغذائية الاستراتيجية التي تزيد عن احتياجات السوق الانية والموضوعية تحت اشراف مباشر للدولة وتستخدم في حالات معينة (كالكوارث الطبيعية والحروب وغيرها) .

3. التبعية الغذائية :

تعرف على انها علاقة اعتماد متبادل غير متكافئة في مجال الحصول على الغذاء ، بحيث يترتب عليها تنامي العجز الداخلي وتزايد اعتماد الدولة على المصادر الخارجية للغذاء في معظم المحاصيل الرئيسة للسكان [2] ,وتشير الدراسات إلى ان الدول تكون في حالة تبعية اذا كانت نسبة استيراداتها من المواد الغذائية اكثر من 30% , وتكون ضمن منطقة الاستقلال او عدم التبعية الغذائية اذا قلت ماتحصل عليه على نحو 15% . [3], وان الدول النامية ومن ضمنها العراق تعتمد في وارداتها الغذائية على الدول المتقدمة وتصل نسبة ماتستوردة هذا الدول إلى حوالي 70% من مجموع استهلاكها السنوي للغذاء وهذا يعني انها تعاني من مشكلة التبعية الغذائية وصعوبة توفير العملة الاجنبية . [4]

---

1) عمر حميد مجيد محمد العزي ، نفس المصدر , ص 81.

2) علياء رزاق عبد النصيراوي ، ظاهرة التصحر في العراق وانعكاساتها الاقتصادية على الامن الغذائي ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط ، 2014 ، ص 43-44.

3) رواء زكي يونس الطويل , الاثار السياسية والاقتصادية للمياه ,دار زهران للنشر والتوزيع / عمان ,2010, ص 86.

4) عبد الغفور ابراهيم احمد , نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق , دار زهران للنشر والتوزيع / عمان , 2008, ص 14.

ثانيا : مشكلة الأمن الغذائي في العراق

لقد تركت الحرب العراقية الايرانية (1980-1988) وعواقب غزو دولة الكويت عام 1991 والظروف التي تلت سقوط النظام البائد بعد عام 2003 ، ذلك إلى انخفاض حاد في مستويات المعيشة وانتقل العراق حسب مؤشرات النمو من بلد متوسط الدخل إلى واحد من البلدان الاقل نموا .

ومن خلال المسح الشامل الذي اجراه برنامج الاغذيه العالمي لتحليل الأمن الغذائي ، تبين ان السكان الاكثر انكشافا على المخاطر هم العمال غير الماهرين والمجتمعات الريفية ، كما تبين ان الأمن الغذائي يتأثر سلبا بالفقر وقلة فرص العمل وبالنمو الديمغرافي المرتفع وانعدام التنوع الغذائي فظلا عن الجفاف والتصحر ، وفي عام 1990 انشأ نظام توزيع شامل عرف بالحصة التموينية وكان هذا النظام هو شبكة الامان رئيسة في البلاد الذي حال دون وقوع ازمة انسانية اثناء العقوبات الاقتصادية ، حيث يتلقى الفقراء وغير الفقراء الكميات نفسها من الحصة تقريبا .

وبسبب عدم وجود قيود امام البضائع المستوردة الداخلة إلى الدوله ادى ارتفاع اسعار المواد الغذائية المحلية إلى استيراد الاغذية الاساسية ، حيث اثر ذلك على الاستثمار المحلي الخاص والانتاج المحلي ، وان إزالة نظام التوزيع (الحصة التموينية) سيؤدي إلى تأثيرات سلبية على الفقراء الذين ليس لهم شبكة أمان بديلة ، وجرت العديد من المناقشات والمقترحات لإصلاح الاقتصاد حيث اعلنت الحكومة في سنة 2016 قرارات تهدف إلى تقليل عدد المنتجات في سلة الحصة الغذائية من عشرة إلى خمسة [1] .

ثالثا : ابعاد مشكلة الأمن الغذائي في العراق

هناك عدد من الابعاد الخطيرة التي تنجم عن مشكلة الأمن الغذائي ويمكن اجمالها كما يأتي :.

1. البعد السياسي للأمن الغذائي :

ان اعتماد العراق على الخارج من اجل توفير غذائه يشكل مصدر خطر على حاضر ومستقبل الشعب العراقي ، حيث يصبح البلد عرضة للضغوط الدولية التي تمارسها الدول التي تمتلك انتاج وتصدير الغذاء وهي في الغالب دول متقدمة لديها النفوذ وقوة المساومة لجعل الدول تخضع إلى ارادتها امام حاجة العراق للغذاء ، علما ان التبعية الغذائية للعالم الخارجي في العراق تصل إلى 81% .

2. البعد الاقتصادي للأمن الغذائي :

يتمثل هذا البعد في قصور القطاع الزراعي وعجزه عن تلبية حاجة السكان من السلع الغذائية وخاصة الاستراتيجية منها ، بشكل اصبح العراق يدفع مبالغ طائلة من اجل استيرادها من الخارج مما يؤدي إلى ثقل الموازنة ، حيث انه بدلا من تخصيص هذه المبالغ من اجل النهوض بالقطاع الزراعي فان هذه المبالغ تدفع لاستيراد السلع الغذائية ، وان الاعتماد على الخارج من اجل توفير السلع الغذائية يجعل البلد يعاني

1) بلاسم جميل خلف , مصدر سابق، ص 13-14 .

من الانكشاف الغذائي [1] " وهو مؤشر يبين مدى تبعية الدولـه للخـارج فأرتفـاع هذا المؤشر يعنـي زيـادة تبعية الدول للخارج وانخفاضه يعني العكس , ودرجـة الانكشـاف هـي النسبة المئوية من قيمـة صـادرات واستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي " وتزداد درجة الانكشاف لدى الدول النفطية ومنها العراق ،وذلك لان صادراته ترتكز على النفط الذي بعد ان يتم تصديرة إلى الخارج يعاد تشكيله وتصنيفة ويعاد تصـديرة إلى العراق كسلع استهلاكية يتم دفع اضعاف ثمنها الذي بيعت به الذي له مخـاطر كبيـرة علـى الاقتصـاد الوطني , [2] لأن انكشاف البلد على الدول الاخرى سوف يفسح المجـال للـدول التحكم فـي قرارات الدولـه الداخليه وطريقتها في ادارة الحكم .

رابعا – الفجوة الغذائية وحجمها في العراق:-

تعرف الفجوة الغذائية بأنها "الفرق بين انتاج المواد الغذائية والطلب عليها من اجل استهلاكها في قطر او اقليم معين " [3]

تعد الفجوة الغذائية احد المؤشرات رئيسة المستخدمة لمعرفة او قياس الامن الغذائي , وكلما زاد الفرق بين اجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة ومن اجمالي المنتج المحلي منها دل ذلك علـى عدم قدرة الاقتصاد على الايفاء باحتياجات الغذاء ,اذ تلجأ الدول إلى الاستيراد لسد هذه الفجوة.

تعد الحبوب أحد أهم عوامل الحفاظ علـى الامن الغذائي الـوطني ,نظـرا لاهميتهـا فـي حيـاة المـواطنين ,فالقمح والرز يمثلان الغذاء الاساسي في النمط الغذائي العراقي اذ لايمكن الاستغناء عنهما .وتؤشر ارقـام وزارة التجارة العراقية المسؤولة عن تسويق هذه الحبوب , ان الانتاج في احسن حالاته لايسد سوى 35% من حاجة السكان من الحنطة و15% من الحاجة إلى الرز وبالاخص خلال خمس سنوات الاخيرة , حيث ان سياسة دعم اسعار المنتج النهائي التي اتبعتها الدولـة من خلال الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 جعلت الفلاح يسوق كل انتاجه من الحبوب إلى سايلوات وزارة التجارة للاستفادة من السعر العالي الذي حددتة الدولة لشراء المحصولين والذي وصل عام 2009 إلى ثلاث اضعاف السعر العالمي للحبوب ,مما دفع بعض التجار إلى ادخال حبوب من دول الجوار والتي تشابه الحبوب العراقية من اجل الإفادة من الاسعار العالية التي تشتري فيها الدولة الحاصل من الفلاح ,ونستطيع القول ان هذه السياسة كان لها الدور في ظاهرة الاغراق ,مما دفع الجهات المختصة باصدار تعليمات بعد استلام اي كمية من الحبوب خلال

1) حسين سلمان جاسم البغدادي ، تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وامكانات تحقيقه ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، (مجلد : 16/ العدد :3) ، 2014، ص 172.

2) اكـرم إبـراهيم حمـاد , مجلـة دنيـا الـوطن , مقالـه منشـورة فـي تـاريخ 8-10-2014 , موقـع الويـب. https://pulpit.alwatanvoice.com

3) حيدر طالب موسى وحقي امين توماس , الامن الغذائي في العراق ,مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , (المجلد : 2 / العدد: 2) ,2013, ص 120.

موسم التسويق 2010 مالم يكن هناك كتاب لدى المسوق في وزارة الزراعة. [1] ويمكن من خلال الجدول (5) والجدول (6) بيان حجم الفجوة الغذائية لمحصولي الرز والقمح في العراق كما يأتي :-

جدول (5)

الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لمحصول الرز في العراق للمدة (2009-2015)

(الف طن)

السنوات	الانتاج (الف طن)	المتاح للاستهلاك (الف طن)	الاكتفاء الذاتي	الفجوة الغذائية (طن)
2000	12.40	1212.40	1.02	-1200.00
2001	4.90	954.90	0.51	-950.00
2002	193.80	1355.80	14.29	-1162.00
2003	81.30	514.80	15.79	-433.50
2004	250.30	901.90	27.75	-651.60
2005	308.70	1135.70	27.18	-827.00
2006	363.30	1510.50	24.05	-1147.20
2007	392.80	826.30	47.54	-433.50
2008	248.20	942.41	26.34	-694.21
2009	173.10	928.90	18.63	-755.80
2010	155.80	386.55	40.31	-230.75
2011	235.10	1422.20	16.53	-1187.10
2012	361.30	1274.30	28.35	-913.00
2013	451.80	1964.80	22.99	-1513.00
2014	403.00	1333.49	30.22	-930.49
2015	109.20	1411.12	7.74	-1301.92

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ووزارة الزراعة للسنوات (2009 – 2015).

1) بلاسم جميل خلف , مصدر سابق ,ص 16.

جدول (6)

الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لمحصول القمح في العراق للمدة (2009-2015)

(الف طن)

السنوات	الانتاج (الف طن)	المتاح للاستهلاك (الف دونم)	الاكتفاء الذاتي %	الفجوةالغذائية (طن)
2000	1040.30	4225.50	24.62	-3185.20
2001	2219.40	5219.40	42.52	-3000.00
2002	2589.50	5007.00	51.72	-2417.50
2003	2329.20	3605.80	64.60	-1276.60
2004	1832.10	4333.60	42.28	-2501.50
2005	2228.40	4763.90	46.78	-2535.50
2006	2286.30	5120.10	44.65	-2833.80
2007	2202.80	4626.50	47.61	-2423.70
2008	1255.00	4218.30	29.75	-2963.32
2009	1700.40	4750.90	35.79	-3050.50
2010	2748.80	3149.00	87.29	-400.21
2011	2808.80	12313.80	22.81	-9505.00
2012	3062.30	10573.30	28.96	-7511.00
2013	4178.40	5051.40	82.72	-873.00
2014	5055.00	6181.00	81.78	-1126.01
2015	2645.00	2695.00	98.14	-50.03

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ووزارة الزراعة للسنوات (2009 – 2015).

الإعمدة استخرجت كالأتي :

المتاح للاستهلاك = الانتاج المحلي + الأستيرادات- الصادرات

الفجوة الغذائية = الانتاج المحلي - المتاح للاستهلاك

$$\text{نسبة الاكتفاء الذاتي} = \frac{\text{الناتج المحلي}}{\text{المتاح للاستهلاك}} * 100$$

[1]

1) فاضل جواد دهش , مصدر سابق , ص 62.

من خلال تحليل واقع العرض والطلب على الغذاء في العراق يتضح تدني مستويات الإمن الغذائي وزيادة اعتماد البلد على الخارج في سد احتياجاته من السلع الغذائية الاستراتيجية الاساسية ويتضح ذلك من خلال جدول (5) (6) الذي يوضح العرض والطلب على الغذاء والفرق الكبير بين الاثنين.

يتضح من الجدول (5) ، (6) من خلال ملاحظة مؤشر الامن الغذائي نسبة الاكتفاء الذاتي نجد ان القطاع الزراعي في العراق غير قادر على سد الحاجات الغذائية الرئيسة للسكان ,فقد جرى الاعتماد على الخارج في الحصول على مادة الرز والقمح حيث نلاحظ من خلال الجداول ان نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الرز لم تتجاوز نسبة 50 % حيث اعلى نسبة في عام 2007 بالنسبة لمحصول الرز والتي بلغت(47.54) وعام 2015 بالنسبة لمحصول القمح(98.14)اي ان الانتاج المحلي غير قادر على سد احتياجات السكان من محصول الرز بسبب عدم امكانية زيادة الانتاج في ظل نقص الدعم المادي وقلة المياة حيث ان المحصول تحتاج زراعته إلى المياه بكثرة ولهذا السبب اعتمد على الاستيرادات من اجل سد حاجة المستهلكين ,حيث نلاحظ ان الفجوة الغذائيه كبيرة جدا بالنسبة لمحصول الرز حيث انها اخذت بالزيادة مع تقدم السنوات بسبب زيادة السكان والتذبذب في انتاج الرز ارتفاعا وانخفاضا ,اما بالنسبة للقمح فنلاحظ ان حجم الفجوه في انخفاض عبر السنوات وهذا يعني تحسن انتاج القمح وزيادة الاعتماد على المنتج المحلي في سد الحاجة المحلية , اما سبب التذبذب في الانتاج فيعود إلى النمو السكاني والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء مع تحسن مستويات الدخل أضف إلى ذلك انخفاض التخصيصات الماليه للقطاع الزراعي وعدم وجود استثمارات موجه لهذا القطاع وانخفاض اعداد الفلاحين بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة اي نقص في الكوادر البشرية المؤهلة, وانخفاض مناسيب المياه وقلة الامطار التي تؤثر سلبا على الانتاج الزراعي, وهذا الامر يتطلب من الحكومة التدخل عن طريق اتخاذها جملة من الاجراءات والسياسات الحكومية المتكاملة للنهوض بانتاج الحبوب وبالاخص للرز والقمح وعدم الاعتماد فقط على دعم سعر المنتوج النهائي , والعمل على تشجيع تقنيات توفير المياة (الري بالتنقيط والرش) من اجل توفير المياة واستخدامها لتوسيع المساحات الزراعية وزيادة انتاج المحاصيل من اجل سد الحاجات الغذائية للسكان المتزايدة مع تزايد عدد السكان .

خامسا - سياسة التجارة الخارجية الزراعية (التجارة في المنتجات الزراعية)

ان اهمية التجارة الخارجية تأتي من امكانية استيراد وتصدير المنتجات الزراعية ،اذ ان الزراعة تعد القطاع الرئيسي في معظم اقتصادات الدول النامية وخصوصا غير النفطية ، وان توجه الاقتصاد العراقي نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي هي عوامل تدعو إلى ضرورة اعادة توزيع عوامل الانتاج المحلية

القابلة للتجارة وغير قابلة للتجارة ضمن القطاع الزراعي باتجاه التخصص والاعتماد على الميزة النسبية [1].

ان اهم ما يؤثر في الانتاج الزراعي هي السياسة السعرية والتسويقية التي تعدٌّ جزءا رئيسا من السياسة الاقتصادية للبلد ، حيث كانت نسبة كبيرة من الاسمدة والمبيدات تجد طريقها إلى خارج البلد عن طريق التهريب ، وان السياسة السعرية والتسويقية مرت بمراحل مختلفة ففي بادئ الامر كان التسويق الزامي وبالأسعار التي تفرضها الدولة ، إلاّ انها تخلت عن هذا النهج في السبعينات والثمانينات ، اما مدّة العقوبات الاقتصادية فقد سعرت الدولة المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة ، الشعير ، الرز) إلى جانب المحاصيل الاخرى ذات الاستهلاك المرتفع ، وبعد عام 2003 تركت الية السوق تأخذ دورها عن طريق الطلب والعرض ، وفي عام 2008 تم وضع تسعيرة مجزيه لمحاصيل الحنطة والشعير والرز [2] .

لقد عانت السياسة السعرية الزراعية في العراق من اخفاقات كثيرة قبل سنة 2003 ولم تستطع ان تتجاوز كل اخفاقاتها خلال المدة (2003-2005) ، فعلى الرغم من وجود تسهيلات متمثله بمنح منتجي المحاصيل الاستراتيجية خصوصا اسعار لمحاصيلهم تقترب كثيرا من الاسعار العالمية الا انها مازالت دون الطموح ان تتجاوز السياسة السعرية الزراعية كل تعثراتها ، فقد كانت الاسعار التي دفعت للمنتجين الزراعيين دون الاسعار العالمية لمحاصيلهم في بعض سنوات البحث وخصوصا مع تزايد التكاليف الانتاجية مما يؤدي إلى انخفاض صافي العائد [3].

ان السياسة السعرية المثلى تعني اختيار سياسة زراعية معينة لتحقيق اقصى قدر من الرفاهية الاقتصادية ، ولكن عند وضع السياسات السعرية تظهر التناقضات التي تتمثل في الرغبة في تحقيق سعر مجزي للمنتج لتحفيزه على زيادة الانتاج وفي نفس الوقت تتطلب السياسة تحقيق سعر منخفض للمستهلك ، وعندما تقوم الحكومة بأعطاء سعر مجزي للمنتجين من خلال شراء المحصول بأسعار مرتفعة لايشجعهم على التصدير لعدم امكانية منافستهم الاسعار العالمية ، ولكن ذلك يشجعهم على الانتاج لتحقيق الامن الغذائي وهذه هي السياسة السعرية المثلى [4] .

اما السياسة التسويقية الخارجية والداخلية تعد جزءآ من السياسة الزراعية على مستوى النشاط الزراعي ، فالتسويق له دور في تخصيص الموارد وتحديد اسعار السلع وتنظيم انسياب العرض وتنمية التجارة

---

1) باسم حازم البدري وسناء جاسم محمد ، تحليل اقتصادي للسياسة السعرية وسياسة التجارة الخارجية في القطاع الزراعي في العراق للمدة من 2003- 2013 ،مجلة العلوم الزراعية العراقية ، (مجلد: 47/ العدد : 2) ، 2016 ، ص 568.

2) حيدر طالب موسى وحقي امين توماس ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، (مجلد:15/ العدد:2) ، 2013 ،ص 132.

3) باسم حازم البدري وحسين عاشور العتابي ، دور السياسة السعرية في الاصلاح الاقتصادي للقطاع الزراعي في العراق ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن ، 2016 ، ص 5.

4) احمد جميل ابراهيم، اثر اتجاهات السياسات السعرية الزراعية على انتاج محاصيل الحبوب الاستراتيجية(حنطة ،شعير، رز) في العراق للمدة(1985- 2008)،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الزراعة والغابات/جامعة الموصل، 2011، ص 49.

الخارجية ، ويتضمن التسويق جميع الخدمات والعمليات المرتبطة بنقل ملكية السلع من المنتج إلى المستهلك زمانياً ومكانياً ، و تدخل الدولة في تنظيم السوق من خلال انظمة وضوابط تسويقية يكون لألية عملها آثار مهمة على المنتجين والمستهلكين وتنظيم العرض والطلب [1] .

وبالنظر لأهمية العملية التسويقية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الانتاج والاستهلاك فان هذه الاهمية تتطلب من الحكومة القيام بتقديم التسهيلات الخاصة في هذا الوضع ووضع الاجراءات اللازمة في خدمة هذه العملية ضمن سياسة تسويقية هادفة.

وتتلخص هذه الاجراءات في تقديم المعلومات التسويقية وتأمين وسائل النقل المتطورة وتحسين طرائق النقل وفتح المخازن ومنها المخازن المبردة او المجمدة ومساعدة المزارعين لايجاد اسواق داخلية او خارجية لتصريف منتجاتهم ، غير ان العملية التسويقية تجري في العراق بصورة بدائية حيث لا يملك معظم الفلاحين مخازن نظامية لتجميع منتجاتهم ومحاصيلهم الزراعية ، كما وانه لا يدرك ايضاً خطورة تركها في الهواء الطلق وأهمية الفرز والتدريج والتصنيف للمحاصيل ، وانعدام التصنيف حسب الجودة والنوعية .[2]

سادسا- دور التجارة الزراعية في تأمين متطلبات استهلاك السلع الغذائية في العراق

يمثل الاستهلاك العامل الأساسي الذي يقابل الانتاج في تحديد العجز او الفائض من الغذاء ، وتقوم الدول باتخاذ مختلف الاجراءات من اجل توفير السلع الغذائية لتغطية ما يحدده الاستهلاك من هذه السلع ، سواء عن طريق الانتاج المحلي او عن طريق الاستيراد من الخارج .

ويعد العراق من الدول المستوردة الرئيسة للسلع الاستهلاكية وبالدرجة الاساس المنتجات الغذائية ولاسيما الاساسية منها ، ويرجع ذلك إلى تدني مستويات الانتاج الزراعي وعدم تنوعه نسبيا على الرغم من الامكانيات الكامنة والمتاحة ، اذ ينمو الانتاج الزراعي بمعدل اقل من نمو السكان ، وايضا بمعدل اقل من نمو الطلب (الاستهلاك) الذي يزداد سنوياً (4%) .

وقد نجم عن ذلك حصول عجز بين الانتاج والطلب اي ان العرض الكلي للمنتجات الزراعية لا يستجيب للطلب الكلي عليه مما دفع الدولة إلى الاستيراد من الخارج لسد هذا العجز من خلال الايرادات المالية لصادرات الدولة من النفط ، وكلما زادت الايرادات النفطية كلما ارتفعت مقدرة الدولة على

1) رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل،2011، ص 16.

2) محمد رؤوف سعيد وأرسلان منوجرسان احمد ، واقع السياسة الزراعية في العراق مع اشارة خاصة الى اقليم كوردستان، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،(المجلد:3/ العدد:9) ، ص 126.

استيراد المزيد من السلع الغذائية ، وذلك لان الايرادات النفطية تعتبر المصدر الاساس للإيرادات المالية [1].

ان تجارة السلع الزراعية تكون في غاية الحساسية والتعقيد ،لانها غالبا ماتكون مرتبطة وبصورة منتظمة مع اهداف اخرى غير تجارية مثل حماية المستهلك وحماية البيئة .ولكون اقتصاد العراق احادي الجانب اي انه يعتمد على تصدير النفط ,فمن اجل تطوير التجارة الزراعية يحتاج إلى اخذ خطوات ايجابية في هذا المجال وفي مقدمتها تحديد المنتجات الزراعية التي يمتلك فيها العراق ميزه نسبية ظاهرية في انتاجها بغية الدفع نحو تطوير الصادرات .وعلى التجارة الخارجية الزراعية التحول من انتاج المحاصيل والسلع والمنتجات الزراعية الاقل منافسة إلى انتاج المحاصيل والسلع والمنتجات الزراعية التي تظهر قابلية اكبر على المنافسة, ويجب على الدوله دعم المنتج الزراعي ولاسيما منتجي المحاصيل الاستراتيجية ,وهو مايحدث في كثير من دول العالم بالرغم من اتفاقية الجات وماتنص علية من الرفع التدريجي للدعم عن المنتجات الزراعية ولتمكين المنتج الزراعي من المنافسة المطلوب اتباع سياسة زراعية انتاجية تعتمد على وضع دليل او خارطة زراعية لانتاج المحاصيل والمنتجات الزراعية اعتمادا على الميزة النسبية والتخصص الجغرافي وليس على اساس عشوائي . [2] وفيما يأتي جدول (7) يوضح الصادرات والاستيرادات العراقية الكلية والزراعية ونسبة كل منهما ونسبة العجز في القطاع الزراعي .

جدول (7)

الصادرات والاستيرادات الكلية والزراعية في العراق للمدة (2000-2013) بالاسعار الجارية

(مليون دينار)

السنة	الصادرات الكلية (1)	الصادرات الزراعية (2)	حاصل قسمة 2 إلى 1	الاستيرادات الكلية (1)	الاستيرادات الزراعية (2)	حاصل قسمة2 إلى 1	مقدار العجز في القطاع الزراعي
2004	2662666.2	8400	0.31	9227398	2258400	24.4	-2250000
2005	2547993.2	9948	0.39	5038502	2168640	43.0	-2158692
2006	4190241	11820	0.28	3597215	2396400	66.6	-2384580
2007	4172383.9	11820	0.28	25819200	2396400	9.28	-2384580
2008	42671714.3	11820	0.02	39600000	887160	2.24	-875340
2009	45622629	17520	0.03	44477199	1624800	3.65	-1607280

1) فاضل جواد دهش ، الاثار المحتملة لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، 2008 ، ص 113.

2) باسم حازم البدري وسناء جاسم محمد , مصدر سابق , ص 571.

-1823652	2.56	1841172	33063030	0.03	17520	54568800	2010
-1613448	3.83	1624968	42342300	0.01	11520	82850040	2011
-1613652	2.47	1625172	65568844	0.01	11520	110059906	2012
-1608360	2.28	1625400	71126000	0.01	17040	104415300	2013

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية ,الكتاب السنوي الاحصاءات الزراعيــة العربيــه ,مجلــدات 26-27-28-29-30-31-32-33 .للســنوات (2004 – 2013), وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء , المجموعة الاحصائية السنوية ,سنوات متعدده .

نلاحظ من خلال الجدول (7) تدني صادرات القطاع الزراعي في العراق بعد 2003 ويظهر بشكل واضح في عجز الميزان التجاري اي ان نسبة الواردات الزراعية تفوق نسبة الصادرات بشكل كبير حيث من خلال الجدول (7) نلاحظ مقدار العجز كبير جدا حيث بلغ في 2006 و2007 (2384580-) مليون ثم انخفض العجز ليصل إلى (875340-) مليون في سنة 2008 بسبب انخفاض الاستيرادات الزراعية في السنوات التي تلت 2007 بسبب زيادة الانتاج الزراعي وقد يكون للمبادرة الزراعية الاثر في هذه الزيادة حيث تم تطبيقها عام 2008 الى عام 2014 الا ان نسبة العجز عادت للارتفاع مجددا بعد عام 2008 لتصل إلى (1608360-) مليون في سنة 2013 .فانخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي قد القى بظلاله على الميزان التجاري الزراعي بشكل مبالغ تتحملها الموازنة لشراء المنتجات الزراعية وخاصة الغذائية لسد النقص الحاصل في الانتاج المحلي وبهذا اصبح العراق يعتمد على الخارج من اجل سد النقص الحاصل في الانتاج المحلي الزراعي وذلك عن طريق الاستيراد مما أسهم ذلك في زيادة الانكشاف الاقتصادي الذي بلغ في الاونة الاخيرة 81% .[1]

ونلاحظ في الجدول (9) ايضا حجم الاستيراد والمبالغ التي يتحملها العراق من اجل توفير السلع الغذائية , فقد سجل الميزان التجاري عجزا في عام 2005 حيث بلغت نسبة الاستيرادات الزراعية إلى الاستيرادات الكلية نسبة 43% وتزايد في 2006 إلى 66% بسبب زيادة السكان وعدم قدرته على منافسة السلع الزراعية المستوردة ذات السعر المنخفض أضف إلى ذلك عدم وجود قيود على الاستيرادات ادى ذلك إلى زيادة الاستيرادات واغراق السوق العراقية بشتي السلع الزراعية المستوردة وتقليل الاعتماد على الانتاج المحلي مما ادى إلى شلل القطاع الزراعي .

اما الصادرات الزراعية تشكل نسبة ضئيلة بالنسبة لمجموع الصادرات الكلية، وذلك لان العراق لايستطيع تصدير السلع الزراعية بسبب الظروف التي سبق ذكرها وبالتالي فانه يعتمد على الخارج لسد النقص الحاصل في الطلب حيث ارتكزت الصادرات العراقية الكلية بشكل أساس على النفط ونسب تصدير بسيطه من الاسماك واللحوم والوقود وزيوت التشحيم وجلود الحيوانات والسكاكر والعلك وسجاد

1) حسين سلمان جاسم , تحليل واقع الامن الغذائي وامكانية تحقيقة , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , (المجلد :16 / العدد :3) ,2014 , ص 175.

اغطيه ارضية وصوف اما الصادرات الزراعية اقتصرت على تصدير الفواكه والخضروات والسكر القهوة والشاى والكاكاو والتوابل وتوابعها والبذور الزيتية والاثمار الزيتية والنوى الزيتية بنسب قليله جدا.

سابعا –العراق ومنظمة التجارة العالمية

ان امكانية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية سوف يجعل الدولة تعاني من ضعف مؤسساتها الانتاجية وانخفاض مستوى الكفاءة ، وذلك لان تحديد التجارة في السلع الزراعية لا يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة وذلك باعتبار ان العراق مستورد صافي للغذاء بسبب عدم امكانية الانتاج المحلي من تغطية الطلب المحلي، وهذا سيؤدي إلى زيادة أعباءالمدفوعات في ظل محدودية موارده ولاسيما من النقد الاجنبي ، فظلاً عن انخفاض الايرادات الحكومية من الموارد المالية نتيجة لتقليص او الغاء التعريفة الكمركية التي كانت تفرض في السابق على وارداتها الزراعية ، اي ان ذلك سيؤدي إلى نمو استيرادات الدولة بمقدار اكبر من الصادرات [1] .

شروط انضمام العراق إلى WTO :-

تستلزم عملية الانضمام, القدرة على اجراء اصلاحات اقتصادية جذرية , ومن اجل تأهل العراق للآنضمام إلى منظمة التجارة العالمية لابد من ايفائه بشروط اكتساب العضوية والمتمثلة بما يأتي:

1. الالتزام بمستوى ادنى من سياسات الحماية التجارية ورفع الدعم عن الصادرات .
2. الغاء كل انواع القيود الكمركية جميعها والمفروضة على الاستيرادات.
3. تحرير قطاع الخدمات نحو العالم الخارجي اذ تصر المنظمة على تطبيق مبدأ عدم التمييز في قطاع الخدمات .
4. العمل على تطبيق سياسة زراعية مناسبة تعالج قضايا الدعم والسماح بدخول الواردات الزراعية إلى الاسواق المحلية .
5. على العراق اصدار وتطبيق قدر من التشريعات المتوافقة مع متطلبات الحد الادنى من الحماية لحقوق الملكية الفكرية المتفق عليها في اتفاقية اورغواي .
6. موائمة الاجراءات التجارية المطبقة محليا والمقاييس والمواصفات العالمية .
7. انجاز مسودة قانون الاجراءات الوقائية وايضا انجاز مسودة قانون الاجراءات المضادة لأغراق السوق .

1) ايفين ثامر نوري القوطجي ، واقع الصادرات الزراعية في بعض البلدان النامية في ظل تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية للمدة (1980-2010) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل ، 2011 ، ص 20.

8. التزام العراق بتنفيذ سياسات اصلاحية شاملة للاقتصاد بما يسمح بحرية حركة رؤوس الاموال والاستثمارات الخارجية[1] .

ثامنا - الاثار المتوقعة لاتفاقيات تحرير التجارة الدولية على القطاع الزراعي في العراق :-

ان رغبة انضمام العراق إلى (WTO) تعني تطبيق قواعد واحكام الاتفاقيات التجارية للمنظمة , والتي تؤثر بصفة مباشرة في السياسات والممارسات التجارية للدولة الراغبة في الانضمام ,وبالمقابل يمكن لتلك الدول ان تمارس حقوقها في اطار عضوية (WTO) بعد اكتسابها العضوية الكاملة , ويمكن بيان اهم الاثار المتوقعة على القطاع الزراعي للعراق وتجارتة الزراعية الخارجية كما يأتي:

1. يؤدي الغاء التعريفة الكمركية على الواردات الزراعية من قبل العراق التزاما باتفاقية الزراعة , إلى حرية وصول السلع والمنتجات الزراعية للدول الاعضاء في (WTO) إلى الاسواق المحلية العراقية , مما يحقق فائدة لتلك الدول لنفاذ منتجاتها الزراعية والغذائية إلى العراق بسهولة كذلك زيادة ايراداتها .

ويتوقع ان يحقق الغاء التعريفة الكمركية فائدة للعراق من خلال توفر المنتجات الزراعية والغذائية الاساسية مثل القمح والرز والبقوليات والسكر والزيوت وبعض المنتجات الحيوانية لسد الاحتياجات المحلية منها , اما بالنسبة إلى المنتجات الزراعية الاخرى التي يمكن لانتاجها المحلي ان يسد نسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي مثل الفواكه والخضر والتمور ,فإنه يتوقع ان تتعرض إلى خسائر في الامد القصير لمنافسة الواردات الاجنبية المثيلة لها والتي تتفوق عليها من ناحية السعر والنوعية , مما يؤدي إلى تراجع الانتاج المحلي من هذه المنتجات , ولكن يمكن الأفادة من هذا الوضع من خلال عامل المنافسة ودورة في رفع مستوى الانتاج الزراعي , وكذلك قد يحقق العراق فائدة من توفر المستلزمات الزراعية وانخفاض اسعارها نتيجة تخفيض الرسوم الكمركية عليها , مما يؤدي إلى زيادة وتطوير الانتاج الزراعي وانخفاض تكاليفه[2] .

2. استمرار انكشاف اقتصاد العراق بدرجة عالية على الخارج استيرادا وتصديرا واستنزاف جزء متزايد سنة بعد اخرى من دخله القومي عبر التجارة الخارجية .
3. اغراق العراق بالسلع ورؤوس الاموال من الاحتكارات الدولية التي ستوظف رؤوس اموالها في المجالات والقطاعات التي يرغب فيها رأس المال الدولي دون اي اعتبار لحاجات وضرورات التنمية الاقتصادية العراقية .

---

1) مروة خضير سلمان ، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى WTO، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، (المجلد : 22/ العدد:88) ، 2016 ، ص 340-341.

2) فاضل جواد دهش ، الاثار المترتبة عن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمي على مستقبل القطاع الزراعي ،مطبعة العزه / بغداد ، 2010 ، ص 256.

4. استمرار ارتفاع حجم البطالة ومن ثم استمرار تفاقم المشكلات الاجتماعية وذلك ،لأن الاعتماد على الاستيراد لسد حاجات الافراد الغذائية فأنه سيؤدي إلى صرف النظر عن الانتاج المحلي مما يدفع المنتجين إلى تقليل الانتاج المحلي بسبب انخفاض الارباح وبالتالي يؤدي ذلك إلى تسريح العاملين [1] .

و ان عدد من الاقتصاديين والمعنين بالعملية الاقتصادية يرون ان الوقت لازال غير مناسب لانضمام العراق إلى المنظمة وذلك بسبب جملة من الظروف والتحديات التي مر بها العراق والتي ترتب عليها تدمير شبة كامل لبناه التحتية اضافة إلى انخفاض حاد في مساهمة القطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

لقد جاءت منظمة التجارة العالمية بمجموعة من المتطلبات والتي تهدف بمجملها إلى تحرير التجارة والاستثمار الاجنبي وخصخصة القطاع العام ,وان هذه المتطلبات سوف تؤدي إلى حالات من الكساد والبطالة ونقص في ايرادات الدولة مما يؤثر على قدرة الدولة في الانفاق العام وخاصة في ميادين الصحة , التعليم والامن , حيث تستطيع المنظمة في الاجل الطويل التحكم في الاقتصاد الداخلي . [2]

1) مروة خضير سلمان ، مصدر سابق ، ص 344.

2) حالوب كاظم معلة وسلام نعمة محمد ,انظمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وفرص نمو القطاع الزراعي ,مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ,(المجلد:16/ العدد:60) ,2010,ص 120.

المبحث الثالث

آثار سياسة الإغراق على الانتاج الزراعي

إنّ ما أصاب العراق من تدهور قد شمل جميع قطاعاتة وقد نال القطاع الزراعي نصيبه من هذا التدهور والتخريب , فقد ارتفعت تكاليف مدخلات الانتاج بشكل كبير جدا,وبالمقابل ادى تحرير التجارة وفتح الحدود إلى دخول المحاصيل الزراعية إلى العراق .

هذه العوامل وغيرها ادت إلى ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي المحلي وان الاسعار اصبحت لاتغطي تكاليف الانتاج بسبب دخول المحاصيل المستوردة دون قيد او شرط ,وبالنتيجه اصبحت المحاصيل الزراعية المحلية غير قادرة على منافسة المحاصيل المستوردة لكون الاخيرة اقل سعر علما ان المحاصيل المحلية ذات نوعية افظل ,الا ان المستهلك اتجه نحو المستورد لكونها تتلاءم ومستوى دخله . أي ان سياسة الاغراق اثرت سلبا على القطاع الزراعي ويمكن توضيحها من خلال عرض تحليلي لبعض المحاصيل الاساسية في العراق :-

اولا – محصول القمح

القمح مادة غذائية اساسية تستخدم بشكل يومي , وهو محصول حيوي غذائي مهم لعدد كبير من سكان العالم ومنها العراق اذ يشكل مصدرا غذائيا لاكثر من 35%من سكان العالم , والحاجة له متزايدة بسبب تزايد اعداد السكان لذلك من الضروري التوسع في زراعته وتحسين الانتاج والاهتمام بهذا المحصول في غاية الاهمية.

ان على الرغم من زراعة محصول القمح منذ القدم فلايزال يعاني من مشاكل انتاجية كثيرة وقد انعكس ذلك على انخفاض غلة الدونم منه عند مقارنته مع الدول المتقدمة وهذه المشاكل يمكن ارجاعها إلى مسبباتها الرئيسة فيما يخص طرائق الزراعة وخدمة المحصول ومشاكل التربة اضافة إلى اختلاف اصناف الحنطة المزروعة ،والتي تتطلب في بعض الاحيان خصوصية في زراعتها وتجاوبها للسماد وكميات البذور وغيرها, وفيما يأتي جدول (8) يوضح ذلك :-

الجدول (8)

المساحات المزروعة والانتاجية والانتاج لمحصول القمح في العراق

للمدة (2000- 2016) (1000 طن)

السنة	المساحه (الف دونم)	الانتاجية او الغله (كغم / دونم)	الانتاج (الف طن)
2000	430	242	1040
2001	5217	425	2219
2002	6594	393	2589
2003	6854	340	2329
2004	6159	298	1832
2005	6410	348	2228
2006	6054	378	2286
2007	6279	351	2202
2008	5741	219	1254
2009	5049	337	1700
2010	5543	495.8	2748
2011	6542	429.3	2808
2012	6914	539.6	3062
2013	7376	549.3	4178
2014	8528	592.8	5055
2015	4146	637.9	2645
2016	3698	825.7	3052

المصدر : وزارة الزراعة / قسم الاحصاء للسنوات (2000 – 2016)

الشكل (1)

مخطط بياني لمحصول القمح بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول للسنوات

(2016 – 2000)

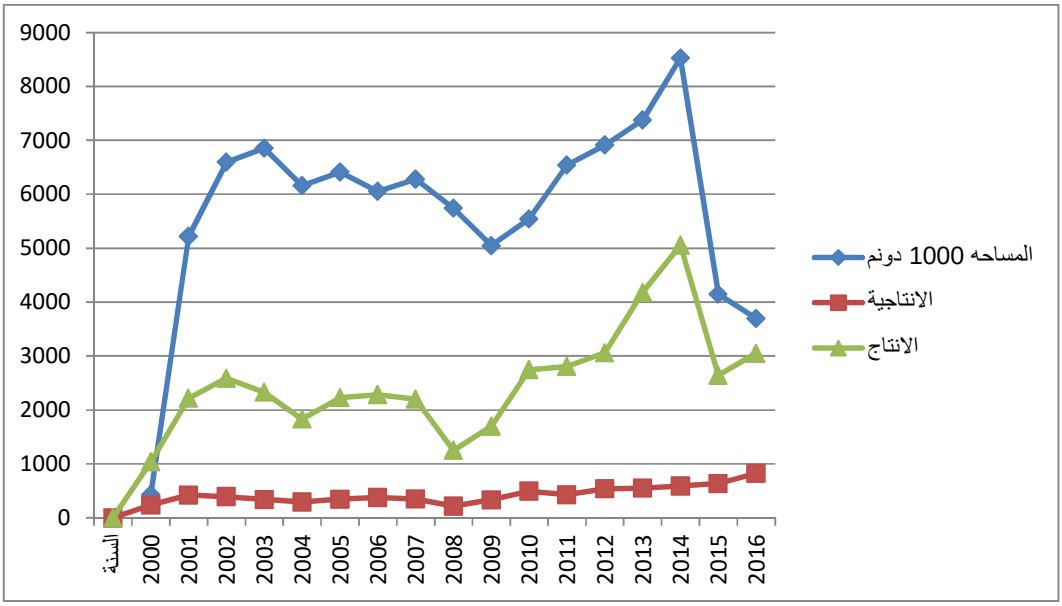

يتضح لنا من الجدول (8) ان المساحة المزروعة بالقمح قد اتسمت بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا من سنة إلى أخرى , فمن سنة 2000 إلى سنة 2016 شهدت المساحة المزروعة تذبذبا فقد كانت سنة 2014 اعلى مساحة اذ بلغت (8528) الف دونم ,وان ادنى مساحة كانت سنة 2000 اذ بلغت (430) الف دونم ,ولكن نلاحظ مع مرور السنوات المساحة المزروعة اخذت بالتزايد وهذا يعني توجه المزارعين نحو زراعة محصول القمح، لان اسعارها مجزية ولان اصحاب الاراضي الديمية مجبرين وليس مخيرين بسبب موضوع الامطار التي تجبرهم على زراعة القمح والشعير حصرا.

وفيما يخص الانتاج فقد شهد هو الاخر تذبذبا تبعا لتذبذب المساحة المزروعة فظلا عن تذبذب الامطار, إذ إن هناك اكثر من نصف المساحة المزروعة بالقمح تعتمد كليا على الامطار ,لذا نلاحظ انه في مواسم سقوط الامطار بكميات مناسبة فإن الانتاج سيرتفع والعكس صحيح , ومن الجدول نفسه اتضح ان افظل انتاج كان في سنة 2014 اذ بلغ الانتاج (5055) الف طن الا ان كمية الانتاج هذه حققت تقريبا اكتفاء ذاتي في ذلك العام ،وادنى كمية انتاج كانت في سنة 2000 فقد بلغ الانتاج (1040) الف طن بسبب تدهور انتاج القمح ،فظلاً عن العقوبات الاقتصادية المفروض على العراق انذاك مما أدى إلى تدهور الزراعة وعلى الرغم من اهتمام الدولة انذاك بالزراعة بسبب العقوبات والاعتماد ذاتيا على الزراعة المحلية بسبب توقف الاستيرادات الا ان تخلف وسائل الزراعة واستخدام الزراعة التقليدية والاعتماد على اصناف ذات انتاجية قليلة كان له الاثر في انخفاض الانتاجية والذي انعكس على حجم الانتاج من القمح .الا ان استخدام

العامل التكنولوجي والاصناف المحسنة بالسنوات الاحقه اتى ثماره والذي انعكس على ارتفاع الانتاجية والانتاج الزراعي ، ولاننسى ايضا سوء الاحوال الجوية وارتفاع درجات الحرارة التي كانت سبباً في انخفاض الانتاج حيث ان القمح من المحاصيل التي تحتاج إلى المياه بكثرة .

إن زيادة الاستيرادات كانت بسبب زيادة الطلب المحلي على القمح باعتبارة وجبة اساسية في غذاء المواطنين وعدم قدرة الانتاج المحلي من سد حاجة الكمية المطلوبة أي ان الكمية المطلوبة اكبر من الكمية المعروضه ,أضف إلى ذلك عدم وجود قيود امام البضائع المستوردة إلى العراق , أي كما ذكرنا سابقا ان ادنى انتاج كان في سنة 2000 حيث بلغ (1040) ألف طن , ثم اخذ بالارتفاع من 2001 إلى 2003 حيث وصل إلى (2329) ألف طن و عام 2003 هذا يعود إلى انخفاض تكاليف الانتاج بسبب دعم الدولة وقيامها بتوفير مستلزمات الانتاج الضرورية للمزارعين وزيادة الاعتماد على الانتاج المحلي حيث ان هذه المدّة كانت غير مستقرة بسبب الظروف السياسية التي تعرض لها العراق حيث كان الاعتماد بنسبة اكبر على الانتاج المحلي من اجل سد الطلب المحلي على الغذاء , ولكن في عام 2004 انخفض الانتاج إلى (1832) ألف طن وذلك بسبب امتداد تاثير الحرب التي تعرض لها العراق في عام 2003 وامتداد تأثيرها إلى 2004 , الا ان الانتاج عاد للأرتفاع إلى سنة 2007 حيث بلغ (2202) ألف طن , ولكن بعد سنة 2007 اخذ الانتاج بالانخفاض والارتفاع من سنة 2008 إلى 2016 أي تحسن الانتاج بشكل افظل بعد عام 2008 حيث وصل في عام 2013 إلى (4178) ألف طن وفي 2014 وصل إلى (5055) ألف طن.

كذلك بالنسبة للمساحه المزروعة اخذت بالتزايد وذلك يعود إلى زيادة اهتمام وزارة الزراعة حيث أطلقت مشاريع لزيادة إنتاجية الدونم لمحصول القمح، منها المشروع الوطني لتقنيات الري الحديثة الذي يوفر للفلاحين منظومة ري بالرش الثابت والمتحرك، وبسعات متنوعة وفقاً لطبيعة الأرض الزراعية والمساحة، إضافة إلى العناصر الصغرى المتمثلة بالأسمدة التي تُوزّع بين الفلاحين لمضاعفة كميات الإنتاج من أراضيهم إلى ثلاثة أضعاف وبالمساحة ذاتها مما يشجع المزارعين على زيادة انتاجهم , والشكل (1) يوضح ذلك.

ثانيا – محصول الرز

يعد من المحاصيل الصيفية ويتصدر المرتبة الثانية بعد محصول القمح من حيث اهميتة كغذاء, ويعد الرز من الوجبات رئيسة على المائدة العراقية , وان العراق من اهم البلدان الزراعية المؤهلة لزراعة الرز بكل انواعه ,فظلا عن تميزه بانتاج انواع نادرة منه تعرف ب" العنبر" وذلك لجملة من الاعتبارات ابرزها درجات الحرارة المرتفعة لشهور عده وتوفر اراض خصبة ووفرة المياة المتمثلة بنهري دجلة والفرات.

الا ان مساحات زراعة الرز انخفضت إلى نحو 40% عن مستواها السابق في عام 2013 والسبب يعود إلى قلة المياة والازمات السياسية والاقتصادية والامنية التي شهدها العراق بعد عام 2003 , والجدول (9) يوضح ذلك :-

جدول (9)

المساحات المزروعة والانتاجية والانتاج لمحصول الرز في العراق

للمدة (2000- 2016) (1000 طن)

السنة	المساحه 1000 دونم	الانتاجية او الغله (كغم / دونم)	الانتاج 1000 طن
2000	16	738	12
2001	11	436	4
2002	216	895	193
2003	122	702	81
2004	351	711	250
2005	428	721	308
2006	502	723	363
2007	497	789.8	392
2008	339	731.9	248
2009	219	787.6	173
2010	191	812.1	155
2011	263	891.2	235
2012	318	1133.5	361
2013	383	1177.2	451
2014	317	512.2	403
2015	110	988.9	109
2016	154	1175.5	181

المصدر : وزارة الزراعة / قسم الاحصاء للسنوات (2000 – 2016)

الشكل (2)

مخطط بياني لمحصول الرز بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول للسنوات

(2016 – 2000)

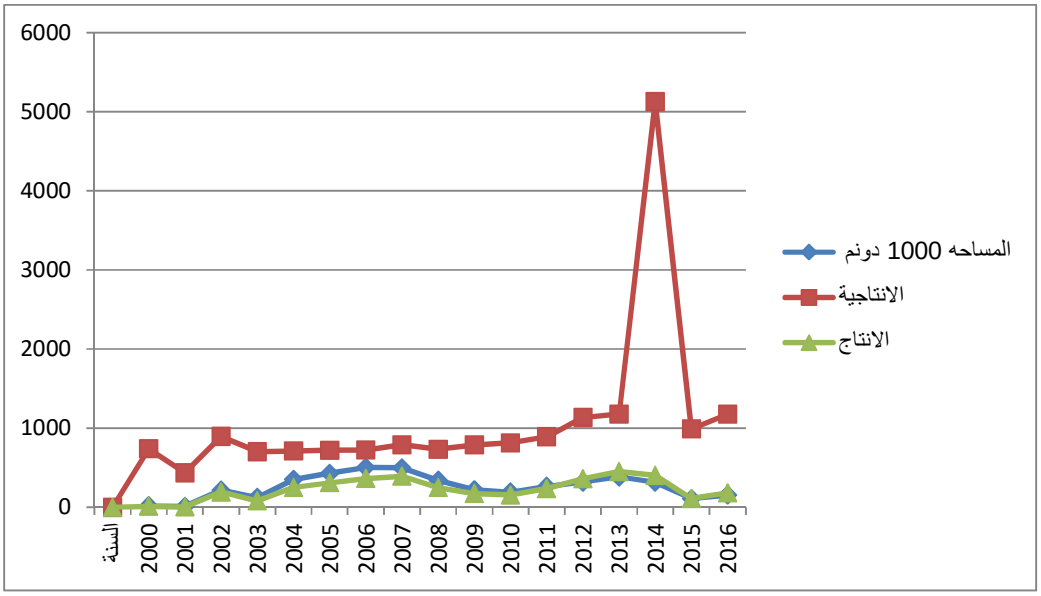

ويلاحظ من خلال الجدول (9) ان الانتاج في حالة تذبذب بين ارتفاع وانخفاض حيث بلغ اعلى انتاج في سنة 2013 حيث بلغ الانتاج (451)ألف طن وذلك يعود إلى زيادة اهتمام وزارة الزراعة حيث اهتم المعنيون باجراء دراسات حول زيادة غلة المساحات المزروعة عن طريق زراعة اصناف من الرز تكون ذات انتاجية عالية ومدة نمو قصيرة فظلاً عن انشاء مراكز بحثية زراعية من اجل اجراء دراسات وبحوث تتعلق بالرز وكيفية زيادة الانتاجية , وادنى انتاج كان في سنة 2001 حيث بلغ الانتاج (4)ألف طن بفعل تقليص الحصص المائية وارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف الخدمات الزراعية المقدمة للفلاح, اما بالنسبة إلى بقية السنوات كان حجم الانتاج منخفض فقد بلغ في عام 2000 (12) ألف طن أي ان الانتاج من سنة 2000إلىسنة 2011 لم يتجاوز(3000) ألف طن فقد بلغ الانتاج في سنة 2002 (193) ألف طن وفي سنة 2003 (81) ألف طن وفي سنة 2004(250) ألف طن ومن سنة 2004 إلى 2007 تراوح الانتاج بين (250-392) الف طن وفي سنة 2008 إلى سنة 2011 لم يتجاوز الانتاج (248) الف طن ولكن نلاحظ ان الانتاج ارتفع بشكل طفيف في السنوات 2012-2014 حيث وصل إلى (451) ألف طن وذلك بسبب العوامل التي تم ذكرها سابقا .

اما المساحة المزروعة شهدت ايضا تذبذب حيث سجلت ادنى مساحة في عام 2001 حيث بلغت المساحة المزروعه (11) ألف دونم وسجلت سنة 2006 أعلى مساحه بلغت (502) ألف دونم وإذا ما قارنا المساحة المزروعة بالانتاج للسنة نفسها البالغ انتاجها (392) ألف طن , نرى ان هناك هدراً كبيراً

في المحصول من ناحية المساحة المزروعة والموارد والمستخدمات الانتاجية وذلك عندما نقارن سنة 2013 حيث كانت مساحة الاراضي المزروعة (383) ألف دونم وكان حجم الانتاج في نفس السنة (451) ألف طن ,أي ان مخرجات الانتاج كانت اكبر من المدخلات أي حققت هذه السنة ارباحا , وكذلك سنة 2014 حيث بلغت المساحة المزروعة (317) ألف دونم اما الانتاج بلغ (403) ألف طن , والشكل(2) يوضح ذلك.

ولكن نلاحظ من خلال الجدول (9) ان السنوات الأخرى كانت المساحة المزروعة فيها اكبر من حجم الانتاج أي ان مدخلات الانتاج الزراعية كانت اكبر من مخرجات الاراضي المزروعة ,هناك هدر في استخدام الموارد وعدم استغلال الاراضي بشكل جيد مما ادى إلى قلة الانتاج المحلي والاعتماد على الاستيراد لسد حاجة الطلب المحلي وكما ذكرنا سابقا ان اهمال الدولة للقطاع الزراعي وعدم تقديم العون والدعم الذي يحتاجه يمثل عائقا امام تطور القطاع الزراعي. ان نسبة اغراق السوق بمحصول الرز المستورد زادت بسبب عدم وجود قيود امام المحاصيل المستوردة ومع زيادة حجم السكان وزيادة الطلب على السلع الاستراتيجية ادى ذلك إلى زيادة الاستيرادات .

ثالثا – محصول البطاطا

يعد محصول البطاطا احد المحاصيل الاستراتيجية الغذائية الخمسة في العالم , وهو اكثر المحاصيل الغذائية انتاجا وتنتشر على نحو واسع ,لأنها تعد مصدراً رخيصاً للطاقة لاحتوائها على نسبة عالية من المواد الكاربوهيدراتية ,ادخل هذا المحصول إلى العراق في اوائل القرن العشرين , يعد محصول البطاطا من المحاصيل الرئيسة المهمة بعد محصولي القمح والرز ,من حيث كمية الانتاج والاستهلاك , والبطاطا لها قابلية التكيف لمختلف الظروف المناخية مما جعل زراعتها تنتشر في معظم بلدان العالم , ومما زاد اهميتها ايضا زراعتها في عروتين ربيعية وخريفية من السنة نفسها لأن دورة انتاجها لا تتعدى (120) يوما , فيمكن توفيره للاستهلاك في الاسواق على مدار السنة وخصوصا بعد خزنه في المخازن المبردة الحديثة لمدد طويلة لديمومة تسويقه على مدار كل الفصول,واشارت الدراسات الزراعية إلى زيادة الاقبال في العراق في السنوات الاخيرة على استهلاك البطاطا إذ اصبح من غير الممكن الاستغناء عنها في أي مطبخ عراقي , وعلى الرغم من العمل على تطوير التكنولوجيا الزراعية والتقدم العلمي لرفع كفاءة الانتاج الزراعي ظل محصول انتاج البطاطا منخفضا , ونتيجة لضعف الانتاج ادى ذلك إلى زيادة المساحات المزروعة من البطاطا لمواجهة زيادة الاستهلاك مما ادى إلى زياد احتياجها إلى تقاوي البطاطا وزيادة كلفة الانتاج لارتفاع الاجور وزيادة اسعار مستلزمات الانتاج الاخرى مثل المبيدات والاسمدة والالات الزراعية.والجدول (10) يوضح ذلك :-

جدول (10)

المساحات المزروعة ومعدل غلة الدونم والانتاج لمحصول البطاطا في العراق

للمدة (2000- 2016) (1000 طن)

السنة	المساحه 1000 دونم	الانتاجية او الغله (كغم / دونم)	الانتاج 1000 طن
2000	154	3524	544
2001	152	4092	622
2002	168	4609	774
2004	154	4071	629
2005	203	3964	807
2006	179	4414	794
2007	133	4490	597
2008	132	2642	348
2009	78	2832.6	223
2010	52	3929.5	204
2011	161	3445.5	557
2012	173	3368.9	586
2013	151	4265.0	647
2014	106	3761	402
2015	24	6653	162
2016	31	5999.6	190

المصدر : وزارة الزراعة / قسم الاحصاء للسنوات (2000 – 2016)

الشكل (3)

مخطط بياني لمحصول البطاطا بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول للسنوات

(2016 – 2000)

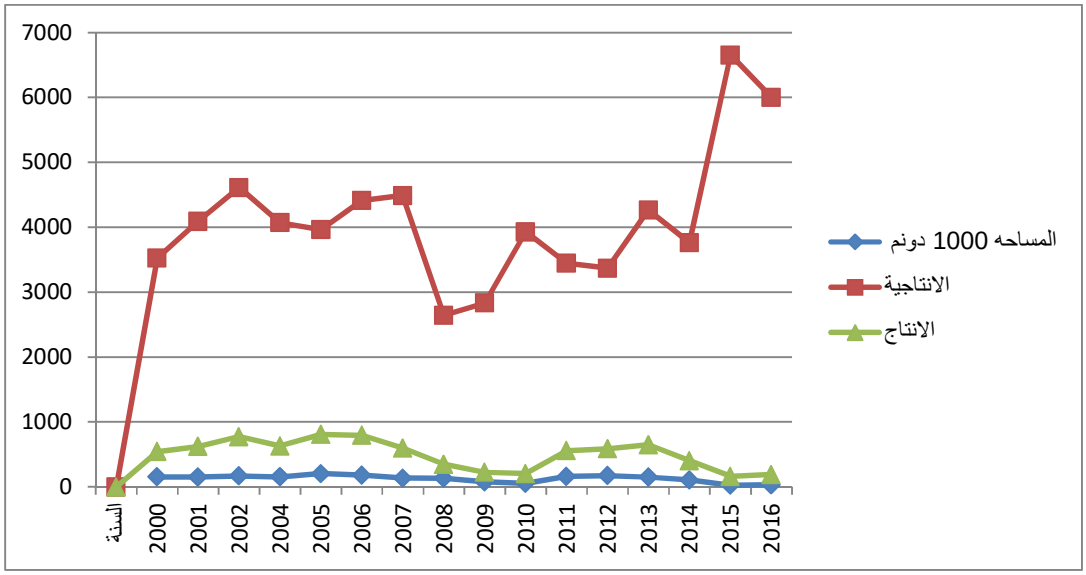

من خلال الجدول (10) نلاحظ ان اعلى كمية انتاج سجلت في عام 2005 حيث بلغ الانتاج (807) ألف طن وكانت المساحة المزروعة في نفس العام (203) ألف دونم وهذا يعني ان انتاجية الارض جيدة في هذا العام وذلك يرجع إلى تحسن الظروف المناخية في هذه السنه وكانت هناك عناية بالزراعة اكثر من حيث الدعم وتقديم القروض الزراعية للفلاحين ، اما اقل كمية انتاج فكانت في عام 2015 ، حيث بلغت كمية الانتاج (162) ألف طن وكانت المساحة المزروعة في نفس السنة بلغت (24) ألف دونم وهي مساحة قليلة جدا مقارنة بحجم الطلب على البطاطا وكان سبب تراجع حجم الانتاج هو انعدام مصادر الطاقة وضالتها وقلة الموارد المائية وانفتاح الحدود امام المحاصيل المستوردة بصورة غير قانونية , نلاحظ ان كميات الانتاج من سنة 2000 إلى 2007 كانت جيدة مقارنة بالسنوت التي تلتها حيث بلغت كمية الانتاج مابين (544-807) ألف طن خلال هذه السنوات , اما بعد 2007 نلاحظ ان الانتاج انخفض عن السابق حيث تراوح مابين (162-647) ألف طن خلال السنوات 2008 إلى 2016، اما اعلى مساحة مزروعة فكانت في سنة 2005 حيث بلغت (203) ألف دونم واقل مساحة كانت في عام (2015) حيث كانت المساحة المزروعة (24) ألف دونم ومن ثم تلتها سنة 2016 وكانت المساحة المزروعة (31) ألف دونم . والشكل (3) يوضح ذلك .

رابعا – محصول الطماطة

تتصدر الطماطة المرتبة الثانية من حيث الاهمية بين محاصيل الخضروات بعد البطاطا ، إلاّ ان انتاج الطماطة في العراق يشهد تحديا كبيرا نتيجة نقص المياه وارتفاع نسب الملوحة في مياه الري وعدم توفر المبيدات والاسمدة الكيمياوية ، ويتم انتاج الطماطة في الشتاء من صحراء الزبير والسماوة وفي الربيع من مزارع الديوانية والنجف وكربلاء وخلال الصيف من مناطق الكوت والنعمانية ثم مناطق ديإلى والخالص وفي الخريف من مناطق كركوك وسنجار والموصل .

جدول (11)

جدول يوضح المساحات المزروعة ومعدل غلة الدونم والانتاج لمحصول الطماطة في العراق

للمدة (2000- 2016) (1000 طن)

السنة	المساحه 1000 دونم	الانتاجية او الغله (كغم / دونم)	الانتاج 1000 طن
2000	309	3197	989
2001	319	4132	1321
2002	175	2959.1	520
2004	266	3711.8	988
2005	268	3502.8	939
2006	263	3958.5	1042
2007	238	4004.5	954
2008	210	3810.5	802
2009	218	4182.2	913
2010	212	4592.2	1013
2011	244	4339.4	1059
2012	235	3258.7	768
2013	214	4212.8	903
2014	139	5532.4	770
2015	92	4224.4	388
2016	57	5017.8	286

المصدر : وزارة الزراعة / قسم الاحصاء للسنوات (2000 – 2016)

الشكل (4)

مخطط بياني لمحصول الطماطة بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول للسنوات (2016 – 2000)

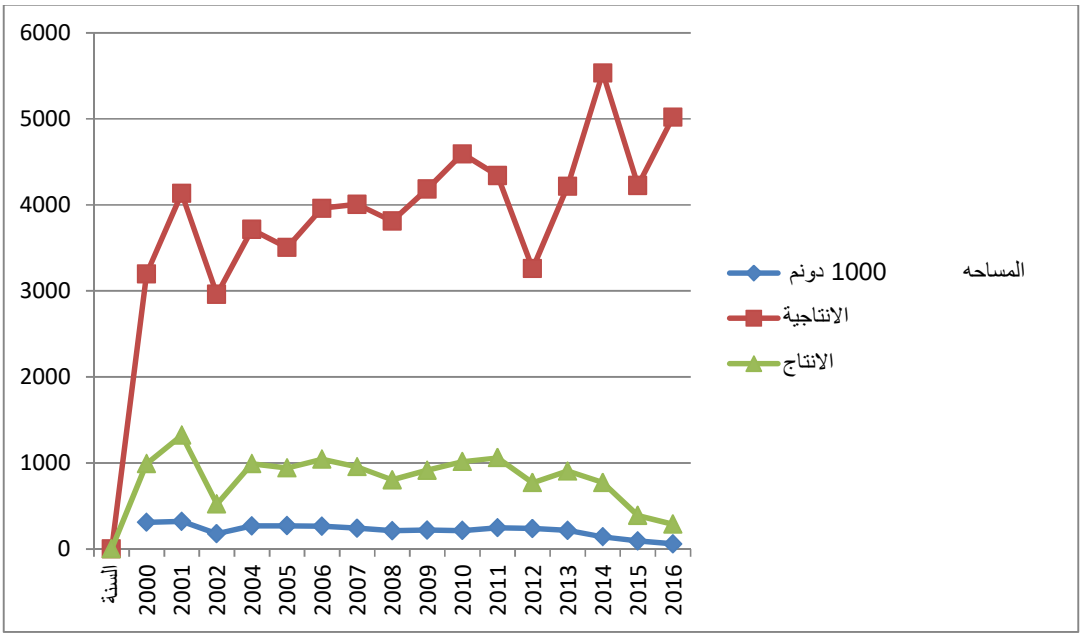

نلاحظ من خلال الجدول (11) والشكل (4) ان اعلى المساحات المزروعة كانت في سنة 2001 حيث كانت المساحات المزروعة (319) ألف دونم وادنى المساحات المزروعة كانت في سنة 2016 حيث بلغت المساحات المزروعة(57) ألف دونم بسبب زيادة الاعتماد على الطماطه المستوردة لسد حاجة الطلب المحلي في ظل ضآلة حجم الانتاج المحلي الذي يكاد يكفي لسد طلب فئة قليلة ، اما بالنسبة لكمية الانتاج فقد كانت سنة 2001 حيث بلغ الانتاج (1321) ألف طن في حين ان سنة 2016 كانت كمية الانتاج (286)ألف طن.

شهدت سنة 2016 ارتفاع مفاجئ وسريع في اسعار الطماطة حيث ارجع البعض اسباب ارتفاع اسعار الطماطة إلى ان احدالمحاصيل المنافسة في العرض للطماطة هو الخيار حيث اتجه المزارعين في السنوات الاخيرة الى زراعة الخيار في البيوت البلاستيكية بدلا من الطماطة وذلك لطول موسمه الانتاجي وارتفاع اسعاره ووفرة انتاجيته واقل تعرض للتلف من الطماطة . فكما معلوم في عرض المحاصيل المتنافسة عند ارتفاع سعر السلعة المنافسة فأن ذلك يؤدي الى انخفاض العرض على السلعة الاولى ، مما ادى الى انخفاض انتاج الطماطة وارتفاع اسعارها ، ولكن هذا الارتفاع قد يحفز الفلاحين للعودة لزراعة الطماطة بالاضافة الى جشع التجار وسلسلة الوسطاء الذين يشترون الخضروات من المزارعين بأسعار منخفضة ثم بيعها بعد ذلك إلى المواطنين بأسعار مرتفعة ، في حين يرى بعضهم الآخر السبب هو ارتفاع

اسعار مستلزمات الانتاج وخاصة الاسمدة والاقبال على الزراعات التصنيعية بعد تعاقد الشركات مع المزارعين على المحصول لعمل معجنات وصلصة مما ادى إلى تراجع المعروض ، كما أن محصول الطماطة غير قابل للتخزين وسريع التلف اي يمكن ان نقول ان اسباب ارتفاع اسعار الطماطة الذي حصل يمكن ارجاعه إلى غياب الرقابة على اسواق الخضروات وتعدد الوسطاء اضافة إلى ان منتجات الطماطة التي يتم عرضها في السوق حاليا تكون من انتاج ([*]الصوب الزراعية) وان تكاليف زراعة الصوب للطماطة مضاعفة واكبر من تكاليف الزراعة العادية .

بصوره عامه نستطيع القول ان المحاصيل الزراعية عامه والمحاصيل الزراعية التي تم تناولها في هذا البحث بصورة خاصة تعاني من ارتفاع الاستيرادات تفوق الانتاج المحلي وذلك يرجع كما ذكرنا سابقا إلى وعدم وجود مؤسسات زراعية تسهل امر المزارع من حيث حصوله على المياه والبذور والاسمده والمكائن والطاقه , وايضا انخفاض مناسيب نهري دجله والفرات اثرت بشكل كبير على زراعة هذه المحاصيل التي تحتاج إلى المياة بكميات كبيره أضف إلى ذلك سوء الاحوال المناخية وقلة الامطار واحتلال داعش لكميات كبيرة من الاراضي الزراعية وتعرضها للتصحر كل هذا العوامل ادت إلى زيادة اغراق السوق بالمحاصيل المستوردة.

خامسا - اثبات ظاهرة الاغراق السلعي من خلال هامش الاغراق :-

تركز هذه الفقرة على واقع ظاهرة الاغراق السلعي في العراق من خلال اثبات هامش الاغراق , ولكن هذه العملية صعبة لجميع السنوات بسبب عدم توفر البيانات ،لذا تم الاعتماد على استخراج هامش الاغراق ونسبته لعام 2017 فقط وكالاتي :-

1 - تحديد حجم الاغراق

هناك العديد من الدول التي تمارس ظاهرة الاغراق تجاه العراق لأسباب عديدة تم ذكرها في المباحث السابقه ومن هذه الدول (تركيا - ايران - سوريا - الاردن) ولصعوبة الحصول على القيمه العادية في هذه الدول ركزنا بحثنا على ايران وتركيا من اجل معرفة حجم الاغراق التي تمارسه هذه الدول اتجاه الاغراق ونسبة هامش الاغراق . علما ان جميع هذه الحسابات تقع بين الحد الادنى والحد الاعلى .

2- تحديد الضرر

من أهم اضرار الاغراق السلعي

- اضطرار المزارعين إلى تخفيض اسعارهم , مما يعرضهم للخسارة.
- انخفاض عدد المزارعين المحليين .
- ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي.

* ويقصد بها (امكانية انتاج الطماطة في غير موسمها اي توضع في بيوت محمية لغرض حمايتها من الظروف الجوية الغير مناسبة).

- ضعف امكانية المزارعين لتخزين منتجاتهم الزراعية.

3- العلاقه السببية :- التي تربط بين حجم الاستيرادات والضرر الذي لحق بالانتاج المحلي في العراق حيث توجد علاقة قويه تربطهما.

4- نسبة هامش الاغراق :- لتحديد نسبة هامش الاغراق نستعين بالمخطط الاتي :-

المرحلة الاولى:

1. نسبة الرسوم الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية.
2. اجور الفحص للطن الواحد في النقاط الحدودية.
3. الضريبة الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية.
4. طابع مالي للطن الواحد في النقاط الحدودية.
5. سعر التصريح للطن الواحد في النقاط الحدودية.

↓

المرحلة الثانية :

1. اجور التفريغ للطن الواحد في النقاط الحدودية.
2. الرسوم الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية. (حاصل جمع المرحلة الأولى)
3. اجور التحميل للطن الواحد في النقاط الحدودية.

↓

المرحلة الثالثة :

1. اجور نقل للطن الواحد من النقاط الحدودية إلى اسواق الجملة.
2. اجور تفريغ وتحميل في اسواق الجملة.
3. عموله او اجور اسواق الجملة من اسعار الخضروات.
4. ربح الطن الواحد لبائع الجملة.

↓

المرحلة الرابعة:

1. التكاليف الكلية للطن الواحد من النقاط الحدودية إلى اسواق الجملة بدون حمولة او أجور اسواق الجملة.
2. التكاليف الكلية للكيلو غرام الواحد النقاط الحدودية إلى اسواق الجملة بدون حمولة او أجور اسواق الجملة .[1]

1) شكر حسن محمد علي , مصدر سابق ,ص 86.

جدول (12)

احتساب الاغراق السلعي للمحاصيل والخضروات في العراق لعام 2017

المنتج	منتج مماثل	سعر التصدير (دينار) *	القيمه العاديه (دينار) **	مقدار الاغراق ***	هامش الاغراق ****	نسبة هامش الاغراق % *****
الرز	تركيا	1146.6	1568	421.4	0.36	36
القمح	تركيا	639.9	800	160.1	0.25	25
البطاطا	ايران	562.4	450	-112.4	-0.19	-19
الطماطه	ايران	424.6	300	-124.6	-0.29	-29

(1)

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (5)

* سعر التصدير = اسعار الخضروات والحبوب في اسواق الجمله – التكاليف الكلية من النقاط الحدودية إلى أسواق الجمله .

** هو سعر بيع في الدوله المصدرة

*** القيمة العادية – سعر التصدير

**** مقدار الاغراق / سعر التصدير

***** (مقدار الاغراق / سعر التصدير) * 100

من خلال الجدول (12) يظهر نسبة هامش الاغراق السلعي في العراق مع الدول المجاوره (ايران وتركيا) لعام 2017 , حيث يتبين ان نسبة هامش الاغراق كانت 36% بالنسبه للرز و25% بالنسبة للقمح المستورد من تركيا ,وهي ان هامش الاغراق اذا تجاوز 2% يعتبر هناك اغراق ويجب اتخاذ التدابير اللازمه لمكافحته , ان البطاطا والطماطة المستوردة من ايران لم تتجاوز 2% وهذا يعني لايوجد اغراق في هذه المحاصيل وذلك بسبب انخفاض قيمة الريال الايراني لان ذلك يعني ان اسعار الطماطة والبطاطا في ايران ارخص من اسعارهما في الدولة المستوردة (العراق)اي ان المحاصيل الزراعية تكون ارخص من وجهة نظر الخارج ممايؤدي إلى زيادة الطلب على البطاطا والطماطة في ايران لأن تكاليف انتاجها عالية وتحتاج الى ايدي عاملة كثيرة وتكون غير مجزية للفلاح العراقي لان المستورد ارخص من المحلي اي ان العراق لايمتلك ميزه نسبية في انتاج هذين المحصولين . ولان العراق يعتمد في استيراد البطاطا والطماطه على ايران بنسبة 90% , ويعتمد في توفير الرز والقمح على تركيا بنسبة 70% لهذه ركزنا في دراستنا على هذه الدول.

1) شكر حسن محمد علي , مصدر سابق , ص87

ومن الجدير بالذكر ان قبل سنة 2016 لم تكن هناك رسوم كمركية على البضائع المستورده حيث كانت تؤخذ 5% على كل البضائع وتسمى رسوم اعمار العراق . وفي 2016/1/19 طبقت هيئة الكمارك العراقيه قانون التعرفه الكمركيه حيث بلغت 10% على البطاطا والطماطة و5% على الرز والقمح بأعتبارها سلع استراتيجيه .

سادسا – اسباب انخفاض مستوى الانتاج الزراعي في العراق

يتضح لنا من خلال الاحصائيات الواردة في هذا المبحث ان الانتاج الزراعي دون المستوى الذي يمكن ان يبلغه , فالكفاءة الانتاجية للعامل الانتاجي (سواء اكان الدونم الواحد من الأرض او العامل الواحد من العمال المشتغلين في الزراعة) منخفضة ,فضلا عن رداءة نوعية الانتاج , ولا يعتني بانتخاب الانواع الجيدة التي يزرعها في التربة حتى لو انتخب نوعا جيدا فإنه لايوليها العناية اللازمة , فاهمال الفلاح للتربة أدى إلى خفض انتاجية الارض أولا ثم تحويلها إلى أرض عقيمة بمرور الزمن حيث فقدت خصوبتها او قدرتها على الانتاح . ويعود اسباب تقلب الانتاجية او تذبذبها إلى :-

1. عدم استخدام الفلاح لاساليب الارواء الصحيحة واهماله تصريف المياه الزائدة عن حاجة النبات مما يؤدي إلى تراكم الاملاح . [1]
2. عدم تقييد الاستيراد ,حيث ان تقييد الاستيراد يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتوجات المحلية مما يحفز المزارعين على زيادة الانتاج وتحسين قوتها التنافسية مع المنتوجات الاجنبية المستوردة وخصوصا من ناحية الاسعار , الا انه بعد سنة 2003 فتحت الحدود ابوابها امام البضائع المستوردة رخيصة السعر وذات النوعية الجيدة .
3. عدم دعم الدولة للصادرات الزراعية حيث ان مثل هذا الدعم يؤدي إلى تشجيع المزارعين من اجل زيادة الانتاج بهدف التصدير وتوسيعه وتطويره . [2] بالاضافة إلى انه عدم وجود صادرات زراعية سينعكس على نقص النقد الاجنبي اللازم لدعم وتمويل التنمية الزراعية الاقتصادية وشراء الالات اللازمة ومدخلات الانتاج من اجل زيادة الانتاج . [3]

1) عبدالوهاب مطر الداهري , التحليل الاقتصادي لعمليات الانتاج الزراعي , مطبعة العاني / بغداد , ط2 , 1969, ص 196.
2) منذر خدام , الاقتصاد الزراعي , وزارة الثقافة / دمشق , 2000 , ص 390.
3) رحمن حسن الموسوي , الاقتصاد الزراعي , دار اسامة للنشر والتوزيع / عمان , 2013 , ص 201.

سابعا- معالجة الاغراق في العراق

إن مكافحة الاغراق هو قرار سياسي قبل ان يكون قراراً اقتصادياً، لذا على الحكومة العراقية أتخاذ الاجراءات المناسبة من اجل حماية المزارعين وحماية المستهلكين وامن الدولة الداخلي . ومن اجل مكافحة الاغراق لا بد أتخاذ الاجراءات التالية :-

1- ضرورة تشكيل لجان رقابية في المنافذ الحدودية من اجل مراقبة السلع المستوردة والمصدرة , وينبغي ان تتميز هذه اللجان بالحرفية العالية والنزاهة والشفافية المطلوبة.
2- تنظيم عملية الاستيراد ومنع دخول السلع الغير مطابقة لمواصفات الجودة والنوعية ومنع دخول السلع المماثله للمنتجات المحلية او تقليلها عن طريق التعريفة الكمركية العالية .
3- دعم مدخلات الانتاج الزراعي رئيسة وتشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة .
4- تفعيل القوانين الخاصة بالاغراق وحماية المنتج المحلي وحماية المستهلك وتطبيق قانون حماية المنتجات العراقية الذي تم المصادقه عليه في 2010/2/11. [1]
5- تفعيل وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني التي تكافح الاغراق وذلك عن طريق رفع تقارير شهرية للسلع المستوردة التي تكون اسعارها اقل بكثير من سعر المنتج المحلي المماثل .
6- يجب استخدام الرسوم القيمية والمركبة (التي سبق ذكرها في الفصل الاول) لتحديد كميات ونوعيات السلع المستوردة . [2]
7- تفعيل دور الضرائب الكمركية في العراق من اجل مكافحة الاغراق وزيادة الايرادات العامه , حيث تؤدي الضرائب الكمركية إلى تحفيز الانتاج المحلي ودعم القطاعات , حيث ان هناك نوع من الضرائب غير المباشرة وهي الضرائب على التداول وتشمل ضريبة التسجيل (رسم التسجيل) وضريبة الطابع (رسم الطابع) , حيث تسهم هذه بصورة غير مباشرة في تقليل الاستيراد عند رفع اسعارها.
8- تنمية وتنويع الصادرات المحلية وتحسين نوعها وكسب اسواق جديدة ودائمية من اجل تصريف المنتجات
9- تحسين الخدمات الصحية والتعليمية في الريف من اجل تشجيع الفلاحين على البقاء في الريف وعدم الهجرة إلى المدينة .
10- حماية البساتين من التجاوزات والتصحر والزام وزارة الزراعة بتقديم محفزات للمزارعين من اجل زيادة مساحات البساتين المزروعه.

1) امل اسمر زبون وفاضل عباس كاظم ,مصدر سابق , ص 99.
2) بشير علوان حمد , مصدر سابق , ص 33.

11- الزام المصارف بتقديم التسهيلات والقروض إلى المزارعين وبفوائد منخفضه .

12- الزام وزارة الموارد المائية بتطوير وتوسيع شبكات المياه من اجل توفير المياه للمزارعين وبما يتناسب وطبيعة المنتج مع مراعاة ترشيد استخدام الموارد المائية بالطرائق الحديثة.

13- تطبيق الاجندة الزراعية بهدف تنظيم عمليات استيراد الفواكه والخضروات بوصفها خارطة طريق لتحديد مواسم الانتاج للمحاصيل المهمه من الخضروات والفواكه , وبالتالي تحديد السلع المستوردة بحيث يؤدي إلى تقارب العرض والطلب او عن طريق تكييف اسعار المنتوجات المحلية مع اسعار السلع المستوردة المماثلة لها . [1]

1) آلاء شمس الله نور الله وحيدر عبد الحسين , تفعيل دور الضرائب الكمركية (ضريبة الاستيراد) في العراق من اجل توسيع بنود الايرادات العامة , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد /44 , 2015 , ص 115.

المبحث الاول

توصيف النموذج القياسي

يعرض هذ الفصل الجانب التطبيقي وباستخدام الاساليب القياسية في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة , فضلا عن التعرف على الخصائص للسلاسل الزمنية لهذه المتغيرات فقد تم استخدام البيانات الربع سنوية (28) مشاهدة ابتداءا من شهر كانون الثاني خلال المده 2008-2014 , وتم تحويل البيانات السنوية الى ربع السنويه حسب طريقة الاقتصادي المكسيكي DIZ* , وتم استخدام برنامج Eviews9 الاصدار9لتحليل البيانات, اذ تم تطبيق اختبارجذر الوحدة (الاستقرارية) واختبار السببية (Granger) , والتكامل المشترك لجوهانسن ونموذج متجه تصحيح الخطأ, ولكن في البداية سيتم التطرق الى كيفية صياغة نموذج الدراسة .

المطلب الاول : توصيف النموذج القياسي

تبين النظرية الاقتصادية والتطبيقات العملية بأن نقطة البدء في بحث العوامل التي تؤثر في عرض انتاج الخضروات والمحاصيل الزراعية (البطاطا والرز) تكون من خلال دراسة أثر اسعار الصرف لليرة التركية , واسعار الصرف للريال الايراني , والكميات المستوردة , اذ تعد هذه اهم المتغيرات الاقتصادية التي تستخدم في بيان سلوكية عرض انتاج المحاصيل , ويمكن توصيف هذه المتغيرات المستخدمة في الدراسة كما يأتي :-

Y = الانتاج المحلي في العراق لمتغيرات الدراسة (الرز ،البطاطا)

X1 = الكميات المستوردة لمتغيرات الدراسة (الرز ،البطاطا)

X2 = سعر صرف الريال الايراني مقابل الدولار

X3 = سعر صرف الليرة التركية مقابل الدولار

$$Y_t = b_o + b_1X_{1t} + b_2X_{2t} + b_3X_{3t} + e_t$$

وقد اشرنا الى الانتاج المحلي بالرمز (Y) وهو المتغير التابع والى الكميات المستوردة واسعار صرف الليره التركية والريال الايراني بالرموز (X1) و(X2) و (X3) على التوالي كمتغيرات مستقلة وتفسيرية ،(bo) تمثل ثابت الانحدار وتمثل مقدار الانتاج الثابت و (b1) ميل خط الانحدار وهو مقدار التغير في الانتاج عندما تتغير الكميات المستوردة بوحدة واحدة وتسمى الميل الحدي للانتاج ، و (b2)

(b3) تمثلان مقدار التغير في الانتاج نتيجة تغير سعر صرف الايراني والتركي بوحدة واحدة ، و (et) تمثل حد خطأ الانحدار ويتضمن اثر العوامل الاخرى التي تؤثر في الانتاج .

المطلب الثاني : الاطار النظري للأنموذج القياسي

اولا :- مفهوم سكون السلاسل الزمنية Stationary of Time Series

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية ان هذه السلسلة مستقرة او ساكنة وان السكون يتحدد ببعض الخصائص الاحصائية. ففي حالة غياب صفة الاستقرار Srationarity فان الانحدار الذي نحصل علية بين متغيرات السلسلة الزمنية غالباً ما يكون زائفاً(Spurious). ومن المؤشرات الاولية التي تدل على ان الانحدار المقدر من بيانات سلسلة زمنية زائف هو كبر معامل التحديد(R^2)، و زيادة المعنوية الاحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة، مع وجود ارتباط تسلسلي يظهر في قيمة داربن- واتسن. ويرجع ذلك الى ان البيانات الزمنية غالباً ما يوجد فيها عامل الاتجاه Trand الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تتحرك في الاتجاه نفسه بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها. [1].

من اجل ان تكون السلسلة الزمنية ساكنة لابد من توفر الشروط الاتية:

1- ثبات الوسط الحسابي $\boldsymbol{E}(y_t)=\boldsymbol{\mu}$

اذ يعد هذا الشرط احد الشروط اللازمة لتحقيق استقرار السلسلة الزمنية، ذلك لان ثبات الوسط الحسابي لا يكون صحيحاً في جميع السلاسل الزمنية ، لاسيما اذا كان الاتجاه العام احد عناصر هذه السلسلة.

2- ثبات التباين $(y_t)= \boldsymbol{E}[(y_t- \boldsymbol{\mu})^2] =\sigma^2$

ان ثبات التباين يعبر عن درجة التشتت حول الوسط الحسابي الذي يفترض ثباته.

3- اعتماد الارتباط الذاتي على الفجوة الزمنية بين t-s فقط $\boldsymbol{E}\ [(y_t- \boldsymbol{\mu})(y_s - \boldsymbol{\mu}\ )]/\ P_{t-s} =\sigma^2$

اي ان عملية السلسلة الزمنية تكون عملية ساكنة اذا كان الوسط الحسابي والتباين ثابتين خلال الزمن(ولكل منهما قيمة محدودة) وكان الارتباط الذاتي بين قيم العملية عند نقطتين زمنيتين(t,s) سيعتمد على الفجوة الزمنية بينهما وليس على t وs بافتراض t>s [2]

---

[1]) عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق،المملكة العربية السعودية،2004،ص643.

[2]) حميد عبيد عبد، الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، دار الكتب،العراق،2017،ص396.

ثانيا :- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Stability Testing Of Time Series

يعتبر اختبار جذر الوحدة من الاختبارات المهمة والاساسية لبيانات السلاسل الزمنية , اي يجب على متغيرات السلاسل الزمنية اجتياز هذا الاختبار قبل تقدير النموذج المطلوب لذلك على المتغيرات المستخدمة في النموذج المطلوب تقديره ان تكون مستقره , وان لم تكن كذلك فيجب تحويل البيانات حتى تكون مستقرة اما باستخدام بيانات جديدة او بأخذ الفرق الاول لبيانات المتغيرات الاصلية او غيرها من طرق تحويل البيانات .

ويهتم الباحثون بدراسة جذر الوحدة لتجنب حدوث مشكلة الارتباط الذاتي , لان مشكلة الاتباط الذاتي تنتج احيانا من كون واحد او اكثر من متغيرات النموذج هو غير مستقر او يحتوي على جذر الوحدة . [1] وهناك نوعان من السلاسل الزمنية الغير مستقرة وهما :-

1. **سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع TS (Tendance stationnaire)**

في هذا النوع من السلاسل الزمنية فأن اثر اي صدمة في اللحظه t عابرا , وتستعمل عادة طريقة المربعات الصغرى من اجل اعادتها مستقرة .

2. **سلاسل زمنية غير مستقرة من نوع DS (Difference stationnaire)**

يعد هذا النوع الاكثر انتشارا من النوع الاول , وعادة ماتستعمل الفروق من اجل اعادتها مستقرة , كما يتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية بأن اي صدمة في لحظه معينة له انعكاسات مستمرة ومتناقصة على السلسلة الزمنية .

وهناك عدة اختبارات لجذر الوحدة (The unit root test) يمكن من خلالها معرفة استقرارية السلسلة ودرجة تكاملها منها اختبار ديكي – فولر البسيط واختبار فيلبس واختبار ديكي – فولر الموسع ولكن سنقتصر على استخدام اختبار واحد وهو اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) . [2]

- **اختبار ديكي – فولر الموسع (Augumented Dickey-Fuller)**

عادة مايتم الاعتماد على اختبار ديكي – فولر الموسع في تحديد سكون السلاسل الزمنية وذلك لأن هذا الاختبار يسمح بأدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية m للمتغير التابع

[1]) عمار حمد خلف , تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews , كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد ,2015, ص74

[2]) خضير عباس حسين الوائلي , اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011) , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء, 2012 ,ص 141

المبطأ زمنيا , وذلك لمعالجة الارتباط التسلسلي بين البواقي ولهذه الاختبار هناك ثلاث صيغ هي :-

الصيغة الاولى بدون قاطع وبدون اتجاه عام

$$\Delta X_t = a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t$$

الصيغة الثانية : بوجود قاطع ولكن بدون اتجاه عام

$$\Delta X_t = a_0 + a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t$$

الصيغة الثالثة : بوجود قاطع واتجاة عام

$$\Delta X_t = a_0 + a_2 t + a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t$$

إذ ان X يمثل السلسلة المراد اختبارها Δ يمثل الفروق الاولى للسلسلة e_t يمثل حد الخطأ العشوائي [1]

لاختبار الفرضيات في الحالات الثلاثة , نقدر اختبار المعادلة بطريقة المربعات الصغرى ونقارن قيمة ***t***المحتسبة مع قيمة ***t*** الجدولية , فأذا كانت قيمة ***t*** المحتسبة اقل من قيمة ***t*** الجدولية عندها تظهر مشكلة اي ان y_t غير مستقرة وفيها تباين يتزايد مع زيادة حجم العينة ومن ثم نقوم بأختبار سكون الفرق الاول وفي حالة عدم تحقق الاستقرار او السكون نكرر الاختبار للفرق من درجة اعلى وهكذا ... [2]

ثالثا :- اختبار السببية كرانجر (*Granger causanty test*)

يكون تحليل الانحدار قائما على اساس اختبار علاقة اعتماد احد المتغيرات (المتغير المعتمد) على عدد من المتغيرات التوضيحية , وان مفهوم كرانجر للسببية يتضمن الكشف الاحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) . [3]

يستخدم نموذج كرانجر في اغلب دراسات السلاسل الزمنية ويطلق على العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية .ان القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير اخر وطبقا لذلك ان التغير في قيم X_t يتسبب بواسطة المتغير Y_t اذا توقع قيمة X_t بدقه اكبر باستخدام القيمة السابقة ل X_t اضافة الى القيم السابقة ل Y_t بدلا من القيم السابقة X_t فأذا كانت قيمة الاختبار الاحصائي F اكبر من القيمة المحسوبة عندئذ يتم رفض فرضية Y_t تسبب X_t حسب مفهوم كرانجر , ومن اجل اختبار هل X_t تسبب Y_t يتم

[1]) علي عايد ناصر العنزي , قياس أثر التضخم وسعر الصرف في مؤثرات اداء سوق الاوراق المالية دراسة تطبيقية في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2005-2016) , رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء, 2017, ص 111-112

[2]) حميد عبيد عبد ومأمون احمد جبر، العلاقة السببية بين الأسعار والمساحات المزروعة وإنتاج الرز في العراق للفترة 1970-2008، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل، العدد 1، 2012، ص 17.

[3]) ندوى خزعل رشاد , استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة , المجلة العراقية للعلوم الاحصائية , كلية الادارة والاقتصاد , (العدد :19) ,2011 , ص 270

اعادة نفس الخطوات السابقة بتقدير معادلة X_t على قيمتها الماضية بالاضافة الى القيم الحالية والماضية ل Y_t , وهناك اربعة احتمالات لاتجاهات السببية :-

- اتجاه احادي السببية من x الى y : $x \rightarrow y$
- اتجاه احادي السببية من y الى x : $y \rightarrow x$
- سببية تنائية الاتجاه $x \leftrightarrow y$
- الاستقلالية $x - y$.[1]

رابعا :- التكامل المشترك لجوهانسن (JOHNSON JOINT INTEGRATION)

يُعد التكامل المشترك من الاختبارات الاساسية التي تسبق عملية تقدير النماذج القياسية المختلفة بهدف تجنب حالات التقدير الزائف Spurious Regression. في لغة الاقتصاد القياسي ان اي متغيرين يكونان متكاملين تكاملاً مشتركاً فقط اذا كان بينهما علاقة طويلة الامد او توازن في الامد الطويل. ان اختبارات التكامل المشترك تعتمد كثيراً على اختبارات جذر الوحدة Stationary.

ويستخدم اختبار جوهانسن للكشف عن وجود علاقة تكامل مشتركة عند تقدير العلاقة بين اكثر من متغيرين، وان السلاسل الاصلية غير ساكنة ولها رتبة التكامل نفسها ، فضلاً عن التأكيد على صحة نتائج اختبار كرانجر وتعزيز قوتها. كما يحقق هذا الاختبار ميزة اضافية حتى في حالة متغيرين فقط، الا وهي تحليل اثر التداخل او التفاعل المتبادل بين المتغيرات, ان اختبار جوهانسن يأخذ الشكل الرياضي الاتي[2]:

$$Y_t = A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \ldots\ldots + A_P y_{t-p} + BX_t + E_t$$

يعني ان لدينا نظام يتكون من مجموعة من المعادلات، وان كل متغير داخلي فيه له معادلة بحيث ان عدد معادلات النموذج تساوي عدد المتغيرات الداخلية، ويعامل كل متغير داخلي على ان دالة في القيم المبطئة لكل المتغيرات الداخلية واي متغيرات اخرى خارجية حيث ان:

y_t = يمثل متجه عمودي لعدد K من المتغيرات الداخلية

A = تمثل مصفوفة المعلمات المقدرة للمتغيرات الداخلية(A_1 ، A_2 ، .....A_P)

X_t= يمثل متجه المتغيرات الخارجية

---

[1]) كامل علاوي ومحمد غالي راهي , تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974-2010) , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , كلية الادارة والاقتصاد /جامعة الكوفة , (العدد :29 / المجلد :9) ,2013 , ص 225

[2])حميد عبيد عبد ،الاقتصاد القياسي، مصدر سابق،ص416-418.

P =تمثل طول فترة الابطاء للمتغيرات

E_t= يمثل متجه الحدود العشوائية ويطلق عليه الصدمات Innovations في اطار نموذج الانحدار الذاتي.

خامسا:- نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector error correction model)

ان ميكانيزم نموذج صحيح الخطأ استخدم لأول مرة من لدن Sargan، في دراسة قدمها تحت عنوان الاقتصاد الكمي والتحليل القياسي(Quantitative Economics and Econometric Analysis) بَحثَ فيها العلاقة بين الأجور والاسعار في المملكة المتحدة سنة 1984.ثم اشتهر بواسطة كل من انجل وكرانجر عندما استخدماه في تصحيح التوازن. وقد تم ربط هذا النموذج بالسلاسل الزمنية التي لها صفة التكامل المشترك، بمعنى ان نموذج تصيح الخطأ يتضمن علاقات تكامل مشترك يتم من خلالها التوفيق بين سلوك الطويل الاجل والسلوك القصير الاجل للمتغيرات الاقتصادية.

ان حد التكامل المشترك Co integration يعرف بحد تصحيح الخطأ، اذ ان الانحراف عن التوازن في الاجل الطويل يتم تصحيحه تدريجاً من التعديلات والتصحيحات الجزئية في الاجل القصير Partial Short-Run Adjustment ، ولتوضيح ذلك نفترض أن لدينا متغيرين Y, X لهما تكامل شترك، العلاقة بين المتغيرين يمكن التعبير عنها في معادلة التوازن لنموذج تصحيح الخطأ الاتية:

$$Y_{t=}\beta_1 + \beta_2 X_t + u_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث ان Y المتغير التابع وتمثل X متجه من المتغيرات التفسيرية وبذلك نحصل على متغير جديد يسمى تصحيح الخطأ ممثلاً بالبواقي(u_t) فاذا كانت المتغيرات X و Y في حالة توازن فان البواقي تكون مساوية

للصفر $u_t = 0$

$$u_{t\,=}\, Y_t - \beta_1 - \beta_2\, X_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

وعندما تكون البواقي غير مساوية للصفر يكون هنالك تباعد عن التوازن، بمعنى اخر ان هذه القيمة u_t تقيس البعد عن التوازن بين(Y) و(X)، ويعرف ذلك بحد خطأ التوازن Disequilibrium وفي هذه الحالة يمكن افتراض ان (Y) لها علاقة مع(X) ومع القيم المتباطئة لكل من(Y) و(X).ويمكن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ في المعادلة ادناه

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 u_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

$$u_{t-1\,=}\, Y_{t-1} - \beta_1 - \beta_2\, X_{t-1}$$

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 (Y_{t-1} - \beta_1 - \beta_2\, X_{t-1}) + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

اذ أن

Δ = الفروق الاول ، $\boldsymbol{\varepsilon}_t$ = حد الخطأ

$$u_{t-1} = Y_{t-1} - \beta_1 - \beta_2 X_{t-1}$$

ان معادل نموذج تصحيح الخطأ أعلاه توضح ان التغير فيY يعتمد على التغير في X وكذلك على قيمة توازن الخطأ Equilibrium error term، فاذا كان توازن الخطأ اقل او اكبر من الصفر Nonzero فان النموذج يكون خارج التوازن. وعند افتراض ان ΔX تساوي صفراً و أن u_{t-1} موجبة. فان هذا يعني ان Y_{t-1} مرتفعة و اعلى من القيمة التوازنية، بحيث ان قيمة Y_{t-1} تكون اعلى من القيمة التوازنية للمقدار($\alpha_0+\alpha_1 X_{t-1}$) ولأن α_2 متوقع ان تكون سالبة وان ($\alpha_2 u_{t-1}$) يكون سالب هو الاخر، عليه فان ΔY_t سوف تكون سالبة لتعود الى وضع التوازن. مما يعني انه اذا كان Y_t اعلى من القيمة التوازنية فإنها سوف ينخفض خلال الفترة اللاحقة ليصحح توازن الخطأ، ولذلك اطلق عليه تسمية نموذج تصحيح الخطأ VECM، وان كل من α_1 و β_2 تقيسان معالم الاجل القصير والاجل الطويل.

وفي ذات السياق بالنموذج نفسه، اذا u_{t-1} يكون سالباً وانY اقل من القيمة التوازنية، فان($\alpha_2 u_{t-1}$) سيكون موجب والذي بدوره يكون سبباً في جعل ΔY_t موجب، مما يؤدي الى ارتفاع Y_tفي

الفترة t .هكذا اذن يتضح ان القيمة المطلقة ل α_2 هي من يحدد سرعة التكيف لتوازن الاجل الطويل. [1]

[1]) علي عايد ناصر , مصدر سابق ,ص 119

المبحث الثاني

قياس وتحليل نتائج النموذج القياسي

اولا :-محصول البطاطا

جدول (13)

جدول يوضح البيانات الربع سنوية لمحصول البطاطا

سنوات	التسلسل	الانتاج (طن)	الكميات المستوردة (طن)	اسعار صرف الليره التركية مقابل الدولار	اسعار صرف الريال الايراني مقابل الدولار
2008	1	442191.9	2871652.6	1.3	9621.4
2008	2	379912.6	4018028.1	1.3	9757.1
2008	3	333069.8	4018515.3	1.3	9844.9
2008	4	301663.3	2873114.0	1.4	9884.6
2009	1	270256.8	1727712.8	1.5	9924.4
2009	2	238850.3	582311.6	1.5	9964.1
2009	3	220828.3	10687.9	1.5	10030.1
2009	4	216190.8	12841.7	1.5	10122.4
2010	1	211553.3	14995.6	1.5	10214.6
2010	2	206915.8	17149.5	1.5	10306.9
2010	3	248697.5	19492.4	1.5	10454.4
2010	4	336898.5	22024.5	1.6	10657.1
2011	1	425099.5	24556.6	1.6	10859.9
2011	2	513300.5	27088.6	1.7	11062.6
2011	3	560986.0	26272.9	1.7	11301.0
2011	4	568156.0	22109.3	1.7	11575.0
2012	1	575326.0	17945.8	1.8	11849.0
2012	2	582496.0	13782.2	1.8	12123.0
2012	3	593738.0	11616.2	1.8	13824.3
2012	4	609052.0	11447.8	1.8	16952.8
2013	1	685622.0	10605.7	2.0	32595.3
2013	2	700936.0	10437.2	2.0	35723.8
2013	3	616707.6	13641.4	1.9	25069.5
2013	4	555448.9	18870.7	2.0	25660.5
2014	1	249155.1	45017.3	2.4	28615.5
2014	2	187896.4	50246.6	2.4	29206.5
2014	3	372378.6	33529.8	2.3	27512.0
2014	4	312531.9	36701.4	2.4	28260.0

المصدر / 1- وزارة الزراعة 2- البنك المركزي الايراني 3- منظمة الفاو

1- اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية)

يجب اختبار استقرارية متغيرات النموذج ومعرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام لا ويتم ذلك من خلال تطبيق جذر الوحده لديكي فولر الموسع (ADF) , بعد اختبار جذر الوحدة حصلنا على النتائج الموضحه في الجدول (14) .

جدول (14)

محصول البطاطا

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	المستوى		الفرق الاول	
	قاطع واتجاه عام	قاطع	قاطع واتجاه عام	قاطع
Y	-1.615037	-1.689343	-3.621048 *	-3.672070 *
X1	-3.124296 *	-3.220389 *		
X2	-1.758565	-0.233358	-5.323366 *	-5.310840*
X3	-0.241403	1.536058	-7.283610*	-6.814403*

*معنويه عند 5%

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews 9)

من الجدول (14) نلاحظ ان المتغيرات كانت غير مستقرة عند المستوى عداX1 الذي استقر عند المستوى 5% بوجود قاطع وقاطع واتجاه عام , ثم تم اخذ الفروق الاولى لبقية المتغيرات وتبين انها استقرت عند معنوية 5% سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام .

2 -تحليل اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality Test)

يستخدم اختبار كرانجر من اجل تحديد اتجاة السببية بين متغيرات الدراسه اذ يظهر هذا الاختبار فيما اذا كان بأتجاه واحد او بأتجاهين متبادلين او ان كلا المتغيرين مستقلين عن بعضهما, وبعد اجراء الاختبار كانت النتائج كما موضح في الجدول (15).

جدول (15)

اختبار السببية لكرانجر لمحصول البطاطا

العلاقة	F- Statistic	Prob
X1 – Y	0.23918	**0.9118**
Y – X1	0.71127	**0.5969**
X2 – Y	3.18044	**0.0444**
Y – X2	0.88590	**0.4959**
X3 – Y	1.62405	**0.2198**
Y – X3	0.75255	**0.5717**
X2 – X1	2.79527	**0.0645**
X1 –X2	0.15431	**0.9581**
X3 – X1	0.99108	**0.4423**
X1 – X3	1.84381	**0.1730**
X3 – X2	1.18190	**0.3584**
X2 – X3	4.39152	**0.0151**

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews 9)

يتضح من الجدول اعلاه وجود مايلي :-

- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من x2 الى y , اي بمعنى ان التغيرات السابقة في x 2 تفسر التغيرات الحالية في y ضمن مستوى معنوية 5% .
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من x2 الى x3 اي بمعنى ان التغيرات السابقة في x2 تفسر التغيرات الحالية في x3 عند مستوى معنوية 5% .

3 -اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

ان التكامل المشترك يوضح العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية , وسوف يتم اختبار التكامل المشترك من اجل تحديدها. يوضح الجدول(16) نتائج اختبار(Johanson) لاختبار كل من الاثر (Trance) واختبار القيمة المميزة العظمى (Maximum).

جدول (16)

التكامل المشترك لجوهانسن للبطاطا

القيمة الاحصائية Statistic Value	القيمة الحرجة Critical Value
اختبار Trace	
49.57026	29.79707
اختبار Maximum	
38.07033	21.13162

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews 9)

تشير النتائج في الجدول اعلاه(16) لاختبار Traceالى وجود متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة ,فضلا عن وجود متجه واحد للتكامل المشترك بالنسبة لاختبار القيمة القيمة العظمى.

4 -تحليل متجه تصحيح الخطأ

اوضحت نتائج اختبارات السكون ان السلاسل الزمنية كانت ساكنه لكل متغيرات الدراسة عند الفروق الاولى وبعدما تم التأكد من انها متكاملة تكاملاً مشتركاً حسب اختبار جوهانسن الذي اوضح وجود معادلة للتكامل المشترك يستلزم الامر تحديد اتجاه هذه العلاقة بين متغيرات كلاً من سعر الصرف والكميات المستوردة من جهة و الانتاج المحلي من جهة اخرى وفي الاجلين القصير والطويل ومن ثم تقدير انموذج تصيح الخطأ، للتعرف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات موضوع الدراسة.

نتائج معادلة انموذج تصحيح الخطأ للبطاطا

```
D(Y) = C(1)*( Y(-1) + 23.4246895805*X1(-1) + 168.524305442*X2(-1) -
      2657815.51582*X3(-1) + 955952.31812 ) + C(2)*D(Y(-1)) + C(3)*D(Y(
      -2)) + C(4)*D(X1(-1)) + C(5)*D(X1(-2)) + C(6)*D(X2(-1)) C(7)*D(X2(2))
            + C(8)*D(X3(-1)) + C(9)*D(X3(-2)) + C(10)
```

جدول (17)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ للبطاطا

المتغيرات التفسيرية	المعلمات Coefficient	احصاءات(T) t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.086620	-5.056647	0.0001
C(2)	0.420875	1.912198	0.0751
C(3)	-0.434789	-1.797175	0.0925
C(4)	2.577344	2.357038	0.0324
C(5)	1.905014	1.950334	0.0701
C(6)	4.455515	1.007306	0.3298
C(7)	16.27611	3.013521	0.0087
C(8)	56048.81	0.271742	0.7895
C(9)	54345.12	0.257609	0.8002
C(10)	-26620.45	-1.848104	0.0844
R-squared	0.752156	Mean dependent var	-821.5160
Adjusted R-squared	0.603450	S.D. dependent var	87400.63
S.E. of regression	55038.10	Akaike info criterion	24.95861
Sum squared resid	4.54E+10	Schwarz criterion	25.44616
Log likelihood	-301.9827	Hannan-Quinn criter.	25.09384
F-statistic	5.058005	Durbin-Watson stat	2.569869
Prob(F-statistic)	0.002963		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews 9)

اتضح من خلال الجدول(17) ان اشارة مكون تصحيح الخطأ(معامل سرعة التعديل C1) سالبة وذي معنوية احصائية اي هنالك علاقة معنوية طويلة الاجل بين المتغيرات التفسيرية والمتغير المعتمد ا يتوجد هناك علاقة طويلة الاجل بين الانتاج المحلي في العراق وسعر صرف الليرة التركية والريال الايراني والكميات المستوردة ,وهو يشير الى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة التغيرات المستقلة بالأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الاجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، اي المعدل الذي تتجه فيه العلاقة قصيرة الاجل نحو العلاقة طويلة الاجل، وعليه يظهر من خلال معلمة التعديل ان(8%)من التباعد عن وضع التوازن بين الاجل الطويل والقصير يتم تصحيحه خلال المدة نفسها. وان الدالة ككل معنوية احصائياً حسب اختبار F، وان القدرة التفسيرية لمعامل التحديد جيدة، وكذلك خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار داربن- واتسن (D.W)

ولغرض اختبار معنوية المعلمات قصيرة الاجل تم اعتماد اختبار Wald test الذي يفيد في تحديد العلاقة السببية قصيرة الاجل لبيان الاثر المشترك لكل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، وبعد اجراء الاختبار تبيَّن ان هنالك علاقة قصيرة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد، اي وجود اثر مشترك بين الكميات المستوردة و سعر الصرف الايراني والمتغير المعتمد الذي يمثل الانتاج المحلي في العراق حسب اختبار chi-square , وبالنسبة لسعر صرف الليرة التركية والانتاج المحلي فلا توجدعلاقة قصيرة الاجل بينهما وذلك لان العراق يعتمد على على ايران في استيراد البطاطا ,وكما موضح في الجدول(18).

جدول (18) العلاقة القصيرة الاجل بين متغيرات البطاطا

المتغيرات التفسيرية	اختبار Wald Test				
	فرضية العدم	F-statistic	Prob.	Chi-square	**Prob.**
X1	C(4)=0,c(5)=0	3.080404	0.0757	6.160808	0.0459
X2	C(6)=0,c(7)=0	5.515424	0.0160	11.03085	0.0040
X3	C(8)=0,c(9)=0	0.075345	0.9278	0.150689	0.9274

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews)

ثانيا :- محصول الرز

جدول (19)

جدول يوضح البيانات الربع سنوية لمحصول الرز

السنوات	التسلسل	الانتاج	الكميات المستوردة	اسعار صرف الليره التركية مقابل الدولار	اسعار صرف الريال الايراني مقابل الدولار
2008	1	302399.3	129097.7	1.3	9621.4
2008	2	266237.8	153251.6	1.3	9757.1
2008	3	238771.6	177405.6	1.3	9844.9
2008	4	220000.9	201559.5	1.4	9884.6
2009	1	201230.1	225713.4	1.5	9924.4
2009	2	182459.4	249867.4	1.5	9964.1
2009	3	170918.4	258045.6	1.5	10030.1
2009	4	166607.1	250248.2	1.5	10122.4
2010	1	162295.9	242450.7	1.5	10214.6
2010	2	157984.6	234653.2	1.5	10306.9
2010	3	165740.1	329968.0	1.5	10454.4
2010	4	185562.4	528394.9	1.6	10657.1
2011	1	205384.6	726821.8	1.6	10859.9
2011	2	225206.9	925248.8	1.7	11062.6
2011	3	250895.6	1011092.7	1.7	11301.0
2011	4	282450.9	984353.5	1.7	11575.0
2012	1	314006.1	957614.4	1.8	11849.0
2012	2	345561.4	930875.3	1.8	12123.0
2012	3	372652.8	991883.3	1.8	13824.3
2012	4	395280.3	1140638.6	1.8	16952.8
2013	1	508417.8	1884415.1	2.0	32595.3
2013	2	531045.3	2033170.4	2.0	35723.8
2013	3	445746.4	1439771.9	1.9	25069.5

2013	4	433541.1	1294262.1	2.0	25660.5
2014	1	372514.9	566712.8	2.4	28615.5
2014	2	360309.6	421202.9	2.4	29206.5
2014	3	366300.6	976916.8	2.3	27512.0
2014	4	292845.9	1069775.7	2.4	28260.0

المصدر / 1- وزارة الزراعة 2- البنك المركزي الايراني 3- منظمة الفاو

1 - اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية)

جدول (20)

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للرز

المتغيرات	المستوى		الفرق الاول	
	قاطع واتجاه عام	قاطـع	قاطع واتجاه عام	**قاطـع**
Y	-1.454346	-1.344779	-2.839929 *	**-3.018381***
X1	-2.842118	-1.945007	-3.706141*	**-3.773470***
X2	-1.758557	-0.233354	-5.323376*	**-5.310850***
X3	1.603182	3.345388	-9.030360*	**-1.942672***

*معنويه عند 5%

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews 9)

نلاحظ من خلال الجدول (20) بأن السلاسل الزمنية كانت غير مستقرة على المستوى , لذلك تم أخذ الفروق الاولى وتبين ان المتغيرات استقرت عند مستوى معنويه 5% سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام.

2 -تحليل اختبار السببية لكرانجر

جدول(21)

اختبار السببية لكرانجر لمحصول الرز

العلاقة	F-Statistic	Prob
X1 – Y	3.52845	0.0321
Y – X1	3.20724	0.0433
X2 – Y	2.98306	0.0536
Y – X2	1.07577	0.4030

X3 – Y	1.51025	0.2491
Y – X3	3.13071	0.0465
X2 - X1	1.92507	0.1585
X1 – X2	1.45859	0.2638
X3 - X1	1.09824	0.3931
X1 –X3	2.54922	0.0825
X3 - X2	1.30443	0.3129
X2 – X3	3.36169	0.0374

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews 9)

نلاحظ من خلال الجدول مايأتي :-

- وجود علاقة سببية من اتجاهين من x1 الى y وبالعكس , اي ان التغيرات السابقة في x1تفسر التغيرات الحالية في y وبالعكس عند مستوى معنوية 5%.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من x2 الىy اي بمعنى ان التغيرات السابقة في x2 تفسر التغيرات الحالية في y عند مستوى معنوية 5%.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من y الى x3 اي بمعنى ان التغيرات السابقة في y تفسر التغيرات الحالية في x3 عند مستوى معنوية 5%.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من x1 الى x3 اي بمعنى ان التغيرات السابقة في x1 تفسر التغيرات الحالية في x3 عند مستوى معنوية 10 %.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من x2 الى x3 اي بمعنى ان التغيرات السابقة في x2 تفسر التغيرات الحالية في x3 عند مستوى معنوية 5%.

3 -اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

جدول (22)

التكامل المشترك لجوهانسن للرز

القيمة الاحصائية **Statistic Value**	**القيمة الحرجة** **Critical Value**
اختبار Trace	
36.66616	**29.79707**
اختبار Maximum	

27.80346	**21.13162**

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews 9)

تشير النتائج في الجدول اعلاه(22) لاختبارTraceالى وجود متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة ,فضلا عن وجود متجه واحد للتكامل المشترك بالنسبة لاختبار القيمة العظمى

4 -متجه تصحيح الخطأ

نتائج معادلة انموذج تصحيح الخطأ للرز

D(Y) = C(1)*(Y(-1) - 0.459630433101*X1(-1) + 23.3801523231*X2(-1) - 212780.319749*X3(-1) + 51703.850765) + C(2)*D(Y(-1)) + C(3)*D(Y(-2)) + C(4)*D(X1(-1)) + C(5)*D(X1(-2)) + C(6)*D(X2(-1)) + C(7)*D(X2(-2)) + C(8)*D(X3(-1)) + C(9)*D(X3(-2)) + C(10)

جدول (23)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ للرز

المتغيرات التفسيرية	المعلمات Coefficient	احصاءات(T) t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.867162	-3.385504	0.0041
C(2)	-2.987408	-2.192686	0.0445
C(3)	-0.511203	-0.676826	0.5088
C(4)	0.170421	1.529302	0.1470
C(5)	-0.520641	-2.766468	0.0144
C(6)	13.81820	1.502901	0.1536
C(7)	34.62281	2.354879	0.0326
C(8)	324749.9	1.153907	0.2666
C(9)	-604505.9	-1.737897	0.1027
C(10)	-6088.646	-0.651099	0.5248
R-squared	0.623563	Mean dependent var	2162.970
Adjusted R-squared	0.397701	S.D. dependent var	39424.30
S.E. of regression	30596.39	Akaike info criterion	23.78433
Sum squared resid	1.40E+10	Schwarz criterion	24.27188
Log likelihood	-287.3041	Hannan-Quinn criter.	23.91955
F-statistic	2.760813	Durbin-Watson stat	2.369528
Prob(F-statistic)	0.039738		

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews 9)

اتضح من خلال الجدول(23) ان اشارة مكون تصحيح الخطأ(معامل سرعة التعديل C1) سالبة وذي معنوية احصائية اي هنالك علاقة معنوية طويلة الاجل بين المتغيرات التفسيرية والمتغير المعتمد وهو يشير الى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة التغيرات المستقلة بالأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الاجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، اي المعدل الذي تتجه فيه العلاقة قصيرة الاجل نحو العلاقة طويلة الاجل، وعليه يظهر من خلال معلمة التعديل ان(86%)من التباعد عن وضع التوازن بين الاجل الطويل والقصير يتم تصحيحه خلال المدة نفسها. وان الدالة ككل معنوية احصائياً حسب اختبار F،

وان القدرة التفسيرية لمعامل التحديد جيدة، وكذلك خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار داربن- واتسن (D.W).

ولغرض اختبار معنوية المعلمات قصيرة الاجل تم اعتماد اختبار Wald test الذي يفيد في تحديد العلاقة السببية قصيرة الاجل لبيان الاثر المشترك لكل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، وبعد اجراء الاختبار تبيَّن ان هنالك علاقة قصيرة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد، اي وجود اثر مشترك بين الكميات المستوردة و سعر الصرف الايراني والتركي والكميات المستوردة والمتغير المعتمد الذي يمثل الانتاج المحلي في العراق حسب اختبار chi-square وكما موضح في الجدول(24).

جدول (24)

العلاقة القصيرة الاجل بين متغيرات الرز

المتغيرات التفسيرية	اختبار Wald Test				
	فرضية العدم	F-statistic	Prob.	Chi-square	**Prob.**
X1	C(4)=0,c(5)=0	4.576107	0.0281	9.152214	0.0103
X2	C(6)=0,c(7)=0	3.882020	0.0438	7.764039	0.0206
X3	C(8)=0,c(9)=0	1.518988	0.2508	3.037975	0.2189

الجـــــدول: مـــــن اعـــــداد الباحـــــث بالاعتمـــــاد علـــــى مخرجـــــات برنـــــامج(Eviews)

الاستنتاجات

1. ادى فتح الحدود وغياب التعريفات الكمركية بعد عام 2003 إلى تدهور القطاع الزراعي بصورة كبيرة , وذلك لان القطاع كان محميا من المنافسة الاجنبية ,وادى فتح الحدود إلى تعرضها إلى منافسة شديدة من حيث السعر والكمية والنوعية. تعد سياسة الاغراق استراتيجية تعتمدها الدول المتقدمة وشركاتها لتصدير الفائض الذي تعاني منه إلى الدول النامية لتدمير انتاجها الوطني وتحويلها الى سوق لتصريف بضائعها دون منافس.
2. يعاني الانتاج الزراعي في العرق من التذبذب بسبب الظروف التي تواجه القطاع الزراعي من حيث ارتفاع تكاليف الانتاج ونقص المياه وتدهور نوعية التربة ونقص الايدي العاملة الزراعية و المكننه الحديثه والاسمدة وارتفاع تكاليف البذور المحسنه وتحمل الفلاح خسائر مالية لعدم قدرة السلع الغذائية التي ينتجها على منافسة اسعار السلع المستوردة مما دفعه الى ترك الارض.
3. تعتمد الزراعة العراقية على نقل المياه على قنوات غير مبطنة ومكشوفة مما يؤدي إلى ضياع (30-40%) من المياه المنقولة فضلاً عن انخفاض نسبة المياه المخصصة للعراق بسبب الصراعات السياسية بين الدول , كذلك عدم استخدام الطرائق التكنولوجية الحديثة في تدوير المياه والإفادة منها ,كل ذلك ادى إلى انخفاض نسبة الاراضي المزروعة الى مجموع الاراضي الكلية.
4. ان رأس المال اللازم لتنمية القطاع الزراعي ظل ولعقود طويلة بيد الدولة ،وذلك لقلة رؤوس الاموال المتوفرة لدى القطاع الخاص أضف إلى ذلك انعدام الثقة بين القطاع الخاص والدولة الذي سبب في احجام القطاع الخاص عن الاستثمار في المشاريع التنموية الزراعية .
5. ان نصيب الفرد من الناتج الزراعي لم يحقق اي زيادة عبرالسنوات بل انخفض نصيب الفرد في 2000 من (233.9)الف إلى(156.1)الف في 2016 .
6. تدني اسهام الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من (5.02)في 2000 إلى(3.05) في 2016 وذلك بسبب السياسات الاقتصادية ومنها السياسات الزراعية غير المناسبة وعدم قدرة المنتج المحلي على منافسة المستورد بسبب سياسة الاستيراد العشوائية وعدم حماية المنتج من اغراق البضائع .
7. ان نسبة اسهام الناتج الزراعي في الدخل القومي تنخفض مع تقدم السنوات فبعد ان كانت نسبة اسهام (12.08%) في عام 2000 انخفضت نسبة اسهام إلى(1.97%) في عام 2015 وذلك لان الانتاج الزراعي لم يزداد بنفس نسبة زيادة الدخل القومي الذي ارتفع بشكل كبير بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط اكثر من الزراعة .واحد اسباب عدم نمو الانتاج الزراعي هو سياسة الاغراق .
8. تدني مستويات الامن الغذائي وزيادة اعتماد البلد على الخارج في سد احتياجاته من السلع الغذائية الاستراتيجية الرئيسية بالنسبة لمحصول الرز حيث بلغ اعلى حجم فجوة في 2007 بلغت(47.54) طن اما القمح فإن حجم الفجوة في انخفاض حيث بلغت نسبة الفجوة في عام 2015 (98.14).
9. أن نسبة هامش الاغراق بلغت 36% بالنسبه للرز و25% بالنسبة للقمح المستوردات من تركيا ,وهي نسبه عاليه حيث ان هامش الاغراق اذا تجاوز 2% يعد هناك اغراق ويجب اتخاذ التدابير اللازمه لمكافحته, بينما لايوجد اغراق في البطاطا والطماطة المستوردة من ايران.
10. أظهر النموذج القياسي لتقدير اثر الإغراق السلعي في الإنتاج المحلي للرز والبطاطا مايلي :

- هناك علاقه عكسية بين الكمية المستوردة وكمية الانتاج المحلي , لان انخفاض الاستيرادات يعني ارتفاع سعرها في الداخل مما يدف المستهلكين إلى تحويل استهلاكهم من المنتج الاجنبي إلى المحلي مما يشجع المنتجين المحليين على زيادة انتاجهم بسبب زيادة الطلب على منتجاتهم.
- هناك علاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل بين متغيرات المستقلة والمتغير المعتمد للبطاطا أي وجود اثر مشترك بين الكميات المستوردة وسعر الصرف الايراني والمتغير المعتمد الذي يمثل

الانتاج المحلي ،وبالنسبة لسعر صرف الليره التركية والانتاج المحلي للبطاطا فلاتوجد علاقة قصيرة الاجل.

- هناك علاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل بين متغيرات المستقلة والمتغير المعتمد للرز.

التوصيات

1. ضرورة إنشاء المجموعات المتخصصة في مجال مكافحة الإغراق السلعي بهدف إبراز مدى خطورة هذه الظاهرة على مستقبل إقتصاد العراق.
2. لابد من بذل المزيد من الجهود من قبل وزارة التجارة والصناعة و وزارة الزراعة والموارد المائية في تأسيس مديرية لمكافحة ظاهرة الإغراق السلعي .
3. زيادة نسبة الضرائب الكمركية على الخضروات المستوردة بشكل يجعل أسعارها تقارب أسعار الخضروات المحلية، والهدف من هذا زيادة قوة منافسة الإنتاج المحلي للسلع المستوردة و الحصول على الإيرادات وخاصة خلال الأزمة المالية الراهنة التي يعاني منها العراق. وتفعيل قانون مكافحة وحماية المنتج والمستهلك الذي شرع في مجلس النواب العراقي 2009.
4. إنشاء البرادات والمخازن لتخزين فائض الإنتاج المحلي، عندما يزداد في فصول الذروة، وطرحه في السوق في فصول الشحة. ومن خلال هذا تزداد قوة منافسة الإنتاج المحلي للسلع المستوردة،ولن يحتاج المزارعون إلى تخفيض أسعار المنتوج المحلي عند وجود فائض منه .والاهتمام أكثر بالبيوت البلاستيكية لإنتاج الخضروات، لأن في مقدرتها إنتاج اربعة أو خمسة أنواع من الخضروات داخل البيت الواحد خلال فصول السنة، وإنتاجيتها عالية الجودة، وأقل تعرضا للأمراض الزراعية فضلا عن عدم تعرضها للعوامل البيئية من البرد والغبار.
5. الاهتمام بسياسة البحث والتطوير الزراعي، بدعم وتطوير المؤسسات والمراكز البحثية ماليا وعلميا وتقنيا ولاسيما زيادة الأنفاق على البحث والتطوير في مجالات الإنتاج الزراعي،
6. تشجيع النشاط الخاص الزراعي، والشركات الزراعية الوطنية، لاستثمار الأموال في مشاريع الأمن الغذائي الوطني، كالصناعات الغذائية، أو أنتاج مدخلات الإنتاج الزراعي ذات النوعيات الجيدة، وتقديم التسهيلات لها، وتنمية أجواء المنافسة البناءة بينها، وإزالة المعوقات التقنية التي تظهر في عملها .
7. استمرار دعم الدولة للفلاحين والمزارعين المنتجين، بدعم مدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي السنوات محدودة في البداية على أن يتم تخفيضها تدريجيا، وإدخال التقانات الحديثة في الزراعة لكافة المحاصيل الزراعية، من أجل تطوير وتحسين الزراعة، وأتباع أساليب زراعية حديثة لتطوير إنتاجية الأرض بهدف زيادة الإنتاج.
8. دعم المصرف الزراعي التعاوني، وربطه بخدمة التنمية الزراعية، وتمكينه من القيام بدوره، مع توسيع رقعة الخدمة المصرفية في القطاع الزراعي، من خلال أنشاء مصارف زراعية من قبل القطاع الخاص، مع وضع سياسة ائتمانية مرنة، ذات برامج قادرة على توفير الائتمان الميسر الذي يسهل حصول الفلاحين، وصغار المستثمرين الزراعيين على وسائل الإنتاج.
9. الاهتمام بالمناطق الريفية من حيث توفير الخدمات الصحية والتعلمية من اجل تشجيع المزارعين على العيش فيها، وعدم الهجرة منها والاهتمام بالاراضي الزراعية .

المصادر

اولا :- المصادر العربيه

1- الكتب

1. ابو العلا , محمود محمد, الجات , دار الجميل للطباعة والنشر , مصر , 2000 , ص 11-12
2. ابو حرب , عثمان, الاقتصاد الدولي , دار اسامه للنشر والتوزيع / عمان , 2007 , ص136
3. ابو شرار ,علي عبد الفتاح, الاقتصاد الدولي , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , الاردن , 2007 , ص 371
4. احمد , عبد الغفور ابراهيم , نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق , دار زهران للنشر والتوزيع / عمان , 2008, ص 14
5. الحجار , بسام , العلاقات الاقتصادية الدولية , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع / لبنان , 2003 , ص224
6. الحكيم , عبد الحسين نوري ، دراسات في الزراعة العراقية ، جزء(1) ، 2011 ، ص 52
7. الداهري , عبدالوهاب مطر , التحليل الاقتصادي لعمليات الانتاج الزراعي , مطبعة العاني / بغداد , ط2 , 1969, ص 196
8. الراوي , احمد عمر ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، الناشر دار الدكتور للعلوم ، الجامعة المستنصرية/ بغداد، 2010 ، ص 26-27
9. الصرن , رعد حسن ، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، دار الرضا للنشر ، الجزء الاول ، 2000 ، ص 280
10. الصوص , شريف علي ، التجارة الدولية، دار اسامه للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 140
11. الطائي ,غازي صالح محمد ، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،1999 ،ص289
12. الطويل , رواء زكي يونس , الاثار السياسية والاقتصادية للمياه ,دار زهران للنشر والتوزيع / عمان ,2010, ص 86
13. الكعبي,سلمان سالم صالح ، الجوانب الاقتصادية والقانونية لمشكلة الاغراق، دار نشر اكاديمية شرطة دبي، السعودية، 2010، ص 59
14. المرزوك , خالد حسين علي , الاقتصاد الدولي , كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بابل ,2013 ,ص40
15. الحصري ,طارق فاروق ، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010،ص128
16. الموسوي , رحمن حسن , الاقتصاد الزراعي , دار اسامة للنشر والتوزيع / عمان , 2013 , ص 201
17. النجفي , سالم توفيق , اساسيات علم الاقتصاد , الدار الدولية للاستثمارات الثقافية / القاهرة , 2000, ص 289
18. باجمان ,هانز ، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية، ترجمة مصطفى عبد الباسط وايوب محمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1977 ، ص108
19. حسن , صالح ياسر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الرواد المزدهرة للطباعة والتوزيع المحدودة ، بغداد، 2006، ص294
20. حشيش , عادل احمد ، اساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة ، مصر ، 2002 ، ص 234
21. حشيش,عادل احمد ومجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 337
22. خدام , منذر, الاقتصاد الزراعي , وزارة الثقافة / دمشق , 2000 , ص 390

23.خلف ,عمار حمد , تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews , كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد ,2015, ص74
24.دهش , فاضل جواد ، الاثار المترتبة عن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمي على مستقبل القطاع الزراعي ،مطبعة العزه / بغداد ، 2010 ، ص 256
25.شهاب , مجدي محمود ، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص118-117
26.عبد ,حميد عبيد ، الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، دار الكتب،العراق،2017،ص396.
27.عبد الحميد ,عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية ، دار نشر مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2003 ،ص 127
28.عبد الخالق , جوده ، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 1986، ص153
29.عبد القادر ,السيد متولي, الاقتصاد الدولي , دار الفكر للنشر والتوزيع / عمان ,2010, ص 75
30.عبد المجيد , قدي,المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية , ديوان المطبوعات الجامعية /الجزائر ,2006 , ص209
31.عجميه , محمد عبد العزيز , الاقتصاد الدولي ,دار الجامعات المصرية / الاسكندرية , 1978 , ص 163-162
32.عطية , عبدالقادر محمد عبدالقادر ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق،المملكة العربية السعودية،2004،ص643.
33.علوان ,حسن عباس ، سياسة الاغراق بين التعرفة الكمركية وطموح الايرادات الى اين، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية/قسم السياسة الضريبية،2011،ص5
34.عوض الله,زينب حسين ، الاقتصاد الدولي ،دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2004،ص291
35.كريانين,موردخاي ، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص151
36.لال داس , بهاجيراث, اتفاقات منظمة التجارة العالمية , ترجمة رضا عبد السلام , دار المريخ للنشر / الرياض , 2005 , ص152 – 153
37.هشام,رفيق , مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ,مكتبة وراقة البديع للنشر والتوزيع / مراكش,2002,ص94
38.يسري ,عبد الرحمن واخرون ,الاقتصاد الدولي , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2006 , ص 162
39.يونس,محمود وعلي عبدالوهاب نجا واخرون , التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية , دار التعليم الجامعي / الاسكندرية , 2015 , ص163.

2 - المجلات والدوريات

1. الاغراق , مجلة اضاءات , معهد الدراسات المصرفية ,نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية , الكويت , 2013 , (السلسله :5 / العدد :8) ,ص2
2. البدري , باسم حازم وحسين عاشور العتابي ، دور السياسة السعرية في الاصلاح الاقتصادي للقطاع الزراعي في العراق ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن ، 2016 ، ص 5
3. البدري ,باسم حازم وسناء جاسم محمد ، تحليل اقتصادي للسياسة السعرية وسياسة التجارة الخارجية في القطاع الزراعي في العراق للمدة من 2003- 2013 ،مجلة العلوم الزراعية العراقية ، (مجلد: 47/ العدد : 2) ، 2016 ، ص 568
4. البغدادي , حسين سلمان جاسم ، تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وامكانات تحقيقه ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، (مجلد : 16/ العدد :3) ، 2014، ص 172

5. الشمري ,سلام منعم زامل ، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، (العدد:18) ، جامعة واسط ، 2015 , ص5
6. القحطاني , مشبب بن سعيد ال عامر ، مفهوم الاغراق دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والاتفاقية العامة للتعرفة التجارية جات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد23،جوان، 2015 ص375
7. جاسم , حسين سلمان , تحليل واقع الامن الغذائي وامكانية تحقيقة , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , (المجلد :16 / العدد :3) ,2014 , ص 175
8. حمد , محمد صالح واخرون، سياسة الاغراق واثرها في تطور الانتاج الزراعي في العراق للمدة 2003-2009، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (مجلة:18 / العدد: 66)، جامعة بغداد ، ص177
9. حنتوش , مهدي صالح ، الاثار السلبية للإغراق التجاري في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية(مجلد7/العدد:28)، جامعة البصرة،2011،ص7
10. خزعل , موفق ، السياسة السعرية الزراعية بين متطلبات نمو الانتاج وتصحيح الاختلال في التركيب المحصولي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، (العدد:40) ، 2014 ، ص 56
11. خلف , بلاسم جميل ، اهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس ، 2014 ، ص 5-6
12. رشاد , ندوى خزعل , استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة , المجلة العراقية للعلوم الاحصائية , كلية الادارة والاقتصاد , (العدد :19) ,2011 , ص 270
13. سعيد , محمد رؤوف وأرسلان منوجرسان احمد ، واقع السياسة الزراعية في العراق مع اشارة خاصة الى اقليم كوردستان، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،(المجلد:3/ العدد:9) ، ص 126
14. سلمان , مروة خضير ، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى WTO، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، (المجلد : 22/ العدد:88) ، 2016 ، ص 340-341
15. صالح , ربيع خلف ، حماية الصناعة التحويلية في العراق بين مكافحة الاغراق والسياسات التجارية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية العدد37، الجامعة المستنصرية، 2012،ص6
16. صالح , سالم محمد ومنى عبد القادر احمد ، واقع الأمن الغذائي في العراق للفترة من(1980-2010) ، مجلة زراعة الرافدين ، (المجلد 401/ العدد :4) ، 2012 ، ص 190
17. صالح , قادري لطفي محمد , اثر الاغراق على المنافسة في التجارة الدولية , مجلة دفاتر السياسة والقانون , (العدد :14) ,جامعة ورقلة ,2016 , ص 51
18. عبد ,حميد عبيد ومأمون احمد جبر، العلاقة السببية بين الأسعار والمساحات المزروعة وإنتاج الرز في العراق للفترة 1970-2008، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل، العدد 1، 2012، ص 17.
19. علاوي ,كامل كاظم ومحمد غالي راهي , تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974-2010) , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , كلية الادارة والاقتصاد /جامعة الكوفة , (العدد :29 / المجلد :9) ,2013 , ص 225
20. علي , مزاحم ماهر ، الانتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح للمدة (1990-2010) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، (العدد:38) ، كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد ، 2012 ,ص 4
21. كاظم , بيداء جواد ورحمن حسن علي ، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة(2000-2013) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، (العدد:21) ، جامعة واسط ، 2016، ص 37
22. كاظم ,حسين جواد ، تحليل ظاهرة الاغراق السلعي وأثرها على التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، (المجلة:7 / العدد:27)، جامعة البصرة، 2011، ص184

23.كاظم ,فاضل عباس وامل اسمر زبون , ظاهرة الاغراق السلعي واثارها على الاقتصاد العراقي , مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية , (المجلد :4 / العدد :10) , جامعة المثنى ,2014 , ص 94
24.معلة , حالوب كاظم وسلام نعمة محمد ,انظمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وفرص نمو القطاع الزراعي ,مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ,لايوجد عدد,2010,ص 120
25.موسى , حيدر طالب وحقي امين توماس , الامن الغذائي في العراق ,مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , (المجلد : 2 / العدد: 2) ,2013, ص 120
26.موسى ,حيدر طالب وحقي امين توماس ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، (مجلد:15/ العدد:2) ، 2013 ،ص 132
27. نورالله ,الاء شمس الله وحيدر عبد الحسين , تفعيل دور الضرائب الكمركية (ضريبة الاستيراد) في العراق من اجل توسيع بنود الايرادات العامة , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد /44 , 2015 , ص 115
28.الربيعي , السيد محمود , دليل حقوق الملكية الفكرية وحمايتها , وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث للمزيد من المعلومات انظر
mu.menofia.edu.eg/prtlfiles/.../fee/.../.doc

29.الشيخ ,محمد صالح ، الإغراق واثره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، عمان ،2010 ص 1346
30 .العيتاني , فهد بن يوسف , منظمة التجارة العالمية , ص 16 , انظر للموقع www.kau.edu.sa
31 . النداوي , زينة اكرم عبد اللطيف ، تحليل القطاع الزراعي في العراق واسباب تدهوره للفترة (1990- 2010) ، وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء ، 2011، ص 18
32 .حماد , اكرم ابراهيم , مجلة دنيا الوطن , مقاله منشورة في تاريخ 8-10-2014 , موقع الويب https://pulpit.alwatanvoice.com
33.خدر , سردار عثمان واخرون، تحليل ار ظاهرة الاغراق السلعي في انتاج واستهلاك الخضروات الرئيسية لإقليم كوردستان، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الدولي التاسع والمؤتمر العلمي الثاني عشر، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، 29-3-2017،ص5
34 .دليل الاعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، امانة الكومنولث ، مركز التجارة الدولية ، الاونكتاد ، 1995 ، ص 181
35 .دليل الاعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، سويسرا ,ص 191
36 . شفيع , فلاح ، التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية ، 2008 ، ص 11
http://www.alnoor.se/article.asp?id=33544
37.عبادي , بتول صراوة ، الاغراق التجاري في ضوء احكام قانون حماية المنتجات الوطنية العراقية رقم 11لسنة 2010، الجامعة المستنصرية/كلية القانون
38.عمر, محمد عبد الحليم ، مشكلة الاغراق وحرق الاسعار ، ورقة عمل مقدمة الى مركز صالح عبد الله كامل / جامعة الازهر ، 2000 ، ص 7
39.مجلس التعاون لدول الخليج العربية الامانة العامة ، مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة بالتجارة الدولية ، اليات الحماية ضد الممارسات الضارة في التجارة الدولية ، الإغراق ،الرياض ، 2012 ، ص 16.

3- النشرات الرسميه

1. البنك المركزي الايراني
2. الجهاز المركزي للاحصاء للسنوات (2000- 2015)

3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ,الكتاب السنوي الاحصاءات الزراعية العربيه ,مجلدات 26-27-28-29-30-31-32-33 .للسنوات (2000 – 2013),
4. منظمة الفاو
5. هيئة الكمارك القسم المالي
6. هيئة الكمارك في بغداد /قسم تدقيق التعرفه
7. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية ، المديرية العامة للمساحة
8. وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (2000- 2016)
9. وزارة الري – تقرير الموازنة المائية
10. وزارة الزراعة / قسم الاحصاء للسنوات (2000 – 2016)

4- الرسائل والاطاريح

1. ابراهيم ,احمد جميل ، اثر اتجاهات السياسات السعرية الزراعية على انتاج محاصيل الحبوب الاستراتيجية(حنطة ،شعير، رز) في العراق للمدة(1985- 2008)،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الزراعة والغابات/جامعة الموصل، 2011، ص 49
2. الجبوري ,رقية خلف حمد ، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل،2011، ص 16
3. الحسناوي , حسين عيسى عبد الحسن ، الحماية القانونية للمستهلك من الاغراق التجاري، رسالة ماجستير قانون مقدمة الى مجلس كلية القانون/ جامعة بابل، 2012, ص47
4. الحيدري , حسن يحيى باقر , الابعاد الاستراتيجية لسياسات الاصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على القطاع الزراعي في العراق للمدة (1987 -2010) , رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد /جامعة واسط , 2014 , ص71
5. السالم , احمد جبر سالم ، واقع التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد/جامعة البصرة ، 2010 ، ص 71
6. الطائي , اياد كاظم عيدان ، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد ، 2010 ، ص 137
7. العبيدي , عبير سامي هادي ، الحماية المدنية للمنتج الوطني من الاغراق التجاري، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد/كلية القانون، 2014، ص64
8. العزي ,عمر حميد مجيد محمد ، استشراف مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ضل أزمة الغذاء العالمية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، 2010 ، ص 80
9. العنزي, علي عايد ناصر , قياس أثر التضخم وسعر الصرف في مؤثرات اداء سوق الاوراق المالية دراسة تطبيقية في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2005-2016) , رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء, 2017, ص 111-112
10. القوطجي , ايفين ثامر نوري ، واقع الصادرات الزراعية في بعض البلدان النامية في ظل تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية للمدة (1980-2010) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل ، 2011 ، ص 20
11. النصيراوي ,علياء رزاق عبد ، ظاهرة التصحر في العراق وانعكاساتها الاقتصادية على الامن الغذائي ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط ، 2014 ، ص 43-44
12. النعمة , علاء وجيه مهدي ، دور التقدم التقني في تنمية القطاع الزراعي في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ، 2005 ، ص 4

13.الوائلي , خضير عباس حسين , اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011) , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء, 2012 ,ص 141
14.حسان , بسمه جيزار , سياسات تحرير التجارة الخارجية في العراق وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي 2002 – 2007 , اطروحة دكتوراه قدمت الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة , 2008 , ص 27
15.دهش , فاضل جواد ، الاثار المحتملة لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، 2008 ، ص 113
16.دهش , فاضل جواد ، دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ،2003 ، ص 15
17.زيدان , اسوان عبد القادر ، دراسة اقتصادية لبيان اثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمدة 1980-2000 ، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الزراعة والغابات/جامعة الموصل ، 2005، ص 38
18.سلمى , سلطاني ، دور الكمارك في سياسة التجارة الخارجية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص 33
19.طيوح , زبير ، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية/جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015، ص 18
20.علي , شكر حسن محمد , تحليل اثر ظاهرة الاغراق السلعي في انتاج واستهلاك الخضروات الرئيسه لاقليم كوردستان العراق للمدة 2007-2013 , رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة صلاح الدين –اربيل, 2015, ص26
21.غناوي , احمد عدنان ، الاغراق وأثره على القطاعات السلعية في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير مقدمه الى كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد، 2011، ص 21-20

ثانيا :- المصادر باللغه الانكليزية

1. A.krugman ,Paul - obstfeld, Maurice ,International Economics, Sixth Edition, Addison Wesley, USA, 2006, p131
2. appleyard and others , international economics , sixth edition , mc-graw hill irwin , new york , usa , 2008 , p258
3.daniels and others , international business ,twelfth edition , new jorsey ,usa , 2009 , p 322
4. Diz,amoney and prices in argentina, 1935-1962, journal of money and banking , Usa , 1971, p26

5.Dumping in the GATT/WOT https:// www.WTO.org/english/tratop_e/adp_e/adp_info_e.htm

6.Loehr ,Wiliam, Dumping and Anti- Dumping policy with applications in Lithuania, 1997,p1
7. pugel , thomas , international economics , thirteenth edition , new york university , mcgraw hill irwin , usa , 2007 , p 129

8.United nations conference on Trade and Development,"Training module on the WTO Agreement on Anti- Dumping", United nations , New york and Geneva, 2006, P 8
9. United nations conference on Trade and Development" Training module on the WTO Agreement on Anti- Dumping " united nations, new york and Geneva,2006, P8
10. UNCTAD Secretariat : Impact of Anti-Dumping and counter vailing DutyActions.(UNCTAD)Geneva.24,October2000,P16
11.Wooton ,Lan, Trade and competition policy Anti-Duping verus Anti-Trust, UniversityofGlasgow,UnitedKingdom,2002,p10

ملاحق الفصل الثاني

المحاصيل ذات المنشىء التركي

□لحق (1)

التكاليف الكلية للكيلو غرام الواحد□ن الرز لعام 2017(دينار عراقي)

المرحلة الاولى:

1. نسبة الرسوم الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 29600
2. اجور الفحص للطن الواحد في النقاط الحدودية = 1000
3. الضريبة الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 100
4. طابع□الي للطن الواحد في النقاط الحدودية =10000
5. سعر التصريح للطن الواحد في النقاط الحدودية = 25000

6- الرسوم الزراعية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 750

المرحلة الثانية :

1. اجور التفريغ للطن الواحد في النقاط الحدودية =2000
2. الرسوم الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 66450(حاصل جمع المرحله الاولى)
3. اجور التحميل للطن الواحد في النقاط الحدودية = 2000

المرحلة الثالثة :

1. اجور نقل للطن الواحد□ن النقاط الحدودية الى اسواق الجملة = 35.71
2. اجور تفريغ وتحميل في اسواق الجملة =7000
3. حمولة او اجور اسواق الجملة□ن اسعار الخضروات =4%
4. ربح الطن الواحد لبائع الجملة =120000

المرحلة الرابعة:

1. التكاليف الكلية للطن الواحد□ن النقاط الحدودية الى اسواق الجملة بدون حمولة او اجور اسواق الجملة = 197485.71
2. التكاليف الكلية للكيلو غرام الواحد النقاط الحدودية الى اسواق الجملة بدون حمولة او اجور اسواق الجملة = 197.4

□لحق (2)

التكاليف الكلية للكيلو غرام الواحد□ن القمح لعام 2017

المرحلة الاولى:

1. نسبة الرسوم الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية =56240

2. اجور الفحص للطن الواحد في النقاط الحدودية = 1000

3. الضريبة الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 100

4. طابع□الي للطن الواحد في النقاط الحدودية =10000

5. سعر التصريح للطن الواحد في النقاط الحدودية = 25000

6- الرسوم الزراعية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 750

المرحلة الثانية :

1. اجور التفريغ للطن الواحد في النقاط الحدودية =2000

2. الرسوم الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 93090 (حاصل جمع المرحله الاولى)

3. اجور التحميل للطن الواحد في النقاط الحدودية = 2000

المرحلة الثالثة :

1. اجور نقل للطن الواحد□ن النقاط الحدودية الى اسواق الجملة = 37.71

2. اجور تفريغ وتحميل في اسواق الجملة = 7000

3. حمولة او اجور اسواق الجملة□ن اسعار الخضروات = 4%

4. ربح الطن الواحد لبائع الجملة = 120000

المرحلة الرابعة:

1. التكاليف الكلية للطن الواحد□ن النقاط الحدودية الى اسواق الجملة بدون حمولة او اجور اسواق الجملة = 202125.7

2. التكاليف الكلية للكيلو غرام الواحد النقاط الحدودية الى اسواق الجملة بدون حمولة او اجور اسواق الجملة = 202.1

الخضروات ذات المنشىء الايراني

□لحق (3)

التكاليف الكلية للكيلو غرام الواحد□ن الطماطة لعام 2017

المرحلة الاولى:

1. نسبة الرسوم الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية =29550

2. اجور الفحص للطن الواحد في النقاط الحدودية = 1000

3. الضريبة الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 100

4. طابع□الي للطن الواحد في النقاط الحدودية =10000

5. سعر التصريح للطن الواحد في النقاط الحدودية = 25000

6- الرسوم الزراعية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 750

المرحلة الثانية :

1. اجور التفريغ للطن الواحد في النقاط الحدودية =2000

2. الرسوم الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 66400 (حاصل جمع المرحله الاولى)

3. اجور التحميل للطن الواحد في النقاط الحدودية = 2000

المرحلة الثالثة :

1. اجور نقل للطن الواحد□ن النقاط الحدودية الى اسواق الجملة = 37.71

2. اجور تفريغ وتحميل في اسواق الجملة = 7000

3. حمولة او اجور اسواق الجملة□ن اسعار الخضروات = 4%

4. ربح الطن الواحد لبائع الجملة =92000

المرحلة الرابعة:

1. التكاليف الكلية للطن الواحد□ن النقاط الحدودية الى اسواق الجملة بدون حمولة او اجور اسواق الجملة = 16943571

2. التكاليف الكلية للكيلو غرام الواحد النقاط الحدودية الى اسواق الجملة بدون حمولة او اجور اسواق الجملة = 169.4

□لحق (4)

التكاليف الكلية للكيلو غرام الواحد□ن البطاطا لعام 2017

المرحلة الاولى:

1. نسبة الرسوم الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية =17760

2. اجور الفحص للطن الواحد في النقاط الحدودية = 1000

3. الضريبة الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 100

4. طابع□الي للطن الواحد في النقاط الحدودية =10000

5. سعر التصريح للطن الواحد في النقاط الحدودية = 25000

6- الرسوم الزراعية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 750

المرحلة الثانية :

1. اجور التفريغ للطن الواحد في النقاط الحدودية =2000

2. الرسوم الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 54610 (حاصل جمع المرحله الاولى)

3. اجور التحميل للطن الواحد في النقاط الحدودية = 2000

المرحلة الثالثة :

1. اجور نقل للطن الواحد□ن النقاط الحدودية الى اسواق الجملة = 37.71

2. اجور تفريغ وتحميل في اسواق الجملة = 7000

3. حمولة او اجور اسواق الجملة□ن اسعار الخضروات = 4%

4. ربح الطن الواحد لبائع الجملة = 92000

المرحلة الرابعة:

1. التكاليف الكلية للطن الواحد□ن النقاط الحدودية الى اسواق الجملة بدون حمولة او اجور اسواق الجملة = 157645.71

2. التكاليف الكلية للكيلو غرام الواحد النقاط الحدودية الى اسواق الجملة بدون حمولة او اجور اسواق الجملة = 157.6

□لحق (5)

تحديد سعر تصدير للخضروات والحبوب في العراق لعام 2017

المنتج	الاسعار في اسواق الجمله(دينار/ كغم)	طــرح حمولــة او اجوراسواق الجمله 4%	التكاليف الكلية□ن النقــاط الحدوديــه الى اسواق الجملة	سعر التصدير
الرز	1400	1344	197.4	1146.6
القمح	900	864	224.1	639.9
الطماطه	650	594	169.4	424.6
البطاطا	750	720	157.6	562.4

المصدر /□ن اعداد الباحث بالاعتماد على

1. هيئة الكمارك في بغداد /قسم تدقيق التعرفه / قسم وكلاء اخراج
2. لقاءات□ع□ستوردي الخضروات والحبوب□ن تركيا وايران وتجار الجمله
3. □لحق 1-2-3-4

ملاحق الفصل الثالث

ملحق القياسي

طريقة (Diz) لتحويل البيانات الى ربع سنوي

(Zt – Zt-1)X1 =Zt-1+7.5/12

(Zt – Zt-1)X2 =Zt-1+10.5/12

(Zt+1 – Zt)X3 =Zt+1.5/12

(Zt+1 – Zt)X4 =Zt+4.5/12

اذ أن Zt = ترمز الى قيمة المتغير في السنة t

Zt-1 ترمز الى قيمة المتغير في السنة السابقة للسنة t

Zt+1 ترمز الى قيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة t

Xi القيمة الخام للربع i قبل التعديل , i= 1,2,3,4 :

Diz,amoney and prices in argentina, 1935-1962, journal of money and banking , Usa , 1971, p26

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Kerbala
College of Administration & Economics
Graduate Studies

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد
الدراسات العليا

العدد دع6: 522

التاريخ: 2017 / 7 / 13

وزارة التخطيط
الجهاز المركزي للاحصاء
رقم الوارد ٦٦٢٢
التاريخ ١٣ / ٧ / ٢٠١٧

إلى/وزارة التخطيط

م / تسهيل مهمة

اطيب تحية ...

يرجى تسهيل مهمة طالبة الدراسات العليا هدى مهدي علي / ماجستير في الاقتصاد وذلك لغرض ترويدها بالبيانات والمعلومات الخاصة بموضوع اكمال متطلبات الرسالة ....

شاكرين تعاونكم معنا ...مع التقدير

أ.م.د. حيدر يونس الموسوي

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

2017/ 7/ 13

صورة عنه إلى/

- الدراسات العليا / الاخبارة الشخصية .
- الدراسات العليا / الصادرة .

العراق - كربلاء المقدسة - جامعة كربلاء : المدينة الجامعية
graduate est udie @gmail.com
زه ي نه ب

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Kerbala
College of Administration & Economics
Graduate Studies

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد
الدراسات العليا

العدد دع6: 423 التاريخ: 29 / 5 / 2017

إلى/ وزارة الزراعة

م / تسهيل مهمة

اطيب تحية ...

يرجى تسهيل مهمة طالبة الدراسات العليا **هدى مهدي علي** / ماجستير في **الاقتصاد** وذلك لغرض تزويدها بالبيانات والمعلومات الخاصة بموضوع اكمال متطلبات الرسالة الموسومة ب(ظاهرة الاغراق وتاثيرها على انتاج القطاع الزراعي في العراق) ....

شاكرين تعاونكم معنا...مع التقدير

الاحصاء لهم
سوزن محمد
7/17

أ.م.د. حيدر يونس الموسوي
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
2017/ 5 / 29

صورة عنه إلى/
- الدراسات العليا / الاضبارة الشخصية .
- الدراسات العليا / الصادرة .

العراق – كربلاء المقدسة – جامعة كربلاء : المدينة الجامعية
graduate est udie @gmail.com
زه ي نه ب

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Kerbala
College of Administration & Economics
Graduate Studies

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد
الدراسات العليا

العدد دع6: ١٥٥٣ التاريخ: 28/ 11 / 2017

إلـى /هيئة الكمارك/بغداد

م / تسهيـــل مـهـــمة

اطيب تحية ...

يرجى تسهيل مهمة طالبة الدراسات العليا هدى مهدي علي / ماجستير في الاقتصاد وذلك لغرض تزويدها بالبيانات والمعلومات الخاصة بموضوع إكمال متطلبات الرسالة ....

شاكرين تعاونكم معنا ... مع التقدير

الاعلام والاستفهاد الكمركي
التحصيل والمتابعة
للاطلاع واتخاذ اللازم
مع التقدير

ك. أ.م.د. حيدر يونس الموسوي
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
2017/ 11 / 28

صورة عنه إلى/
- الدراسات العليا / الاضبارة الشخصية .
- الدراسات العليا / الصادرة .

العراق - كربلاء المقدسة - جامعة كربلاء : المدينة الجامعية
graduate@business.uokerbalal.edu.iq
zainab
/http://business.uokerbala.edu.iq

Abstract

The phenomenon of commodity dumping in Iraq after 2003 was exacerbated by the high rate of imports and the increase from year to year For various kinds of major commodities especially agricultural food And the absence of a trade policy that controls import operations And that neighboring countries are striving to pursue the export policy on a large scale to compete in the Iraqi domestic market Its objective is to weaken the economy by reducing commodity prices and exporting them to the region And gradually replace similar domestic materials and completely removed from the domestic market And then raise the price after the settlement of things in favor of goods ,later exported to the region Causing many negative effects on the overall economic The presence of this ,activities that are widely affected by this phenomenon phenomenon in this way makes the market a consumer market of neighboring countriesThreateningnationalsecurity,particularlyfood security The importance of the study comes from the subject of the effect of dumping the production of vegetables andmajor crops This will necessarily reflect the role of this phenomenon, which has had a negative impact on domestic production The problem of the study confirms that the production of the main vegetables after 2003 , As the phenomenon of commodity dumping has more negative effects than the benefits to consumers. The study aims to demonstrate the nature of the dumping practice of commodities by neighboring countries (Turkey and Iran) in particular, To identify the causes and economic effects (negative and positive) resulting from this practice, and based on the hypothesis that the effects of dumping goods in local production are characterized by the reverse relationship ie, the reverse effect of dumping commodity in the domestic production in Iraq, Commodities will have negative and positive effects on Iraq's economy. The researcher used descriptive and quantitative analysis method to verify the hypothesis and reach its goal. The study ended with a number of conclusions and recommendations, the most important being the percentage of dumping in some major crops as well as the low contribution of agricultural output to GDP due to the random import policy and the failure to protect the product from the dumping of goods. The basic strategy and thus the rise of the phenomenon of dumping, And the most important recommendations, the need to establish specialized groups in the field of anti-dumping commodity in order to highlight the seriousness of this phenomenon on the future of Iraq's economy and increase the proportion of customs taxes on imported vegetables in a manner that makes prices close to the prices of local vegetables and the establishment of refrigerators and stores to store surplus domestic production, The continued support of the state to farmers and productive farmers, as well as the encouragement of private agricultural activity and national agricultural companies to invest funds in national food security projects .

Ministry of Higher Education and Scientific research

Department of Economics

Dumping phenomenon and its impact on the production of the agricultural sector in Iraq

Thesis Submitted
To the Board of the Faculty of Management and Economics at the University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in economic sciences

Submitted by the student
Huda Mahdi Ali Al Bayati

Supervised by
Assistant Professor Dr
Mohammed Naji Mohammed Al – Zubaidi

1439 **2017**